

6

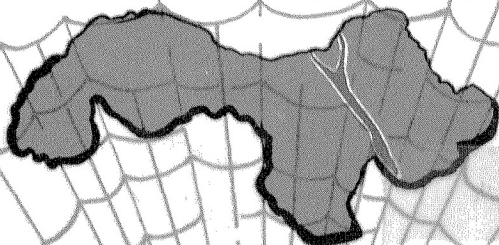
1982

كتاب الشعب

سلسلة تحقيق اشتراكية للثقافة

البرهاب الاميريكا

محمد المصري



المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلام
 مصر - القاهرة - المكتبة العامة للشعبية الاشتراكية

الارهاب الإمبريالي

كتاب الشعب

محمد المصري

الارهاب الإمبريالي

منظورات

المنشأة العامة للنقل والتوزيع والاعلام
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

يونيو 1982

العدد 6

الطبعة الأولى

1391 و . ر - 1982 م

ص
ب
959

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلام
طرابلس - ليبيا - ليبيا

حقوق الطبع
والانتساب والترجمة
محفوظة للمؤشر

تقديم

قد لا يخفى على أحد الدور الامبريالي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا العصر ، فليس هناك شعب من الشعوب في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية لم يتعرض للعدوان الأمريكي سواء على نحو مباشر أو غير مباشر ، ذلك أن التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى له أكثر من وجه وأكثر من صورة ، فهناك الإرهاب المعنوي والمادي ، فإذا كانت إحدى الطرق غير مجدية لجأت الولايات المتحدة للطريقة الأخرى والمهم أن

تصان المصالح الاحتكارية الامريكية بكل الوسائل ، الحرب النفسية ، الغزو العسكري ، تدبير الانقلابات ، التجويع والحصار الاقتصادي ، والمهم في نهاية المطاف هو إسقاط الانظمة الثورية ، هو اجهاض حركات التحرر ، هو أن تصبح الولايات المتحدة الامريكية سيدة العالم ، هو أن تتحكم الامبريالية في مسيرة التاريخ الإنساني وفق ما يخدم مصالحها الحيوية ويحقق اهدافها الاستعمارية ويزيد في قوتها ، هو أن تبسط ظلها على كل ركن من الكرة الأرضية وبصماتها على كل خرائط العالم .

في هذا المخطوط الذي يحمل عنوان « الارهاب الامبريالي » يستعرض مؤلفه « محمد المصري » الدور الامبريالي للولايات المتحدة منذ قيام هذه الدولة حتى الوقت الحاضر فهو لا يغفل عن

الاضطهاد وحرب الإبادة التي مارسها الأمريكي الأبيض المستعمر ضد الهنود الحمر مروراً بالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب التي قامت في عهد الرئيس الأمريكي « ابراهام لنكولن » ورغم هذه الحرب الشرسة فإن الزوج لم ينالوا كل حقوقهم الإنسانية بعد ، فما زالوا حتى الوقت الحاضر مضطهدين ومنبوذين يعيشون في ظروف إقتصادية سيئة ويعانون من القهر الاجتماعي السياسي .

ويعكف المؤلف من جهة أخرى على تعرية وكشف الدور الاستعماري الأمريكي في كثير من بقاع العالم ، في الحرب الفيتنامية في محاولة إسقاط النظام الثوري في كوبا بعد فشل كل المحاولات الأخرى عن طريق التدخل العسكري المباشر وإعداد حملة « خليج الخنازير » التي لم تحقق أي هدف من أهدافها وكانت إحدى أكبر هزائم

الولايات المتحدة قبل هزيمتها في فيتنام وفي غيرها من المناطق .

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك فإن تغير رئيس أو سقوط حكومة أحد الحزبين اللذين يتبادلان الحكم في أمريكا لا يغير من خطط وأهداف السياسة الأمريكية فهي قد وقفت إلى جانب ضد الثورة الشعبية في « نيكاراغوا » وفي السلفادور حاليا ، وهي التي دبرت الانقلاب الذي اطاح بنظام سلفادور اللندي في تشيلي وباختصار فهي التي تدعم حكم الجنرالات اليميني في دول أمريكا اللاتينية وهي التي تدعم بكل قوة وبكل الوسائل كل الأنظمة الرجعية المتحكمة في رقاب الشعوب والقامعة للحريات ، كل الأنظمة الفاشية والدكتاتورية .

وفي الفصول الأولى من المخطوط يقدم المؤلف

عرضا وافيا ودقيقا للحرب النفسية التي تشنها الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ويعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من موقف الولايات المتحدة من كل الأنظمة الثورية والشعوب المتطلعة إلى امتلاك حريتها والحفاظ على استقلالها بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ، ولكن الولايات المتحدة كما جاء المخطوط تبدو في موقفها من الجماهيرية وكأنها لم تعد هناك قضية أخرى لديها أو كما لو أن الملف الليبي هو الملف الوحيد الذي لا يتعب « رئيس الولايات المتحدة » من تصفحه ، ففي كل يوم تنطلق تصريحات أمريكية معادية للجماهيرية تهديد بالتدخل العسكري ، المناورات البحرية للقوات الامريكية قرب الشواطئ الليبية ، التنسيق مع السادات قبل إعدامه ومع بقية الأنظمة الرجعية الأخرى

لإسقاط النظام الثوري في ليبيا ، الحصار الاقتصادي ، لقد عمل المؤلف على أن يمكّن بكل الخيوط والأقوال التي تعبر عن المواقف العدوانية الأمريكية الإرهابية ضد الجماهيرية ، والحقيقة أن المؤلف قد تمكن من أن يقدم شرحا عميقا وواقعا لكل زوايا الصورة ، إنه يقف بازاء كل المشاهد متأملا ومحلا فلا يترك كبيرة أو صغيرة في احدها تفلت منه .

المخطوط مليء بالحقائق الدامغة عن الصفة الإرهابية والاستعمارية للإدارة الأمريكية بغض النظر عن إسم الرئيس الذي يأتي على رأس تلك الإدارة ، إن أمريكا هي التي تمد إسرائيل بالسلاح وتشجعها على التوسع والعدوان ، وهي التي توزع قواعدها العسكرية على امتداد العالم تحقيقا لمبادئ

الإرهاب والعدوان في السياسة الأمريكية ، إن الولايات المتحدة تنظر إلى العالم كما لو أنه رقعة شطرنج فهي لا تتقيد بقواعد اللعبة ، تغش وتعمل على كسب اللعبة بكل الطرق .

ويمضي المؤلف في كشف وجوه الارهاب الأمريكي واحداً بعد الآخر ، ولا يبقى حتى على ذلك الوجه القبيح للمجتمع الأمريكي من الداخل حيث لا يخرج المواطن الأمريكي من بيته إلا وفي جيبه قطعة سلاح ، فالجريمة في ازدياد مستمر ، المجتمع يبدو من خلال إحصائيات القتل والاغتصاب والسرقة بالاكراه والعنف وكأنه يعيش حرباً أهلية غير معلنة ، إن الارهاب الخارجي للولايات المتحدة يلوح وكأنه أمتداد للروح العدوانية المتفشية في المجتمع الأمريكي ، إنها إلى حد ما انعكاس لتلك الروح ، وحتى الإدارة

الحاكمة تمثل عصابة إرهابية مافيا سياسية تمارس السرقة والتهديد ضد الشعوب الأخرى والحكومات والأنظمة السياسية في كل مكان .

وهكذا يبدو الوجه الأمريكي القبيح عاريا تحت الشمس .

وبناء على ما تقدم ولأهمية هذه الدراسة في الوقت الحاضر التي تكشف عن الوجوه المتعددة للسياسة الاستعمارية والارهابية الامريكية القائمة للحرية والعاملة على قهر الشعوب ونهب خيراتها وابتزازها فإن المخطوط جدير بالنشر والتداول محليا وعالميا « أي أنه جدير بالترجمة إلى لغات أخرى »

خليفة حسين مصطفى

طرابلس 23 / 2 / 82م

مقدمة

الارهاب الإمبريالي

يبدو أن الرئيس الاميركي رونالد ريغان ، اثر تنفيذ حكم الاعدام من قبل الشعب العربي في مصر بحق الخائن أنور السادات ، قد صعد من حملته ضد الامة العربية مستتراً وراء شعار «مكافحة الارهاب» الذي يتخذ منه ستارالسترعورة الامبريالية الاميركية التي أصيبت بنكسة خطيرة اثر سقوط رمز من رموز العمالة في الوطن العربي ودفنه في مزبلة التاريخ .

وقبل أن يرفع ريغان شعار «مكافحة الارهاب»
لوح الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر بشعار
« حقوق الانسان » وتحت لواء هذا الشعار قام بدعم
كل أنظمة القهر الرجعية في العالم الثالث . وتحت هذا
الشعار استمرت الولايات المتحدة بسياستها العدوانية
والاستنزافية ضد الامة العربية ، انطلاقا من تدعيم
اسرائيل العنصرية المعتدية بكل ما تحتاجه لاستمرار
اغتصابها للأرض العربية ، ووصولا الى مؤامرة
« كامب ديفيد » التي عطلت دور مصر العربي
وجعلت نظامها الحاكم حليفا للعدو الصهيوني ،
مرورا بقدوم الاساطيل و زرع القواعد العسكرية
حول الأرض العربية وفي القلب منها . ونسي كارتر
طوال سنوات حكمه الاربعة ، أو تناسى أن الشعب
العربي الفلسطيني الصابر المقاتل وجماهير الامة
العربية وغيرها من الشعوب المقهورة المستعبدة هي
من بني الانسان .

وبعد كارتر استهل الرئيس ريغان ورجال ادارته
عهدهم الميمون بالهجوم العنيف على الاتحاد السوفياتي
وعلى حركات التحرر الوطني والأنظمة الثورية في
العالم ، واعتبر شعار « مكافحة الارهاب » هذه المرة
الرداء المناسب لتغطية الاطماع الاميركية
الاستعمارية . وقد كان رد السوفيات هادئا
وموضوعيا حين قالوا لهم : « بناء على تعريف هيچ
للارهاب فإن جورج واشنطن نفسه ارهابي » ثم
دعوهم الى مائدة المفاوضات والتعقل فالتهديدات
بالنسبة للاتحاد السوفياتي ليست ذات موضوع في ظل
توازن الرعب النووي وانتشار حلفائه وأصدقائه في
أنحاء المعمورة . أما بالنسبة الينا في الوطن العربي
فالأمر يحتاج الى نظرة جادة وعلمية نستكشف من
خلالها توجه الادارة الاميركية وأهدافها الى تخفيفها
تحت الشعار الجديد .

لم يكن نصيينا من تصريحات ريغان وصحبه خلال

الفترة القصيرة التي تلت ولايتهم بالشيء القليل .
فقد بدأوا عهدهم بالتهديد والوعيد لكل من يحاول
تعكير أمن وسكون المنطقة أو يحاول تغيير الشكل
الذي أرادوه لها . فهم يرفضون تماما ازعاج حكام
العمالة العرب ويهمهم المحافظة على الامن العالمي
الذي يأتي في رأس مهماته أمن الكيان الصهيوني
ودوره التوسعي في المنطقة . ولا يكفي ذلك ، فمن
لا يعطيهم قواعد وتسهيلات فهو « ارهابي » ويجب
مكافحته لأنه عنصر « عدم استقرار » المنطقة .

وهنا ألا يحق للانسان العربي أن يتساءل : لماذا
اختارت واشنطن من بين كل الانظمة العربية :
الجماهيرية العربية الليبية والثورة الفلسطينية لتلصق
صفة الارهاب بهما ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال نتذكر كلمة قالها جمال
عبد الناصر لأحد مراسلي الغرب الاستعماري في

أحد أحاديثه الصحفية ، قال عبد الناصر : لو مرت فترة من الزمن غاب وقل فيها هجوم دولكم ووسائل اعلامكم علي ، أعود لدراسة الوضع في بلادي وتفحص مسيرتنا الثورية لأنني أخاف أن يكون فيها ثمة خلل أغراكم بالصمت .

لماذا التهجم على الجماهيرية اذن ونعتها بالارهاب ؟

يعرف كل مراقب منصف أن قوانين هذا البلد العربي الثوري صارمة في مكافحة الارهاب ، فإنها جادة في محاربته بكل الوسائل بل ان ثورة الفاتح من ايلول (سبتمبر) نفسها قامت لمحاربة الارهاب السياسي الذي كان متمثلا بسلطة مفروضة على الشعب ، والارهاب الاجتماعي الذي كان متمثلا بالاستغلال والتفاوت الطبقي ، والارهاب الاستعماري الذي كان متمثلا بالقواعد العسكرية الجاثمة على الارض لتهديد ارادة الشعب العربي

الليبي والشعوب العربية والافريقية المجاورة . ولا نجد في الجماهيرية عصابات القتل والسلب المنظمة الموجودة في المجتمعات الغربية حيث يصل نفوذها في الولايات المتحدة الى انتخابات أعضاء الكونغرس ورئاسة الجمهورية نفسها . والحقيقة ان ما يزعج الادارة الاميركية ، ويحرضها ليس محاربة القتل والارهاب المنظم فهذا من مواليد وخلق نظامها الرأسمالي الشرعيين . كذلك لا تزعجها الانظمة الفاشية والعنصرية التي تحكم كثيرا من شعوب العالم الثالث بالسجون والتعذيب والقتل لأن هذه الانظمة على علاقة حميمة مع جهاز الاستخبارات الامريكي وزميله الصهيوني .

من كل ما سبق يمكن القول ان الاتهام الامريكي للجماهيرية بالارهاب لم يأت من فراغ فهو يستند الى معطيات تشكل بالفعل الخطوط العامة لسياسة الجماهيرية العربية الليبية وأهمها ما يلي :

- الوقوف ضد العدو الصهيوني بكل الوسائل المتاحة
والتحريض المستمر على مواجهة اغتصابه لفلسطين
والاراضي العربية الاخرى التي احتلها بالعدوان
والسلاح والقتل ، والتمسك الصلب بحقوق
الشعب العربي الفلسطيني في الحرية والعودة الى
أرضه ، ومحاربة الحلول الاستسلامية التي ترعاها
الولايات المتحدة بغرض تأكيد هوية الامة العربية
والقضاء على حريتها وتقدمها وتطلعاتها لبناء
مستقبل مشرق .

- التمسك بالوحدة العربية والسعي المستمر لتحقيقها
بعد أن تصور الإستعمار أنه استطاع تثبيت
الاقليمية ودعائمها من الانظمة الانفصالية
والرجعية .

- رفض الهيمنة الاستعمارية واقامة القواعد
العسكرية وزرع الاساطيل واستخدامها كأدوات

للتخويف والابتزاز والارهاب ضد الشعوب التي
تطمح للتحرر .

- مساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير
مصيرها ، ومقاومة محاولات الرأسمالية العالمية في
استغلال ثروات الشعوب الفقيرة ورفع القواعد
الظالمة عنها .

تلك أهم المعطيات التي أقامت عليها الولايات
المتحدة اتهاماتها للجماهيرية الليبية بالارهاب . لكن
هذه العناصر نفسها ، يعتبرها الثوريون القوميون
المؤمنون بالحرية والتقدم والوحدة تشريفا للجماهيرية
العربية الليبية وقائدها الثائر معمر القذافي .

ولقد أصاب الاتهام بالارهاب أيضا الثورة
الفلسطينية لأنها تعبر عن شعب عربي يخوض معركة
الحياة والبقاء بعد سنين طويلة من التشرد والضياع
وعشرات الآلاف من الشهداء وكانت محنة هذا

الشعب بالاساس ولا تزال ، نتاج لقاء الغرب الاستعماري الذي تتزعمه الولايات المتحدة الآن مع الصهيونية في أبشع مؤامرة انتجت استعمارا استيطانيا بغضضا ليس له مثيل الا ما قام به المستوطنون الاوروبيون من تصفية جماعية للهنود الحمر سكان اميركا الاصليين . أما من ارتكبوا المذابح الجماعية في دير ياسين بفلسطين ، ومدرسة بحر البقر في مصر العربية ، واسقطوا الطائرات المدنية ، ومازالوا يمارسون القتل اليومي للسكان المدنيين في جنوب لبنان بأحدث الاسلحة الاميركية ، فهؤلاء يمثلون بالتعريف الاميركي « دولة ديمقراطية » .

ويمكننا مع ذلك كله أن نتساءل بموضوعية عن الحالة التي يمكن أن تنال بها الثورة الفلسطينية الرضى الاميركي ، وبالتالي تزول عنها صفة الارهاب تلقائيا . وسنجد لهذه الحالة جوابا واحدا فقط لا يختلف عليه الادارات الاميركية المتعاقبة هو أن تترك

الثورة سلاحها وتعترف بالاحتلال الصهيوني
لفلسطين وتلهث وراء سراب الخضوع للإدارة
الاميركية تيمنا بالخائن السادات الذي نفذ الشعب
حكمه العادل به ، وعندها فقط تصبح « عصرية »
و « ديمقراطية » و « لارهابية » . ولكن شعب
فلسطين وعى الدرس وسيواصل كفاحه ويعمل مع
بقية الثوار العرب على تحريك البحيرة الآسنة التي
صنعتها أنظمة الردة والتخلف والاقليمية بتهاونها
وتبعيتها وتخديرها المتعمد للشعب العربي ، وطمأنته
بوعود امبريالية لا تحمل في طياتها الا السراب
والموت .

لقد طرحت السياسة الاميركية شعار « حقوق
الانسان » وتآمرت على الانسان في كل مكان وطرحت
شعار مكافحة الارهاب لتقضي على روح الثورة
فيه . وهي منسجمة مع نفسها في كلا الحالتين ،
فتلك الشعارات ليست الا نوعا من الابتزاز الفكري

الذي تمارسه واشنطن تكملة للارهاب المادي والعسكري بقصد خنق ارادة الشعوب وتطلعها للتقدم والتحرر من الاستغلال والاحتكار . كما تريد السياسة الاميركية من وراء طرح هذه الشعارات تهيئة شعبها لمغامرات جديدة وتخليصه من عقدة فيتنام التي كانت قد علمته أن القضايا العادلة وارادات الشعوب الحية سلاح يوازي بأهميته كل ترسانات البنتاغون ، وان المعتدي يمكن أن يكتوي بنار الحرب مهما كان جبارا ، وان الثورة الشعبية بقيادة معمر القذافي سوف تنتصر على كل أدوات الظلم وقواعد الارهاب التي زرعها الاستعمار والصهيونية والرجعية وسوف تهزم كل المؤامرات الخيانية المعادية لحرية الشعوب والتي تخططها الامبريالية الاميركية والعصابات الصهيونية في البيت الابيض الاميركي .

دمشق شباط (فبراير) 1982 .

محمد المصري

الفصل الأول

من شعار «حقوق الإنسان»
إلى «مكافحة الإرهاب»

مع مطلع عهد كل ادارة امريكية جديدة يتزايد الحديث عن السياسة التي قد تتبع ، خاصة في المجال الدولي ، وذلك لما للولايات المتحدة من فعالية دولية بحكم حجمها وزعامتها للامبريالية العالمية .

لكن ، وبرغم تبدل العهود وتعددتها وفي ضوء التجربة العملية فثمة اتفاق على ثبات الاستراتيجية العليا للادارات الامريكية المتعاقبة ، المناسبة ومصالح الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية ، التي تجابه تحديات تاريخية من قوى الثورة في العالم .

الاستراتيجية العليا الثابتة تنفذ في عهد هذه الادارة أو تلك عبر سياسات تتناسب والحقائق المستجدة أو

المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية وبالصيغة التي
تعتقد الامبريالية أنها الاسلام والاجدى للوقوف في
وجه تنامي قوى الثورة العالمية .

لقد درجت كل ادارة جديدة على الباس سياستها
حللا جديدة وتجميلها بشعارات براقه تخفي الاغراض
الخبیثة الكامنة وراءها . فادارة كارتر استظلت بشعار
« حقوق الانسان » في محاولة لتحسين صورتها
المتداعية بفعل الادوار القذرة التي قامت بها وعلى
الاخص في فيتنام ، ومن ناحية ثانية بهدف الاساءة
الى صورة المعسكر الاشتراكي في العالم . ذلك الشعار
الذي أتى بمردود عكسي نظرا لأن انتهاك الحقوق
الانسانية انما هو في تلك البلدان الدائرة في فلك
الامبريالية .

للادارة الامريكية بزعامة ريغان شعارها الخاص
بها ، والذي مازالت تروج له ألا وهو شعار مكافحة

الارهاب الدولي . وكما في شأن شعار « حقوق الانسان » الذي اختير بعناية ودقة حيث لا خلاف حول ضرورة ضمانه ، فلا خلاف أيضا حول ادانة الارهاب كشأن مجرد .

ان الشعارين المرفوعين ، وبغض النظر عن الكلمات لم يحملوا يوما الا مضمونا واحدا هدفه خدمة سياسة الامبريالية ، ان في الداخل أو في الخارج . والا فما معنى تراجع الامبريالية عن شعار سبق أن رفعته ادارة كارتر ألا وهو « حقوق الانسان » ؟ رغم نبل هذا الشعار ، بعد أن ثبت أنه لا يخدم سياسة الامبريالية ، بل وأكثر من ذلك ، فقد لحق بها الضرر من جرائه .

إن رفع ريغان شعاره الجديد «مكافحة الارهاب الدولي» ترافق مع حملة اعلامية كثيفة من كل وسائل الاعلام المرتبطة بالامبريالية تتحدث عن « الارهاب الدولي » تغذيها تصريحات لهذا المسؤول أو

ذاك في هذه العاصمة أو تلك عن موضوع الارهاب .
وتعددت « الاكتشافات » حول الموضوع . ففي
ايطاليا ، وأخيرا جدا ، ورغم مضي زمن طويل على
عمل الالوية الحمراء ، تعبيرا عن أزمة سياسية
واقتصادية واجتماعية متفاقمة ، يكتشف رئيس
الوزراء الايطالي أن الاتحاد السوفياتي هو المسؤول
عما جرى وهو أيضاً مسؤول ، وإن عبر وسطاء ،
عما يجري في السلفادور ، وربما ما جرى قبل ذلك
في نيكاراغوا .

لم يقدر لشعار ريغان أن يعمر طويلا ، أو على
الأقل أن يعيش الفترة التي عاشها شعار سلفه ،
فسرعان ما كشف على حقيقته ، انه يعني ببساطة
شديدة مكافحة كل ما يمس أمن ومصالح ونفوذ العالم
الرأسمالي وكل ما هو عدا ذلك مشروع وغير اراهابي بما
في ذلك المذابح الجماعية التي تنظمها الدكتاتوريات
العسكرية المرتبطة بالامبريالية وما يرتبط بهذا من

سجن ونفي وتشريد لآلاف مؤلفة من السكان ، هذا اذا تكرمت تلك الانظمة بالاحتفاظ بالسجناء أحياء ، ولم تفعل الشيء الذي فعلته احدى دول امريكا اللاتينية التي فاخرت بأن ليس لديها سجناء سياسيين ، لماذا ؟ لأنها تصفيهم فوراً .

لم يقدر لشعار ريغان أن يعمر طويلا قبل أن ينكشف ويتضح مضمونه الحقيقي والذي يهدف الى خلق المناخات الملائمة للعودة بالدور الامريكي في الخارج الى مرحلة التدخل المباشر ، وهو دور خف بفعل الصدمة ، والضغط الذي ولدته الحرب الفيتنامية ، دور تجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على ممارسته بعد فشل ادواتها المحلية في أكثر من مكان في الصمود امام المد الثوري المتنامي . والذي حقق انتصاره الكامل في نيكاراغوا، وعلى أعتاب الانتصار في السلفادور ، رغم كل المساعدات التي قدمت لحكومتها هذين البلدين .

لتغطية تدخلها المباشر ، تبحث الولايات المتحدة نفسها عن غطاء مناسب ، وأي غطاء أفضل من الحديث عن « ارهاب دولي » الذي يعني حسب القاموس السياسي الامريكي ، نسبة كل عمل ثوري في أية منطقة في العالم الى مصدر خارجي قد يكون هذه الدولة أو تلك . ومادام الامر كذلك ، فهذا يعطي الولايات المتحدة حق التدخل المباشر تحت ذريعة ان هنالك تدخل خارجي . . بكلمة اخرى فإن ريغان لا يريد العودة بالعالم الى أجواء الحرب الباردة ، وسباق التسلح فحسب ، بل أيضا الى سياسة التدخل / الغزو المباشر تلك السياسة التي دفعت الولايات المتحدة ثمنها غاليا في فيتنام ومناطق اخرى من العالم .

ان ريغان ، المستظل بشعار زائف لتحقيق أهداف لا تمت بصلة الى المدلول المباشر للشعار ، الذي يلوح بالتدخل في امريكا اللاتينية قدمضى قدما في مشاريع سلفه كارتر لناحية انشاء وتدعيم « قوات التدخل

السريع » في الخليج العربي . ريغان هذا ، يحاول احياء المكارثية التي دفنت منذ زمن لخنق أي صوت تقدمي في البلدان الامبريالية نفسها تحت شعار مكافحة الارهاب الذي يعني حسب قاموسه « الثورية » و « الشيوعية » .

ان ريغان في سياسته الرامية لزيادة الدور العسكري الاميركي في الخارج ، انما يعمل في الوقت ذاته لتحقيق ما يمكن تسميته « عالمية الثورة المضادة » . فليس مطلوبا من الولايات المتحدة وحدها ان تتدخل ، بل هنالك « واجب » الحلفاء الاخرين في المعسكر الامبريالي ، وعلى الاخص فرنسا التي لعبت دور « دركي الامبريالية » ، وبعد انحسار الدور العسكري الاميركي في الخارج في اعقاب حرب فيتنام ، وسجل فرنسا على هذا الصعيد حافل .

ان ريغان بسياسته هذه ، انما يحاول العودة ثانية

بالعالم الى مرحلة التدخل العسكري المباشر بهدف الحفاظ على المصالح التي حققتها الدول الاستعمارية في حروبها التقليدية وما يخططه ينطبق على المنطقة العربية - من وجهة نظر الامبريالية ما يخطط وينطبق على ما عداها ، فكل نفس ثوري هو « ارهاب » ، وفي رأس القائمة تأتي منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي بالنسبة لريغان وادارته العتيدة ، كما هي بالنسبة لأية ادارة أمريكية ، منظمة معادية للمصالح الأمريكية ، باعتبار ان الكيان الصهيوني مصلحة أمريكية أولا . وما دام الأمر كذلك فينطبق على منظمة التحرير التعريف الأمريكي لـ « الإرهاب » . ولكي تنتفي عنها هذه التهمة ، فالأمر يستدعي اعترافها بالعدو الصهيوني ، وأولا ، وقبل كل شيء تنازلها عن حقوق شعب فلسطين .

عن أي ارهاب يتحدث ريغان . . . ؟
لعل ريغان يقصد بنهجه الخاص للارهاب ان

يصنف اعمال العنف الى صنفين : فإذا كانت هذه الاعمال من تدبير وتخطيط مخبراته أو مؤسساته الامبريالية الحاكمة في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربية فهي أعمال مشروعة تهدف الى المحافظة على النظام السياسي والاقتصادي القائم . فهي اذن أعمال غير ارهابية ، أما اذا كانت هذه الاعمال صادرة عن الزنوج الامريكيين الذين يطالبون بحقوقهم الانسانية ، أو كانت لحركات تحرروطني من الاستعمار والاحتكار الاجنبي ، أو هي أعمال مناهضة للعنصرية البغيضة في الجنوب الافريقي ، أو أنها حركة مقاومة شعبية ضد الصهيونية التي اغتصبت فلسطين وشردت سكانها . فإنها أعمال ارهابية . أعلن ريغان أنه ضدها وسيقاومها بكل الوسائل . فمن حق الدولة الصهيونية نسف بيوت الفلسطينيين داخل الارض المحتلة ومن حقها ان تعذبهم وتعتقل الآلاف منهم ، وكذلك من حق طائراتها العسكرية أن تسقط

عشرات الاطنان من القنابل فوق بيوت الأمنين في الجنوب اللبناني . وليس من حق فلسطيني واحد أن يطلق رصاصة واحدة على أي جندي صهيوني محتل . فهذا ما يسميه ريغان ارهابا . . .

وأما ما تفعله اسرائيل فهو حق الدفاع عن النفس . فأى ارهاب يتحدث عنه الرئيس الامريكي ؟ ان العنف وسيلة وليس غاية بحد ذاته ، وهذه الوسيلة قد تكون لتحقيق غاية اجتماعية وانسانية عامة أو تكون لتحقيق غاية أنانية استعمارية خاصة . فالارهاب هو الذي يرمي لتأمين سيطرة عدد من الدول على كل المجتمع البشري ، أو تحقيق سيطرة عدد من الافراد على كل الافراد مع تجاهل كامل لحقوق هؤلاء الافراد ، وهذا بالضبط ما تفعله وما فعلته الادارات الامريكية ليس في المجتمع الامريكي فحسب ، بل في معظم دول العالم الثالث .

الارهاب الصهيوني :

منذ اطلاق الرصاصة الاولى للمقاومة الفلسطينية في 31/ 12/ 1964 وصفت الأجهزة الصهيونية رجال المقاومة بالمخربين والارهابيين وقد شكلت أعمال الثورة الفلسطينية المسلحة محورا للنقاش دار طيلة أعوام 1965 و 1966 و 1967 في الكنيست الصهيوني ، وكانت مختلف الكتل النيابية والاحزاب متفقة على المضمون من ناحية اعتبار اعمال الفدائيين وكفاحهم من أجل التحرير اعمالا ارهابية وتخريبية تهدد الاستقرار والامن الصهيونيين . كما جاء في بيان رئيس حكومة الصهاينة ووزير حربها في 17 تشرين الثاني 1966 قوله : وعلى غرار منظمة الشقيري ، تكونت عصابة تحت اسم فتح وهذه العصابة جمعت مجموعات من المخربين اطلقت عليهم اسم العاصفة هذه المجموعات مشكلة أساسا من مجرمين محترفين وقتلة مرتزقة (شؤون فلسطينية عدد

22 ص 64) . ومن البيان ايضا : ان الحكم السوري يسمح بصدور صحيفة هذه العصابة في دمشق كما يساعد في تخطيط عمليات المخربين ويقدم التأييد الفعال لزملائهم في الدول العربية المختلفة ، كما قال موشي دايان أيضا : « لا توجد موجة تسلل ، بل يعبر الحدود عشرات من قطاع الطرق التابعين لمنظمة فتح (نفس المصدر ص 65 و64) . ولا زالت الدولة الصهيونية منذ قيام حركة المقاومة الفلسطينية حتى الآن تصف رجالها وثوارها بالمخربين والارهابيين في حين يعلم كل مطلع على تاريخ الحركة الصهيونية أن الكيان الصهيوني الهزيل لم يقم الا على الخديعة والعنف والتخويف والارهاب والقتل ، فالحركة الصهيونية قتلت اللورد موين الوزير البريطاني المقيم في الشرق الاوسط ، قتله في القاهرة لتوتير العلاقات بين مصر وبريطانيا ، وعندما اكتشفت الحقيقة لم تفعل بريطانيا شيئا وألقي اللوم كله على عاتق عصابة

صهيونية متطرفة ، وقتلت الحركة الكونت برنادوت
وسيط الامم المتحدة في فلسطين ومن العائلة المالكة
السويدية ، ونسب الحادث أيضا لعصابة صهيونية
متطرفة تبرأت الوكالة اليهودية من أعمالها الاجرامية
للتمويه كما ان محاولات - الصهيونية لارهاب العلماء
الالمان الذين كانوا يعملون في مصر ابان عهد
عبد الناصر معروفة تماما ، ومجازر اليهود الارهابية
والدموية في فلسطين ودير ياسين وكفر قاسم وضربهم
لمدرسة بحر البقر ومصانع العمال في أبي زعبل
واحراقهم المسجد الأقصى وارتكاب الجرائم الشنيعة
بحق النساء العربيات والشيوخ والأطفال . ان كان
ما فعلته الحركة الصهيونية في فلسطين أو خارجها وفي
العالم لا يسميه قادتها ارهابا . . . تماما كما ان الادارة
الأمريكية تتفق معها في انه ليس ارهابا - والدليل
استمرار دعمها لها بالمال والسلاح - والارهاب
والتخريب كما يقول الصهاينة وكما يقول الرئيس

الأمريكي هو ذاك الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المطرود من أرضه، أو أية حركة تحرر وطني في هذا العالم فالصهيونية لها معايير خاصة تقيس بها الارهاب وهذا أمر مبرر طالما ان أحد القرارات في ملف مؤتمرهم اليهودي العاشر الذي عقد سنة 1912 في مدينة بال في سويسرا ينص على اعتبار الجماعات الأخرى من غير اليهود قطعانا حقيرة من الماشية ويجب ان يكونوا لعبا في أيدي حكام صهيون وينص على اللجوء الى التملق والتهديد والمال في سبيل افساد الحكام والسيطرة عليهم ، وينص أيضا على تدعيم التنظيم السري اليهودي في كل بلد من العالم حتى يأتي يوم تسيطر فيه الدول اليهودية على الدول الأخرى . من هنا تنطلق معايير الحركة الاستعمارية الصهيونية ، ومنها تنبثق مواقف اصدقائها المؤيدين لأعمالها العدوانية والتوسعية في المنطقة العربية .

لقد ولد شعار « مكافحة الارهاب » الذي وضعته
الامبريالية الامريكية في غمرة ما تشهده الاوضاع
الدولية من تطورات مهمة يجدر بنا أن نلقي الضوء
عليها قبل أن نخوض في غمار الحديث عن الارهاب
الامبريالي الذي هو وليد الاوضاع الدولية المعقدة
الآن .

ذلك انه تحت راية سلسلة من المنجزات
والانتصارات عبرت قوى التحرر والتقدم والاشتراكية
مرحلة السبعينات ، وتطل اليوم على بداية الثمانينات
بثقة أكبر في توطيد وتطوير هذه المنجزات واحراز المزيد
من الانتصارات على الامبريالية والصهيونية
والعنصرية والرجعية المحلية والدولية . ويتم كل هذا
بفعل رجحان ميزان القوى العالمي أكثر فأكثر في
صالح العملية الثورية على قاعدة تعاظم القدرة
العسكرية الدفاعية والنمو الاقتصادي المخطط
والمتسارع والنشاط السياسي الفعال والمتعدد الأشكال

بلدان الأسرة الاشتراكية ، وشكلت هذه القاعدة الصلبة السند الدولي الأساسي والثابت لقوى الثورة والتحرر الوطني والقومي والتقدمي الاجتماعي في بلدان « العالم الثالث » التي تخوض معارك الصراع الضاري لانتزاع تحررها وتقدمها من بين أنياب الامبريالية وفي مجرى هذا النضال على امتداد السبعينات حققت حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية انتصاراتها الكبرى في فيتنام وكمبوتشيا ولاوس وجنوب غرب آسيا وإيران حيث تمت الإطاحة بالقلع الرجعية العميلة للامبريالية وتوطدت المكاسب الثورية لشعب الجماهيرية الليبية وشهدت افريقيا نهضة ثورية واسعة في أنغولا والموزامبيق وأثيوبيا ، كما أنجزت جبهة تحرير زيمبابوي مهمتها المركزية المحلية بانتزاع الاستقلال الوطني الكامل .

وبهذا كله فشلت خطط الامبريالية في ضرب هذه

الثورات وأصبحت افريقيا الجنوبية العنصرية محاصرة
ويشتد الضغط الافريقي الوطني عليها وعلى الأنظمة
الرجعية الموالية للامبريالية في القارة الناهضة . وفي
أمريكا اللاتينية والوسطى والكاربيبي انتهت الى
الفشل كل مؤامرات امبريالية الولايات المتحدة ضد
كوبا الاشتراكية جزيرة الحرية في نصف الكرة الغربي
وتتابع كوبا دورها كسند أساسي لنضال شعوب
أمريكا اللاتينية وقواها الثورية والديمقراطية .
وانتزعت نيكاراغوا انتصارها الكامل على الاستعمار
الحديد الامريكي والدكتاتورية الأوليغارشية فأشاعت
بذلك روح الثورة المنتشرة في أمريكا الوسطى
والكاربيبي وما يترتب على هذه التطورات الثورية من
آمال عريضة وواقعية في صفوف القوى الوطنية
الديمقراطية والثورية في أمريكا اللاتينية لتشديد
النضال عن طريق دحر امبريالية الولايات المتحدة
والأنظمة الدكتاتورية الرجعية الأوليغارشية العميلة

للاستعمار الجديد . ولقد أثبتت تجربة نيكاراغوا أن يد الامبريالية الأمريكية لم تعد طويلة في قمع وتصفية الثورات كما كانت في المراحل السابقة في نصف الكرة الغربي ، وهذا ما أثبتته أيضا تجربة الثورة وحركات التحرر الوطني في العديد من بلدان آسيا وافريقيا حيثما توفرت قيادة وطنية وديمقراطية حازمة في النضال ضد الامبريالية والأنظمة الرجعية العميلة ، وثابتة في صياغة تحالفاتها الاقليمية والدولية التي تحدد لشعوبها بدقة معسكر الأصدقاء من معسكر الاعداء ، وعلى قاعدة النضال المشترك والتساند المتبادل ضد العدو المشترك الامبريالي الرجعي الصهيوني العنصري .

وفي مجرى هذه العملية الثورية تنامت نضالات الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية لتعزيز وتطوير المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية والثقافية لشغيلة هذه البلدان .

ان توطيد وتطور العملية الثورية ورجحان ميزان القوى العالمي أكثر فأكثر في صالح حركة التحرر والتقدم والاشتراكية فرض على الامبريالية التسليم النسبي بسياسة الانفراج الدولي والتعايش بين النظم الاجتماعية المختلفة ، وظهر انحسار واضح « للحرب الباردة » ، لكن الامبريالية العدوانية لم تسلم بعد بوقائع العالم المعاصر كما برزت في عقد السبعينات ، فواصلت هجومها المتعدد الأشكال والجبهات والذي يتزايد تحت ضغط أزمتهما الرأسمالية المتفاقمة التي نشهد مظاهرها الصارخة بالتضخم والركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة (23 مليون عاطل عن العمل في نهاية عام 1980 أي ما يساوي 6,25% من مجموع قوة العمل في البلدان الرأسمالية الصناعية) ، وكذلك تحت ضغط المجمعات العسكرية الصناعية ، ويهدف اطلاق العنان لسباق التسلح وتسعير « الحرب الباردة »

وعرقلة الانفراج في العلاقات الدولية ، وتجهيز « قوات التدخل السريع » لضرب حركات التحرر والثورة وشن « الحروب الخاصة والمحدودة » لاحتلال هذا البلد أو ذاك أو الاعتداء عليه كما جرى في العملية العسكرية الفاشلة على ايران والتهديد بالعدوان ضد الجماهيرية الليبية وكذلك التنديد باحتلال منابع النفط في الخليج العربي وممراته المائية وطرق امداده البحرية والبرية وبوقاحة أعلنت الامبريالية الأمريكية أن « منابع النفط في الخليج العربي هي منطقة نفوذ استراتيجية حيوية لها وستحتل هذه المنطقة عندما تجد ضرورة لذلك » . وعلى ضوء هذا حشدت الأسطول الحربي الخامس في بحر العرب ومياه الخليج ونشرت آلة الحرب الأمريكية في المحيط الهندي .

ان الامبريالية العالمية وخصوصا الأمريكية التي فقدت زمام المبادرة التاريخية بفعل التطور المضطرد في

ميزان القوى لصالح حركة التحرر والتقدم والاشتراكية ، ترفض التسليم بميزان القوى العالمي الجديد ولم تفقد بعد قدرتها العدوانية وامكانياتها في استغلال نقاط الضعف داخل معسكر قوى الثورة والتحرر والعديد من البلدان النامية ، ولذا انتهجت سياسة تقوم على « عدم التسليم بوقائع العالم المعاصر من توطيد مواقع الاشتراكية وانتصارات حركة التحرر الوطني وتنامي حركة الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية » ، وتعمل على عرقلة العملية التاريخية لتجديد العالم وخاصة في الآونة الأخيرة لسلب الشعوب المكاسب والانتصارات التي حققتها بالعرق والدماء ومحاولة استمرار اخضاعها لهيمنة الامبريالية وسيطرة الاحتكارات العالمية المتعددة الجنسية والابقاء عليها في دائرة الاستعمار الجديد .

كما عمل قادة حلف الأطلسي (الناتو) وبالدرجة الأولى امريكا على دفع عجلة سباق التسلح النووي

نحو الاخلال بالتوازن العسكري العالمي لتعزيز
القدرة العدوانية للامبريالية وتهديد مواقع الاشتراكية
وقوى التحرر والتقدم بزرع صواريخ بيرشينغ وكروز
النووية في أوروبا الغربية ، ونشر الاساطيل الحربية
ودبلوماسية « المدافع » وفرض « العقوبات »
الاقتصادية ضد قوى الثورة والتحرر وكبح رياح
التغيير والحيلولة دون امتلاك الشعوب لثرواتها الوطنية
وخاصة النفطية من بحر العرب والمحيط الهندي في
آسيا حتى بحر الكاريبي في أمريكا الوسطى
واللاتينية .

ولكن يد الامبريالية رغم ذلك ليست طليقة في
العدوان على مواقع التحرر والتقدم والاشتراكية
وليست طليقة في الاخلال بميزان القوى العالمي
وتخريب الانفراج وحياء « الحرب الباردة » وسباق
التسلح وزرع القواعد العسكرية في العديد من بلدان
العالم للوثوب بها ضد قوى الثورة واسناد الانظمة

الرجعية وادامة سيطرة ونهب الاحتكارات لثورات الشعوب . وستجد الامبريالية نفسها مرغمة خطوة خطوة على التسليم بالوقائع والانتصارات التي راكمتها قوى الثورة والتحرر والاشتراكية حتى مطلع الثمانينات . فقد جاءت هذه الوقائع نتيجة حتمية لتناسب القوى الذي نشأ خلال العقود الاخيرة على الصعيد العالمي وبلاستناد الى التوازن العسكري الاستراتيجي الذي تم انجازه بين العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي . ومن هذه المواقع التاريخية الراسخة حققت حركة التحرر والتقدم في البلدان النامية سلسلة الانتصارات التي عبرت بها الى بداية الثمانينات وتقف اليوم على أرضية صلبة تجعلها قادرة على توطيد هذه المنجزات وتطويرها والانطلاق نحو الحاق هزائم جديدة بالامبريالية والرجعية والصهيونية والعنصرية وتحويل أعوام الثمانينات الى ميادين صراع حافلة بهزائم جديدة لجهة الاعداء .

ان قدرة الامبريالية على التآمر وتنظيم الثورات المضادة وتوجيه الضربات لقوى التحرر والتقدم ليست وليدة طاقتها العدوانية فقط بل وبالاساس نتيجة الخلل في استراتيجية وتكتيك حركة الثورة في عدد من البلدان النامية ، وهذا ما حصل بالضبط في تشيلي ومصر على سبيل المثال . حيث تمت الثورة المضادة على يد أجهزة الدولة البرجوازية البيروقراطية القديمة والموروثة عن العهود السابقة وخاصة الجيش والبوليس (تشيلي) ، وعلى يد الطبقة البرجوازية الجديدة البيروقراطية والزراعية والكومبرادورية التي ترعرعت في عهد ثورة 23 يوليو وتربعت على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي ويدها اجهزة الدولة القديمة . وفي كلا التجريبتين تأمرت الامبريالية من خلال الادوات الطبقية الرجعية المحلية للاطاحة بالثورة وربط البلاد بعجلة الاستعمار الجديد .

وفي ايران تراهن الامبريالية على تفاقم الصراع بين القوى التي صنعت الثورة ، وانفجار النزاعات القومية وعجز السلطة عن تقديم الحلول الديمقراطية لها . وتسعى لاستعداد القوى اليمينية على الاتجاه الديمقراطي والتقدمي تمهيدا لاجهاض الثورة ، وتدبير انقلاب رجعي يستند الى اجهزة الدولة القديمة وخاصة الجيش وبقايا النظام القديم والقوى اليمينية الرجعية التي تسللت الى صفوف الثورة ، وبجانب هذا تخلق الامبريالية للثورة الشعبية الاسلامية الايرانية متاعب اضافية بحشد الاساطيل وفرض « العقوبات » الاقتصادية الامريكية والاوربية الغربية واليابانية ومن هنا فإن قوى الثورة الايرانية مدعوة الى تفويت الفرصة على خطط الامبريالية بالوحدة بينها على قاعدة العداء الحازم للامبريالية (وخصوصا الامريكية) والصهيونية والرجعية المحلية والاقليمية ، واجراء سلسلة من التحولات الاقتصادية - الاجتماعية

الديمقراطية في الريف والمدينة والتطهير الواسع لاجهزة الدولة الموروثة عن العهد البائد ، وحل المشكلات القومية بشكل ديمقراطي سلمي على أساس ضمان حقوق سائر القوميات في تقرير المصير والاختيار الديمقراطي الطوعي في اطار وحدة البلد وتكاتف سائر القوى الوطنية والثورية داخله .

ان تطور العملية الثورية ورجحان ميزان القوى العالمي المتزايد في صالح حركة التحرر والتقدم والاشتراكية وسلسلة المنجزات والانتصارات التي حققتها حركة التحرير الوطني في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وخاصة في الحزام المحيط بالوطن العربي . ان كل هذه التطورات العالمية والاقليمية اكدت ولا زالت تؤكد امكانية احراز الانتصار التام على الخطط الامريكية والاسرائيلية الصهيونية واسقاط اتفاقات كمب ديفيد الاستسلامية ومعاهدة الخيانة .

ان هذه التطورات كان يمكن أن تشكل سندا فعالا
لنضال الامة العربية ضد العدوان الامبريالي -
الصهيوني ، حيث توفر الشروط لتحرير الطاقات
العربية من التشتت على جبهات متعددة وللزج بكامل
هذه الطاقات المادية والعسكرية والنفطية في المعركة
القومية ضد العدو الصهيوني - الامبريالي بما يمكن من
الحاق الهزيمة به . الا ان الانظمة الرجعية واليمينية
العربية وجدت - بالعكس - في هذه التطورات الثورية
في الحزام المحيط بمنطقتنا العربية ، خطرا يتهدد
استقرارها ومصالحها . ومرة اخرى غلبت هذه
الانظمة مصالحها الطبقية الانانية على المصلحة القومية
وعلى متطلبات النضال الفعال ضد العدو الصهيوني ،
واندفعت في سياسة افتعال وتسعير العداء واخترعت
خطرا سوفياتيا موهوما لتبرير المزيد من الارتقاء في
أحضان الامبريالية الامريكية والمزيد من التهرب من
مهمات وواجبات النضال لاسقاط كعب ديفيد ، بدلا

من الاستفادة من هزائم الامبريالية لتشديد النضال
ضد العدو الصهيوني .

كما ان الانظمة الوطنية العربية لم تستثمر جيدا هذه
التطورات الثورية الاقليمية والدولية بفعل ترددها في
انتهاج سياسة حازمة ضد ثلاثي اتفاق كمب ديفيد
تحت ضغط الجناح البرجوازي اليميني في صفوفها
ونزعة المساومة مع الامبريالية والرجعية المحلية
والعربية والاقليمية بحجة « امكانية تحييد امريكا
والرجعية في الصراع مع العدو الصهيوني » .

ان أنظمة الاقطار النفطية لم تكتف بالاحجام عن
استخدام سلاح النفط بوجه الامبريالية لاسقاط اتفاق
كمب ديفيد وخيانة السادات البائد ، بل اندفعت
الرجعية وخاصة السعودية للافراج عن أزمة الطاقة
للسوق الرأسمالية الامبريالية وخصوصا الامريكية
ورفعت معدل الانتاج مليون برميل يوميا ليصل الى

9,5 مليون برميل يجري ضخها للسوق الرأسمالية الصناعية ، ورفضت السعودية والعراق نداء الاوبك في حزيران 1980 لخفض معدل الانتاج حيث تسعى الامبريالية الى تخزين احتياطي واسع يمكن من تحويل سلاح النفط الى سلاح معاكس في وجه الاوبك والحقوق العربية والفلسطينية ، وبذات الوقت ترفض الرجعية السعودية ودول خليجية أخرى رفع سعر النفط وتوحيده حماية لاقتصاد الدول الامبريالية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية بدلا من الدفاع عن حقوق دول الاوبك والبلدان النامية واستخدام سلاح تقنين الانتاج ورفع أسعاره بارغام الدول الامبريالية على التراجع والتسليم بالحق الفلسطيني والعربي واسقاط اتفاق كمب ديفيد .

ان خارطة الاوضاع العربية الطبقية والسياسية والايديولوجية تفرز سياسات متناقضة تتراوح بين

التردد في انتهاج سياسة حازمة ضد الامبريالية وثلاثي كمب ديفيد واتفاقاته ، وبين التخاذل بل والتواطؤ مع الامبريالية كما هي حال الانظمة والقوى الرجعية اليمينية وخاصة السعودية والاردن والمغرب وغيرها تحت شعارات « المساهمة بالانفراج عن أزمة الرأسمالية العالمية » و« التحالف مع الغرب الاستعماري بوجه الخطر الشيوعي » المزعوم .

برغم هذه الاوضاع العربية واختلال ميزان القوى المحلي العربي - الاسرائيلي بعد استسلام مصر السادات وانسحابها من ميدان الصراع ، فان خطط ثلاثي كمب ديفيد لم تمر حتى الآن ، وتمت محاصرتها وحصرها بالجهة المصرية - الاسرائيلية ومنع انتشارها على أية جهة عربية اخرى . لقد استهدفت خطة جهة الاعداء فرض استسلام كمب ديفيد عام 1979 على الجهة الفلسطينية داخل الارض المحتلة والزج بالاردن مع مصر « واسرائيل » وأمريكا في ترتيبات

الحكم الذاتي الاداري التصفوي . ولكن الفشل
الذريع كان مصير هذه الخطة على صخرة الاجماع
الوطني الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة
ووحدة موقف الثورة الفلسطينية وغضبة الجماهير
العربية على امتداد المنطقة بقيادة قواها الوطنية
والتقدمية ونهوض جبهة الصمود والتصدي العربية
والتضامن المبدئي الصلب والثابت الذي قدمته بلدان
المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكل
قوى التحرر والتقدم في العالم . كما كان الفشل مصير
محاولات فرض الاستسلام على الجبهة اللبنانية رغم
غزو الجنوب وحرب الاستنزاف عام 1979 لتركييع
الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية مصحوبة
بدعوة العدو السلطة اللبنانية الى مائدة كمب ديفيد
لتوقيع صكوك الاستسلام على غرار معاهدة
السادات - بيغن .

وبفعل صمود الجماهير العربية في كل مكان أمكن

نزع أية شرعية فلسطينية أو عربية أو دولية عن اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة الخيانة الساداتية - الاسرائيلية وأمكن مراكمة موقف موحد ضد هذه الاتفاقات في قمتي بغداد وتونس وحركة عدم الانحياز وقمة الدول الاسلامية ومنظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة للامم المتحدة .

لقد دخلت اتفاقات كمب ديفيد في مأزق صارم وطريق مسدود على النطاق المحلي والاقليمي والدولي وتم فرض العزلة الشاملة على نظام المرتد السادات الذي لقي جزاء خيانتته على يد القوات المسلحة المصرية الباسلة ولم يعد زمام المبادرة في الصراع العربي والفلسطيني الاسرائيلي بيد ثلاثي كمب ديفيد كما أرادت وعملت الامبريالية الامريكية . وانهارت ادعاءات السادات بأن معارضة المعاهدة واتفاقات كمب ديفيد ستصبح من أثر الماضي .

مع بداية الثمانينات يأخذ الصراع مجراه المتعاضم في الشرق الاوسط ، وكما تم حصر اتفاقات كامب ديفيد في الجبهة المصرية - الاسرائيلية ونزع أية شرعية فلسطينية أو عربية أو دولية عنها ، فان التطور المضطرد في ميزان القوى العالمي وسلسلة التحولات الثورية في المنطقة المحيطة في الوطن العربي في الشرق الاوسط وجنوب غرب آسيا وأفريقيا ، توفر الظروف الموضوعية لحركة التحرر العربية لاسقاط اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الخيانة الساداتية - الاسرائيلية ومشروع الحكم الذاتي أو أية مشاريع تكميلية لهذه الاتفاقات .

ان التجربة العملية المتراكمة وحركة الصمود العربية في مقارعة خطط واتفاقات الاستسلام منذ رحلة السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني 1977 حتى يومنا هذا مرورا بالصراع الضاري ضد اتفاقات كامب ديفيد (17 ايلول 1978 ومعاهدة الخيانة 26

آذار 1979) تؤكد أن امكانية اسقاط اتفاقات كامب ديفيد امكانية واقعية وفعالية في ظل التحولات الثورية الاقليمية المحيطة بالوطن العربي والتطور المتلاحق في ميزان القوى العالمي في صالح حركة التحرر والتقدم في الوطن العربي وعلى النطاق الدولي .

ان حث خطى الصراع في صالح تطوير جبهة الصمود وحركة التحرر العربية وفق سياسة جذرية حازمة ضد الامبريالية الامريكية وتحالف واتفاقات كامب ديفيد ، وتطوير علاقات التحالف والصداقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية . وفي هذا المجرى يتم احباط كل المشاريع الامبريالية والرجعية والصهيونية المطروحة على المدى المباشر والقريب ويتم تطوير القاسم المشترك بين الدول العربية بدلا من التحلل التدريجي من قرارات قمتي بغداد وتونس ، ويتم استثمار التضامن الدولي الفعال مع نضالنا

العادل ، وتعزيز المكاسب والمنجزات الوطنية والقومية على طريق الحاق الهزيمة الشاملة باتفاقات كامب ديفيد ونظام السادات ومعاهدته ، وحق الامة العربية في تحرير جميع الاراضي المحتلة بدون قيد ولا شرط .

لقد دخلت المنطقة العربية بعد اعدام السادات في منحى جديد والصراع يتفاقم بين الخطين المتناقضين . خط الامبريالية وثلاثي كامب ديفيد ، وخط المقاومة الفلسطينية والعربية والدولية الواسعة لاتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة الخيانة الساداتية الاسرائيلية ومشروع الحكم الذاتي التصفوي . وتتركز خطة الامبريالية الامريكية وتحالف كمب ديفيد على المحاور التالية :

- اعتبار المعاهدة المنفردة و « تطبيع » العلاقات المصرية الاسرائيلية أمرا واقعا . والعمل على دفع المنطقة العربية والعالم نحو « التسليم بهذا الأمر الواقع » واكسابه شرعية عربية ودولية .

- الاصرار على اعتبار اتفاقات كمب ديفيد هي
السقف الوحيد « لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي »
رغم الرفض والادانة والمقاومة الشاملة العربية
والدولية .

ان اتفاقات كمب ديفيد تقف الآن عارية ومحاصرة
في اطار الجبهة المصرية الصهيونية ، وفاقدة أية شرعية
فلسطينية أو عربية أو دولية . ولكن الامبريالية
الامريكية لازالت ترفض التراجع والتسليم بحركة
الواقع الجارية ، وتصر على مواصلة الهجوم لفرض
الاستسلام على الامة العربية وتصفية الحقوق الوطنية
لشعب فلسطين وقضيته . وهي في هذا تصر على
الاستفراد بالوطن العربي ومنابع النفط وممراته المائية
والبرية لتبقى المنطقة بحيرة نفط امريكية بحراسة
حراب حلف كمب ديفيد والانظمة الرجعية العربية
والشرق اوسطية . وتستغل الامبريالية الامريكية
الخلل في أسس التضامن العربي القائم على قرارات

بغداد من أجل فرض خطط كمب ديفيد ، وتراهن على شل فعالية جبهة الحد الأدنى هذه وتفتيتها وفرطها على امتداد الفترة القادمة .

- التآمر والضغط لفك الحصار عن اتفاقات كمب ديفيد والنظام المصري ، ومحاولة تفكيك وحدة الموقف العربي المتمثل بقرارات القمم العربية وخاصة بغداد وتونس . ويتخذ التآمر أشكالا متعددة بالضغط المتواصل على السعودية والاردن بصفتها النظامين الأكثر ارتباطا بالولايات المتحدة ، والوسع تأثيرا في كسر حلقة العزلة حول النظام المصري لجرهما نحو التسليم بالمعاهدة « والتطبيع » كأمر واقع وإعادة مد جسور العلاقات مع هذا النظام ، تمهيدا لمشاركة الاردن في التسوية الامريكية في المرحلة القادمة . وفي هذا السياق تدرج مبادرة الامير فهد وتصريحاته التي تفوح منها رائحة مغازلة النظام المصري وتبرير خطواته الانهزامية « بأنه أعطى كل ما عنده من أجل

السلام» ، والافصحاح عن استعداد السعودية للانخراط في التسوية الامريكية اذا قدمت اسرائيل « اعلان نوايا » بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران 1967 وفي ذات المجرى تصب مواقف الحسن الثاني وتصريحاته بتبرير سياسة النظام المصري ودعوة منظمة التحرير الفلسطيني الى التحلل من قرارات قمة الرباط والدخول في مباحثات مباشرة مع العدو الصهيوني وصولا الى تسوية ثنائية فلسطينية اسرائيلية . وبجانب هذا يتم تشجيع الصومال والسودان وعمان في المحافظة على « الجسور المفتوحة » الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع النظام المصري كمدخل لدفع الدول الرجعية العربية الاخرى للسير بهذا الاتجاه وخاصة ان مناقضة هذه الدول الثلاث لقرارات قمتي بغداد وتونس في المقاطعة الشاملة للنظام المصري لا تصطدم باجراءات عملية عربية رادعة ترغمها على تنفيذ قرارات الحد الادنى .

كما أن التحلل من بعض أشكال المقاطعة الاقتصادية .
والمادية للنظام المصري لازال قائما مثل عدم سحب
ودائع السعودية والكويت والعراق من البنوك المصرية
وعدم مقاطعة الموانئ البحرية والجوية المصرية من
طرف السعودية والاردن ودول الخليج والعراق
والمغرب فضلا عن مواصلة استخدام قناة السويس
ونخط سوميد النفطي (السويس - الاسكندرية) .

- ارباك وإشغال الثورة الفلسطينية وحلفائها
والبلدان العربية في الساحة اللبنانية باعطاء الضوء
الاخضر لمواصلة العدو الصهيوني احتلال الشريط
الحدودي تحت واجهة العمل سعد حداد ، ومواصلة
العدوان على الجنوب وجماهيره ومواقع الثورة
والمخيمات الفلسطينية بكل آلة الحرب الاستعمارية
الامريكية ، ويهدف ضرب الثورة واستنزاف قدرات
سوريا تمهيدا لاضعاف دورها الوطني والقومي ،

وتوظيف كل هذا للضغط على الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة كما صرح بوقاحة قادة العدو الصهيوني على أمل استمالة حفنة رجعية فلسطينية تلتحق بمائدة مفاوضات الحكم الذاتي ، وجلب الاردن ولبنان لاحقا الى مائدة المفاوضات الثنائية والمباشرة عملا باتفاقات كمب ديفيد وتوقيع معاهدات استسلام على غرار المعاهدة المصرية - الاسرائيلية كما صرح بذلك ودعا اليه رئيس وزراء العدو ضمن خطة محاولة اركاع الجبهات العربية واحدة بعد الاخرى وخطوة خطوة .

- محاولات تعريب الصراع في المنطقة العربية وتحويله من صراع مع العدو الرئيسي الامبريالي والصهيوني واتفاقات كمب ديفيد الى سلسلة من الصراعات الحدودية العربية كما يجري الآن في حشد القوات المصرية على الحدود الليبية ، وفتح المعارك الجانبية والخلفية بعيدا عن الجبهة الامامية الفلسطينية

والسورية واللبنانية الوطنية - الفلسطينية ، وخلق سلسلة من الصراعات والعصيانات الطبقية الرجعية والفتن الطائفية وعمليات التخريب الداخلية لاضعاف حركة الصمود واغراق حركة التحرر والتقدم العربية بالمشكلات الداخلية كما يجري الآن في سوريا بشكل خاص .

- الصمت العملي على خطط وخطوات العدو الصهيوني في الاراضي المحتلة بدءا من اجراءاته القانونية والاستيطانية الواسعة في ضم والحاق القدس بدولة العدو مرورا بالضم الاستيطاني الزاحف في الضفة والقطاع وتهجير السكان وعمليات الارهاب ضد القادة الوطنيين وانتهاء برعاية مشاريع العدو في مفاوضات الحكم الذاتي ، مع الضمان الثابت لتفوق « اسرائيل » العسكري على الاقطار العربية وما يترتب على كل هذا من دفع للدول العربية واحدة بعد الاخرى نحو الاستسلام للشروط الامريكية

الاسرائيلية الخاصة بكل جبهة في الجبهات العربية .

- التهديد الامريكي المباشر والعلني باحتلال منابع النفط وممراته البحرية والبرية . وفي اطار هذه السياسة جاء الاعلان عن تشكيل قوات التدخل السريع الذي يعتبر منطقة الخليج منطقة نفوذ استراتيجية حيوية ويحتفظ للامبريالية الامريكية بحق مزعوم في التدخل واستخدام القوة العسكرية من طرف واحد لحماية مصالحها فيها ، الامر الذي يشكل استهتارا فاضحا باستقلال شعوب المنطقة وحققها في السيادة على أراضيها وثرواتها . ان « قوة الغزو السريع » الامريكية المعدة خصيصا للتدخل في منطقة الخليج والبدء بارسالها الى المنطقة ، وتحريك الاساطيل البحرية الامريكية وحشدها في المحيط الهندي وبحر العرب ومضيق هرمز ، والسعي المحموم من جانب الامبريالية الامريكية للحصول على مزيد من القواعد العسكرية في المنطقة ، تحت ستار التسهيلات ، في

عمان والصومال ومصر وغيرها . ان هذه السياسة تشكل تهديدا حقيقيا للامن والاستقرار في منطقة الخليج والبحر الاحمر ، وخطرا مباشرا على الثورة والانظمة الوطنية في الجماهيرية الليبية واليمن الديمقراطية ، وهي تستهدف فرض الهيمنة الكاملة على سائر دول الخليج وتطويق قوى التغيير المتنامية داخلها واثارة فزاعة الخطر السوفيياتي المزعوم لدفعها نحو كسر الحصار العربي عن اتفاقات كامب ديفيد واشغالها بمعركة وهمية بعيدا عن المعركة الرئيسية لاسقاط المعاهدة المصرية - الاسرائيلية واتفاقات كامب ديفيد وسائر الخطط الامريكية الاستسلامية .

- على النطاق الدولي تعمل واشنطن على تخفيف طوق العزلة الدولية المضروبة على الاتفاقات والمعاهدة . كما تعمل على تخفيف طوق العزلة الدولية المضروب حول النظام المصري وفي سبيل تمكينه من مواصلة دوره الاستسلامي بصدد القضية الفلسطينية

والعربية في مفاوضات الحكم الذاتي الثلاثية .

غير ان مظاهر التراجع والانتكاس التي تعرضت لها حركة التحرر العربية وخاصة بفعل خيانة السادات ، وتواطؤ الرجعية العربية ، وتخاذل أو تذبذب القوى اليمينية والوسطية العربية ، لم تلبث ان قابلتها أشكال من النهوض لحركة التحرر العربي ، في سبيل الرد على الهجمة ووقف اندفاعها .

ان صمود الجماهيرية الليبية قد أعطى زخما كبيرا لحركة النضال العربي بوجه اتفاقات وتحالف كامب ديفيد ، وشكل ضربة موجعة لمواقع وخطط الامبريالية الامريكية وقدم فرصة ثمينة مفتوحة لتشديد الحصار على اتفاقات كامب ديفيد والنظام المصري .

وفي ظل ميزان القوى الجديد الذي ساهمت في توليده هذه الانتصارات في منطقتنا واصل النضال

الوطني التحرري للجماهير العربية نهوضه وتصاعده وحقق انجازات جديدة ، وازدادت تفاقماً أزمة القوى والانظمة الرجعية ، واشتد المأزق الذي تعاني منه بين حاجتها الى التحالف المكشوف مع الامبريالية الامريكية لمجابهة هذه التطورات وبين عجزها عن الاندفاع وراء الخطط الامريكية بسبب الحصار المحكم الذي فرضه تعاظم المقاومة العربية والفلسطينية على تحالف كامب ديفيد من جهة ، واصرار الامبريالية الامريكية على مواصلة خطة كامب ديفيد من جهة اخرى .

ففي الجزيرة العربية كانت انتفاضة المسجد الحرام وتظاهرات المنطقة الشرقية في السعودية أول مؤشر هام على تنامي الاستياء الشعبي من الحكم الاستبدادي المطلق ومن تحالفه مع الامبريالية الامريكية وسياسته التي تخدم مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة . وشكلت الانتفاضة دلالة هامة على تفاقم الازمة التي

يعاني منها النظام الرجعي السعودي في الداخل وساعدت في هزهيته العربية والدولية وأسقطت الهالة التي كانت تحيط بها أجهزة الاعلام الرجعية والامبريالية لتصويره كنموذج للقوة والاستقرار الداخلي . ورغم النجاح الذي أحرزته السلطة الرجعية في قمة الانتفاضة ، الا أن التحرك الشعبي قد أرسى الاسس لنهوض الحركة الوطنية واعادة تنظيمها بما يمكنها من استقطاب وقيادة التذمر الجماهيري المتسع النطاق .

وفي منطقة الخليج ، استأنفت الحركة الشعبية في البحرين نهوضها بعد سنوات من الركود ويتصاعد الاحتجاج الجماهيري ضد سياسة القمع ومصادرة الحريات والتحالف مع الامبريالية الامريكية . وفي الكويت تجد الطبقة الحاكمة نفسها ، ازاء اتساع الاستياء الجماهيري ، ونمو الحركة الثورية في عموم المنطقة المحيطة ، مضطرة الى البدء في البحث عن

وسائل للتخفيف من أزمتهما بالتراجع ، اللفظي والشكلي حتى الآن ، أمام المطالب الديمقراطية للجماهير في محاولة لتطويق واحتواء تدميرها المتزايد . وفي عمان واصلت الجبهة الشعبية لتحرير عمان نشاطها العسكري والسياسي في الوقت الذي يندفع فيه نظام قابوس في محاولة للتغلب على أزمته من جهة الى الارتقاء الكامل بأحضان الامبريالية الامريكية ومنحها التسهيلات والقواعد العسكرية وتبني مشاريعها لاقامة الاحلاف الرجعية والعدوانية في المنطقة ومن جهة اخرى باضطراره الى الموافقة اللفظية على قرارات قمة تونس وبغداد للخروج من عزلته العربية بمساعدة الرجعية السعودية وحلفائها الذين يواصلون احتضان هذا النظام العميل ويقاومون عزله ومحاصرته بالرغم من استمرار تواطؤه المكشوف مع نظام السادات وامتناعه المعلن عن التنفيذ العملي لقرارات بغداد وتونس التي وافق عليها شكليا .

وفي جنوب الجزيرة العربية واصلت اليمن الديمقراطية مسيرتها الثورية رغم كافة الصعوبات ومحاولات التطويق والحصار والمؤامرات الامبريالية الرجعية . وانهارت الآمال التي علقتهما القوى الرجعية واليمينية على التغييرات التنظيمية الاخيرة في قيادة الحزب والدولة والتي حاولت الرجعية أن ترى فيها مدخلا لمراجعة النهج الثوري اليمني والارتداد عن مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وفي شمال اليمن أدى نهوض الجماهير بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية من جهة ، واستفزات الرجعية السعودية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للبلاد وانتهاكاتها المتكررة لاستقلال وسيادة اليمن ، الى أن تبدأ أجنحة من البورجوازية الوطنية الحاكمة سعيها الى انتهاج خط مستقل عن الرجعية السعودية ومستعد للمصالحة مع القوى الوطنية ولإعادة الديمقراطية الى البلاد والتقارب مع اليمن

الديمقراطية والكف عن الانسحاق وراء مخططات العدوان ضدها . وقد كان من أبرز الخطوات في هذا الاتجاه الاتفاق الذي عقدته السلطة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية ، واستمرار مباحثات الوحدة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ان وضع الاتفاق التام مع الجبهة الوطنية موضع التنفيذ ، والاسراع في الخطوات الرامية الى وحدة شطري اليمن على أساس من الديمقراطية والنضال الحازم ضد الامبريالية والرجعية ومجابهة تحالف كامب ديفيد ، هو الطريق الى تعزيز استقلال الشعب اليمني وسيادته الوطنية وتحقيق أهدافه في التقدم والديمقراطية والوحدة .

لقد جاء لقاء القوى الوطنية والديمقراطية في الخليج والجزيرة العربية تنويجا لكافة هذه التطورات الايجابية ووسيلة لتوحيد نضال الفصائل الوطنية والثورية من أجل تعزيزها والارتكاز اليها لمتابعة النضال من أجل

الغاء الهيمنة الامبريالية على مقدرات المنطقة وتحقيق
مطامح شعوبها في الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وفي
استعادة ثرواتها الوطنية المنهوبة والمبددة وتسخيرها في
خدمة التنمية وفي دعم نضال أمتنا العربية وشعبنا
الفلسطيني ضد العدوان الامبريالي - الصهيوني من
أجل اسقاط تحالف كامب ديفيد وتحرير الاراضي
العربية المحتلة وضمان الحق الفلسطيني في العودة
وتقرير المصير والدولة المستقلة .

على الجانب الاخر من البحر الاحمر وفي شمال
افريقيا برزت ايضا بوادر النهوض الشعبي ومظاهر
تفسخ الانظمة الرجعية الاستبدادية العميلة
للامبريالية وتفاقم أزمتها . فقد تعاضمت المعارضة
الشعبية المصرية ضد المعاهدة الاستسلامية والنظام
المصري . وتلمس قطاعات شعبية متسعة باضطراب
كذب المعادلة الساداتية التي كانت تعد بأن تؤدي
المعاهدة الى حل مشكلات الجماهير الاقتصادية

والمعيشية . فقد تفاقمت أزمة الغذاء والسكن والغلاء الى حافة المجاعة فضلا عن ذل المعاهدة الاستسلامية وتفريطها بمصالح مصر وسيادتها الوطنية . واستمر حبل العزلة العربية والدولية يشتد حول عنق النظام المصري . وتتنامى المعارضة الجماهيرية ضد سياسة زج البلاد والجيش في مغامرات عسكرية وسياسية تخدم أهداف الامبريالية الأمريكية في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا وتحويل مصر الى قاعدة عسكرية لجيوش العدوان الامريكية ومركز وثوب لها كماجرى عمليا ضد ايران وكما يجري الاعداد له ضد شعوب الخليج والجزيرة . لقد أدى هذا التدهور الى تفاقم أزمة النظام المصري داخليا وخارجيا وأعطى المعارضة الوطنية والتقدمية المصرية أسلحة ملموسة لتشديد مقاومتها لنظام السادات من أجل اسقاطه كمدخل رئيسي لاسقاط معاهدة الخيانة واتفاقات كامب ديفيد . وقد جاء تشكيل الجبهة

الوطنية المصرية التي ضمت كافة تيارات وقوى وشخصيات المعارضة الوطنية ، انجازا عظيما وعاملا هاما من عوامل انهاض نضال الشعب المصري وتشديد مقاومته وتوفير الأدوات التنظيمية الموحدة لقيادة انتفاضته القادمة حتما من أجل اسقاط النظام العميل واعادة مصر الى ركب التحرر الوطني العربي .

في السودان ازداد تفسخ نظام النميري وأصبحت بالفشل كافة محاولات ترميم حكمه وعقد مصالحة مع بعض أجنحة البورجوازية المعارضة في محاولة للتخفيف من عزلته الداخلية التي استمرت بالتفاقم بالرغم من المنافذ التي فتحتها له الانظمة الرجعية واليمينية في قمة تونس وبعدها لانقاذه من عزلته العربية ، متجاهلة استمراره في نهجه الذليل للسلطات وامتناعه عن تنفيذ قرارات بغداد وامعانه في الضلوع في مخطط الامبريالية الامريكية لزرع المنطقة وتطويقها

بالقواعد العسكرية العدوانية . وبالرغم من القمع الديكتاتوري يتصاعد نضال الجماهير السودانية ويحقق انتصارات ومكاسب هامة على طريق اسقاط الزمرة النميرية العميلة وقيام سلطة وطنية تنتزع السودان من فلك التبعية للسادات والارتباط بالامبريالية والاستعمار الجديد وتحقق مطامح الشعب في الديمقراطية والتقدم .

وحقق نضال الشعب الصحراوي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، انتصارات ومكاسب حاسمة وأضحى يشكل عاملا هاما من عوامل تفسخ النظام الملكي المغربي ، جنبا الى جنب مع تصاعد نضال الجماهير الشعبية المغربية من أجل حرياتها الديمقراطية وحقوقها المعيشية . فقد سدّد ثوار البوليساريو ضربات محكمة الى القوات الملكية المغربية واحبطوا هجومها الرامي الى استعادة السيطرة على الصحراء ، واتسع نطاق الاعتراف

العربي والافريقي والدولي بالجمهورية الصحراوية المستقلة وبحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والسيادة على ترابه الوطني . وتقف الثورة الصحراوية الان على أبواب تحقيق انتصار حاسم في دحر الغزو الملكي المغربي وانجاز الاستقلال الوطني الكامل .

ان مجمل مظاهر التقدم الايجابية هذه في مسيرة حركة التحرر الوطني العربية هي في الوقت نفسه انعكاس للمآزق الحاد الذي تعاني منه أنظمة الرجعية والعمالة وعامل هام من عوامل تفاقم واستفحال أزمتها . ان قوى الرجعية واليمين العربي تتلمس الخطر الذي تمثله عليها وعلى مصالحها هذه التطورات ، وما يصاحبها من تطورات ثورية في الحزام المحيط بمنطقتنا العربية . وهي تسعى الى مجابهة هذه التطورات بتعزيز تحالفها مع الامبريالية ، الامريكية خاصة ، وبمحاولة تعطيل عملية الفرز الجارية في المنطقة بالاصرار على شعار « التضامن

العربي الشامل» وتمييع مضمونه وأسسها النضالية ، في نفس الوقت الذي تسلك فيه هذه الانظمة سياسة محورية معادية لجهة الصمود والتصدي وعاملة على شلها وتعطيلها وتفكيكها والتآمر على أطرافها .

لقد تلقت هذه المساعي الرجعية سنداً فعالاً نتيجة التدهور المتسارع في النظام العراقي نحو اليمين وانحيازه السافر الى صف الرجعيين العربية في مواجهة جبهة الصمود والقوى الثورية في المنطقة . هذا التدهور نحو اليمين وضع طاقات العراق الضخمة المادية والعسكرية في خدمة المساعي الرجعية بعيداً عن جبهة الصراع مع العدو الصهيوني - الامبريالي وبعيداً عن جبهة الصمود العربية بل بالعكس في صالح مخططات التآمر ضدها . ومنذ قمة بغداد ، وبشكل أكثر وضوحاً منذ قمة تونس ، اتجهت السياسة العراقية نحو التمحور مع السعودية والاردن بتشكيل نواة صلبة للحلف الرجعي - اليميني

الذي يقف في مجابهة التطورات الثورية التي تشهدها أو
تنتظرها المنطقة .

لقد رفضت الانظمة الرجعية واليمينية الدعوة الى
الزج بكافة الطاقات العربية في المعركة ضد
كامب ديفيد من أجل اسقاط الاتفاقات الخيانية ،
وتحت ستار السعي الى « قاسم مشترك » و « برنامج
للحد الادنى » عملت على تخفيف الاجراءات العربية
لمقاطعة النظام المصري الى أدنى حدودها ، وتنصلت
في التطبيق العملي حتى من تنفيذ هذه الاجراءات
المخففة ، ورفضت ولا تزال ايقاع العقوبات
الاقتصادية والنقطية بحق الولايات المتحدة عراب
اتفاق كمب ديفيد ومهندسه . ذلك أن الرجعية ،
بالعكس ، تستشعر الحاجة الى تعزيز تحالفها مع
الامبريالية الامريكية ، وتجميد الصراع ضد حلف
كامب ديفيد ، لتتمكن من مجابهة التطورات الثورية
الجارية والمتوقعة في المنطقة . واذا كانت هذه الحاجة

تضعها في مأزق حاد بين تعاظم المقاومة العربية والفلسطينية لمخطط كامب ديفيد على قاعدة الاجماع الوطني الفلسطيني والعربي والقرارات العربية والدولية التي حاصرت الاتفاقات وأسقطت الشرعية عنها من جهة وبين اصرار الامبريالية الامريكية على مواصلة سياسة كامب ديفيد من جهة أخرى ، فان الحلف الرجعي - اليميني يسعى بكافة الوسائل ويتحين الفرص لتجاوز هذا المأزق بما يمكنه من الاندفاع السافر وراء المخطط الامريكية في المنطقة .

لقد اصطنعت قوى الرجعية واليمين خطرا سوفياتيا وهميا لتبرير انخراطها في الحملة الامريكية وتحللها التدريجي من التزامات الحد الادنى القومية على صعيد الصراع العربي - الاسرائيلي وصرف الانظار بعيدا عن مهمات النضال الوطني والقومي ضد اتفاقيات كامب ديفيد . وبينما تصدرت السعودية والاردن الدعوة الى « اقناع » الولايات المتحدة بايجاد

حل للقضية الفلسطينية حتى يمكنها التفرغ لمجابهة الخطر السوفياتي المزعوم ، استكمل النظام العراقي هذه المناورة الرجعية باعلانه ما يسمى « بالميثاق القومي » الذي استقبلته الرجعية بالترحيب والحماس لانه يهمل اهمالا كاملا مهمات النضال ضد كامب ديفيد وضد الحلف الامبريالي الصهيوني ، ويساوي بين جبهتي الاصدقاء والاعداء على الصعيد الدولي تحت ستار « ابعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى » ، ويقدم غطاء كاملا لسياسة « التضامن العربي الشامل » الذي يفتقر الى أي مضمون نضالي ويجعل من التضامن هدفا قائما بذاته تفاديا لعملية الفرز الثورية الجارية في المنطقة وتمييعا لها . ورغم الحديث عن رفض التدخل الاجنبي وابعاد المنطقة عن صراعات النفوذ بين الدول الكبرى ، عمل المحور الرجعي - اليميني على احتضان الانظمة العميلة في عمان والصومال والسودان التي سارعت الى اعلان

استعدادها لمنح التسهيلات والقواعد لقوات الغزو
الامريكية واعادة تثبيت وجودها العسكري في
المنطقة . وفي الجلسة الطارئة للمؤتمر الاسلامي في
اسلام آباد (ابريل - نيسان 1980) ألقى المحور الرجعي -
اليمني بكامل ثقله لجر الدول الاسلامية الى الانخراط
النشط في الحملة الامبريالية الامريكية بعيدا عن
الخطر الحقيقي على الأمة العربية ومصالحها القومية
والمتمثل في العدوان الاسرائيلي وتحالف كامب ديفيد .

ولكن شعوب الشرق الاوسط وقوى الثورة
والصمود الفلسطينية والعربية سرعان ما كشفت اللعبة
الديماغوجية الامبريالية - الرجعية واعادة تركيز الامور
على قاعدتها الحقيقية في الصراع . فالامبريالية
الامريكية التي اشتهرت فجأة « اسلامها الكارثري »
لتجنيد الرجعية العربية والاسلامية خلفها مطالبة
« بسحب القوات السوفياتية فورا من افغانستان دفاعا
عن الشعب الافغاني المسلم » هي نفسها التي لا

تكتفي بالتزام صمت القبور على احتلال اسرائيل
للاراضي العربية والفلسطينية بما فيها القدس
الشريف بل تحقن العدو الصهيوني بكل آلة الحرب
والعدوان المتطورة لادامة الاحتلال والتنكر لحقوق
شعب فلسطين الوطنية ، وهي نفسها التي فرضت
اتفاقيات كمب ديفيد ومعاهدة الخيانة المصرية -
الاسرائيلية والتي تعمل بشكل محموم لفرض اتفاقات
الاستسلام على سائر الجبهات العربية واحدة بعد
الآخرى . وهي نفسها التي تواصل الحصار والعدوان
ضد الشعب الايراني المسلم وثورته وجمهوريته
الاسلامية . وهكذا تم كسر وتعرية خطة « اسلام
كارتر » تحت ضغط قوى الثورة والصمود الفلسطينية
والعربية ليزداد تفاقمًا مآزق اتفاقات كمب ديفيد
ومآزق الرجعية واليمين العربي .

وفي الوقت نفسه يواصل الحلف الرجعي - اليميني

تآمره من أجل تعطيل وتمزيق جبهة الصمود والتصدي بحجة الحفاظ على « التضامن العربي الشامل » ، بينما يعمل على افراغ هذا التضامن من أي مضمون وطني ونضالي ويتنصل من تنفيذ قرارات الحد الأدنى بمقاطعة السادات . فقد تراجعت الانظمة الرجعية واليمينية عن سحب ارصدها المالية المستثمرة في مصر . وحولت المقاطعة الاقتصادية للنظام المصري الى خيمة خاوية تحفي تحتها مختلف أشكال التعامل التجاري والسياحي والاستثماري ، بل وأقامت الاتصالات السرية مع النظام المصري بأشكال وقنوات مختلفة . ولكنها استمرت في الضغط على أطراف جبهة الصمود لشل وتعطيل نشاطها ، وافتعلت الخلافات بين أطرافها ، وحاكت المؤامرات وشجعت أعمال التخريب والعصيان الرجعية داخل كل منها وافتعلت التوتر على حدودها (الحشود المصرية على حدود ليبيا ، والتصعيد العسكري المغربي ضد الجزائر)

بهدف اضعاف جبهاتها الداخلية واشغالها بالمعارك
الجانبية وتعطيل مقاومتها لسياسات الحلف الرجعي
ولمخططات تحالف كمب ديفيد .

الا أن هذه الوسائل الرجعية لم تمر . فقد صمدت
سوريا بوجه أعمال القتل والتخريب التي نظمتهها
عصابة الاخوان المسلمين واحبطت محاولات العصيان
الرجعية ، وبفعل ما كشفتته هذه المؤامرات فقد تنامت
المطالبة الشعبية باتباع نهج أشد حزمًا نحو تعزيز وحدة
القوى الوطنية والدفع باتجاه ارسائها على أسس أكثر
ديمقراطية واستئناف نهج التحولات الديمقراطية على
الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وانهاء سياسة
مهادنة الرجعية الداخلية والعربية وتمتين التحالف مع
الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية مع
القوى الثورية العربية والعالمية . وتمكنت الثورة الليبية
من مجابهة أعمال التخريب الاقتصادي وتوجيه ضربة
قاسية الى الرجعية الداخلية وتقف الآن على استعداد

لصد العدوان الامبريالي الرجعي وردة الى نحور
مدبريه .

وأنت القمة الخامسة للجهة القومية للصمود
والتصدي فترة من التجميد والتردد في تطوير عمل
الجهة والتذبذب بين هذه المهمة وبين الرضوخ
للضغط الرجعي الرامي الى تعطيلها بحجة الحفاظ
على التضامن العربي الشامل . وحققت القمة الخامسة
انجازات سياسية وتنظيمية هامة لتوطيد وحدة - جهة
الصمود وزيادة فعاليتها وتطوير صيغة عملها ،
فأقامت قيادة عليا موحدة ولجانا سياسية واعلامية
ودفاعية وقوة عسكرية مشتركة ، وانجزت توحيد
الموقف السياسي لاطرافها على قاعدة النضال من أجل
اسقاط مخطط كامب ديفيد ورفض المبادرات الاوروبية
المكملة لهذا المخطط والمجاهبة الحازمة للسياسة
الامريكية وتحركاتها في المنطقة وتعزيز التحالف مع
الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المعسكر الاشتراكي .

وأدانت القمة محاولات التحايل على قرارات بغداد ودعت الى تشديد اجراءات المقاطعة على النظام المصري ، والى مطالبة الدول العربية بتطبيق اجراءات المقاطعة على أنظمة السودان والصومال وعمان بسبب استمرار تواطئها مع النظام المصري وتحويلها الى قاعدة للتدخل العسكري الامريكي في المنطقة . كما قررت دعوة الدول العربية الى التخفيض المضطرد لانتاج النفط وتخفيض امداداته الى الولايات المتحدة وسائر البلدان الرأسمالية التي تمتنع عن الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتواصل التواطؤ مع كامب ديفيد . واذا كان استمرار مظاهر نهج التردد والتأرجح قد حال دون مبادرة دول الجبهة الى وضع هذه الاجراءات موضع التطبيق العملي لايخراج الانظمة الرجعية واليمينية واجبارها على التجاوب معها ، فان هذا لا ينفي الاهمية البارزة للقمة الرابعة والانجازات الهامة التي

حققتها على طريق تطوير جبهة الصمود وتجذير مواقفها .

ان مجمل التطورات الجارية في منطقتنا تبرز الطاقات الهائلة التي تتمتع بها حركة التحرر الوطني العربية ، وتؤكد قدرتها ، في ظل قيادة حازمة وتحالف متين مع المنظومة الاشتراكية وسائر قوى الثورة العالمية ، على الحاق الهزيمة بتحالف كامب ديفيد ودحر الهجمة الامبريالية - الصهيونية - الرجعية وانتزاع النصر في معركة تحرير الاراضي المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز وفي النضال من أجل انجاز سائر مهمات التحرر الوطني والديمقراطي والوحدة القومية . كما ان هذه التطورات تبرز تفاقم أزمة الرجعية واليمين العربي واستمرار تفسخها ، وتؤكد امكانية وضرورة انتزاع القوى الثورية والوطنية الجذرية لزام المبادرة بسياسة نشطة وحازمة لحل هذه

الازمة لصالح شعوب أمتنا العربية ومطامحها الوطنية والقومية والديمقراطية .

ان ظاهرة التدهور المتسارع للنظام العراقي نحو اليمين تؤكد مجددا ضرورة الحذر واليقظة ازاء دور البورجوازية في حركة التحرر الوطني واستعدادها للارتداد عليها وخطورة استمرار تفردا بقيادة الحركة الوطنية . وتؤكد هذه الظاهرة مرة أخرى « ان قوانين التطور الداخلي لانظمة البورجوازية الجديدة تدفع اتجاه نمو الشرائح البورجوازية الطفيلية والبيروقراطية والعقارية والكومبرادورية الجديدة » التي تجد مصلحتها في الارتداد عن التدابير الاقتصادية والاجتماعية التقدمية في الداخل ، واعادة توثيق ارتباط البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية وفتح الابواب لنشاط الاحتكارات الامبريالية ، توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية مع الاستعمار الجديد

والرجعيات العربية ، الامر الذي يشكل الاساس
المادي لتدهورها اليميني أو التحاقها التدريجي بمعسكر
الامبريالية والرجعية .

لقد أكدت هذه التطورات ، في جانبها الآخر ،
توفر الامكانية الواقعية لعرقلة ولجم التدهور اليميني
للبورجوازية الوطنية وتعبئة الضغط الجماهيري عليها
من أجل شل ميولها المساومة والابقاء عليها كجزء من
التحالف الوطني المناهض للامبريالية والصهيونية
والرجعية والسياسات الاستسلامية . ان القوى
اليسارية والديمقراطية الثورية ، في نضالها من أجل
قيادة أكثر جذرية وحزما لحركة التحرر الوطني ،
ينبغي ان تولي اهتماما خاصا للنضال من أجل شل
تذبذب البورجوازية الوطنية واستمرار العمل الدؤوب
لابقتها في صف التحالف الوطني المناهض للامبريالية
وللنهج الاستسلامي ، والدفاع المستميت عن
المكتسبات الوطنية والتقدمية والدعوة الى تجذيرها ،

مع الحفاظ الحازم على استقلالها الايديولوجي والتنظيمي والسياسي ومكافحة ميول البورجوازية الوطنية لاحتكار السلطة ، والاصرار على النضال من أجل الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية .

ان بناء التحالفات الوطنية - على الصعيدين القطري والقومي - على هذه الاسس الثورية الواقعية الواضحة ، وببذ كافة الانحرافات الذيلية اليمينية أو الانتهازية اليسارية المغامرة ، هو الذي سيمكن القوى اليسارية والديمقراطية الثورية من النهوض بواجباتها ودورها الطليعي في نضال حركة التحرر الوطني العربي واستمرار انهادها . وتحتل أهمية محورية في هذا المجال ضرورة لقاء القوى اليسارية والديمقراطية الثورية من أجل توحيد توجهها الاستراتيجي وتنسيق وتكامل سياساتها التكتيكية بما يعزز وحدتها وتماسكها لأداء دورها الطليعي في اطار الحركة الوطنية التحررية العربية .

في ظل استفحال أزمة الرجعية العربية والتطورات الثورية الجارية في المنطقة العربية ومحيطها ، برز بوضوح مأزق اتفاقات كامب ديفيد والسياسة الامريكية الرامية الى فرضها ، فقد تمت محاصرة الاتفاقات وحصرها في الجبهة المصرية - الصهيونية .

ورغم الطريق المسدود الذي تقود اليه السياسة الامريكية ، فان القوى الرجعية العربية لا تكف عن مواصلة المراهنة عليها والتعلق بحبال الوهم حول امكانية تغييرها وايجاد مخرج من المأزق الذي انتهت اليه . وهكذا تروج الاوساط الرجعية العربية ، ومعها النظام المصري ودوائر الدولية الاشتراكية وأوساط أوروبية عربية أخرى ، لوهم انتظار « مبادرة امريكية جديدة » .

والآن وبعد أن واصل ريغان سياسته الخرقاء تحت

شعار « مكافحة الارهاب الدولي » لا بد من أن نتذكر عددا من الحقائق حول ما يربط العرب بالولايات المتحدة .

فأولا : ان أساس السياسة الامريكية في منطقتنا ، وكذلك في كل بقاع الارض أساس ثابت وهو : التعبير عن مصالح الاحتكارات الامبريالية الاستعمارية . وطالما أنه لم تنسف هذه المصالح بالذات في اميركا نفسها ، فان أي تغيير في جوهر السياسة الاميركية لن يحصل .

قد تختلف ، جزئيا ، تجليات هذه السياسة بين الحين والآخر بفعل عوامل عديدة ، مرتبطة بميزان القوى دوليا وبطبيعة التناقضات الدائرة بين الاحتكارات نفسها - احتكارات النفط والسلاح وغيرها . . . - ولكن أساس هذه السياسات يبقى ثابتا .

هذه السياسة يمكن الهجوم عليها ومحاصرتها
واضعاف تأثيرها وجعلها أقل فاعلية ثم هزمها . . .
ولكن هذا لن يحدث من تلقاء نفسه ولن يحصل بقرار
من الاحتكارات الامريكية نفسها .

وانما ستجبر عليه اجبارا بفعل تطور الحركة الثورية
العالمية ونضال قواها الاساسية وهذا ما يحصل في
عصرنا الحالي .

ولهذا السبب بالذات ينبغي أن يكون العداء
للامبريالية موقفا ثابتا للقوى الوطنية التقدمية ، لا
يتزحزح ولا ينوس ، موقفا غير مربوط بمرحلة تاريخية
عابرة ولا بمكان أو زمان خاص .

ثانيا : ان عداءنا للامبريالية الاميركية موقف
أعمق وأشمل وأوسع من أن يكون محصورا بقضية
واحدة .

مثلا : قضية موقف أميركا من العدو
الصهيوني . فهل يمكن أن يقال أنه لولا الصهيونية

ودعم أميركا الشديد لها ، لما كان بيننا وبين
واشنطن أي سبب للعداء بل لانفتحت أبواب
الصدافة بين الشعوب العربية وبينها؟
كلا ، ان مثل هذا القول خاطيء ومغلوط من
أساسه فهل كان ثمة اسرائيل بين أميركا
والفيتنام . وبين أميركا وايران وأفغانستان ؟ وهل
ثمة اسرائيل أو ما يشبهها بين أميركا ونيكاراغوا
وبينها وبين سائر شعوب أميركا اللاتينية ؟

وهل الموقف الاميركي من اسرائيل ومن الصهيونية
العالمية هو مثلا تعبير عن حب أميركا لليهود ؟ هنا طبعاً
لا يمكن لاحد أن يعتقد ذلك أو يصدق ذلك . ان
الموقف الاميركي من اسرائيل هو موقف نابع من
طبيعة أميركا الامبريالية الاستعمارية . فاسرائيل
الصهيونية هي شريكة للامبريالية الاميركية وهي
قاعدة لها وأداة في يدها . من أجل ماذا ؟ من أجل
التوسع الاستعماري ، من أجل تحقيق مخططات

الامبريالية الاميركية في الهيمنة الكاملة على المشرق العربي ، على مواقعه الاستراتيجية ، على ثرواته النفطية وعلى أسواقه وعلى انتاجه وعلى مقدرات شعوبه ، وفي سبيل اخضاع مسيرة البلدان العربية لمصالح أميركا الاستعمارية وبالتالي نفس استقلالها الوطني الذي ناضلت طويلاً لتحقيقه ومنعها من اختيار طريق التطور الذي تريد ، والخؤول دون ما ترمي اليه الجماهير الشعبية العربية وسائر القوى الوطنية التقدمية من بناء حياتها المستقلة ، سياسيا واقتصاديا ، والسير في طريق التقدم الاجتماعي ...

وهكذا فما بين العرب واميركا هو الامبريالية الاميركية ومطامعها الاستعمارية التوسعية في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم ، واسرائيل ومعها الصهيونية العالمية هي الشريكة والاداة في تحقيق هذه الاهداف

في المشرق العربي بالدرجة الاولى . وكما أن الحياة برهنت انه ليس من الممكن تحييد أميركا في الصراع العربي الاسرائيلي وان شعار لا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة هو شعار برهنت الحياة نفسها أيضا أنه غير صحيح مثله مثل مفهوم الدولتين العظميين دون تفريق بين الطبيعة الطبقية لكل منهما ، فمن أكبر الاخطار على قضيتنا أن يعتقد أي وطني وتقدمي أن القضية بين العرب واميركا هي فقط قضية موقفها من اسرائيل ، وعدم ادراك الطبيعة العميقة الدائمة لحقيقة التناقض التناحري بين حركة التحرر العربي وبين الامبريالية الاميركية .

وبكلمة أن موقفنا ، موقف العداء من اميركا هو موقف سياسي واقتصادي واجتماعي شامل وعريض ، يتعلق أساسا بطموحنا لتعميق تحررنا واستقلالنا الوطني ، سياسيا واقتصاديا ، وتحقيق تقدمنا الاجتماعي ، والسير في طريق الاشتراكية .

وهي الامبريالية الاميركية التي تقاوم بكل شراسة هذا الطموح المشروع .

أولا يكفي أن تعرف أن أرباح شركات النفط ، وجلها أميركية بلغت عام- 1976 - وحده 144 مليار دولار؟ . هكذا تنهب الامبريالية الاميركية ثروات الشعوب العربية النفطية وغيرها وهي تريد تثبيت هذا النهب وتوسيعه وتعميقه .

فاذن كل الجبهات التي تصطدم فيها مع الامبريالية الاميركية انما هي فروع لمعركتنا الوطنية والاجتماعية الشاملة . ولذلك على الضبط تدعم الامبريالية الاميركية وتنشط العدوان الصهيوني بكافة أشكاله وفصوله ، بما في ذلك التهديد الجدي بشن عدوان جديد ضد سورية وكذلك العدوان المستمر على جنوب لبنان وضد حركة المقاومة الفلسطينية وضد نضال الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع .

ومن أجل نفس استقلالنا الوطني والسياسي ،
ومنع تحقيق استقلالنا الاقتصادي طبخت الامبريالية
الاميركية صفقة كامب ديفيد المشينة ، وحركت وتحرك
الرجعية العربية وتلهم نشاطاتها المتصاعدة للالتفاف
حول صمود حركة التحرر الوطني العربية واخضاعها
من جديد ، وهي التي تنسق مع دول أوروبا الغربية
لاخراج - مبادرة - جديدة لا تبتعد عن جوهر
كامب ديفيد .

ومن أجل أهداف الهيمنة الكاملة ، تعمل اميركا
لعزل الجبهة التقدمية للصمود والتصدي وتسعى
جهدها لضرب النظام الوطني في سوريا . فهي
الاساس في تشجيع تأمر عصابة الاخوان المسلمين في
سورية بطرق مختلفة ، خالقة الصعوبات الامنية
الداخلية أمام الشعب في سورية بهدف اركاعه
وترويض مقاومته وهي التي تشجع وتنشط بأشكال

خبيثة متنوعة ، دور البرجوازية الطفيلية ، للالتفاف
حول المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لتصفيتها أو
افراغها من محتواها .

وهكذا : يجابه الشعب العربي السوري الباسل
عدوانا امبرياليا امريكيا شاملا ، مستمرا ، متعدد
الاشكال تتداخل فيه أساليب الاستعمار القديم -
دعم العدوان الصهيوني واحتلال الاراضي - مع
أساليب الاستعمار الحديث .

ثالثا : ان السياسة الاميركية كل لا يتجزأ . . .
انها امبريالية بكل جوانبها وتفصيلها واجزائها في كل
زمان ومكان . . .

فحين تشتد مقاومة الامبريالية الاميركية للانفراج
الدولي ويزداد تهديدها للسلام العالمي ساعية للعودة
الى أجواء - الحرب الباردة - يشتد في الوقت نفسه
هجومها الشرس على حركات التحرر الوطني في كل
انحاء العالم .

انها تتحرك ، بألوان مختلفة ولكن بجوهر واحد .
وفي كل تحركاتها تظهر العدوانية والشراسة
والخديعة . . وهي بحاجة لهذا القدر من العدوانية
والشراسة والخديعة لمقاومة مصيرها المحتوم الذي
يرسمه تقدم أفق الاشتراكية والتحرر على كل
الجبهات .

لقد احتاجت حملة الدفاع عن - الديمقراطية - و-
حقوق الانسان - المزعومة لكي تتصل من اتفاقية
هلسنكي السلمية وتشن بالتالي هجومها المضاد على
عملية الانفراج الدولي .

ولكن وجهها الحقيقي المعادي لكل ديمقراطية
حقيقية ظهر بسرعة كبيرة .

فها هي تنفذ وتدعم الانقلاب الفاشي في التشيلي
ضد الحكم الوطني الديمقراطي هناك . بل انها دعمت
الانقلاب العسكري في تركيا ، ليس ضد حكم

ديمقراطي وطني بل ضد حكم يميني معروف ، خوفا
من مصير شبيه بالمصير الايراني . . . خصوصا مع
تصاعد نضال القوى الوطنية اليسارية التركية . . .

فما أكثر الامثلة على عدوانية امبريالية الولايات
المتحدة ضد الشعوب فليست المسألة اطلاقا محصورة
بوجه قبيح خاص لها يظهر في هذه المنطقة ،
خصوصا ، من العالم .

انه وجه قبيح شامل ، نراه في كل مكان : في
الشرق الاوسط وفي جنوب شرق آسيا وفي امريكا
اللاتينية وفي افريقيا ، وأيضا في اوروا الغربية .

ان لكل شعب من الشعوب قصته المريعة مع
عدوان الامبريالية الامريكية عليه ، وبالتالي فان له
قسطه الكفاحي الخاص ضد هذه الامبريالية .

وقد أدرك هذه الحقيقة الساطعة العديد من القادة
الوطنيين في العالم . وأعلن الرئيس حافظ الاسد ،

أكثر من مرة : « ان امريكا هي العدو اللدود لشعبنا
ولكل شعوب العالم » .

رابعا : على أساس ادراك هذا البعد العالمي
للحركة المعادية للامبريالية تتكون وتتعاظم الوحدة
الكفاحية لحركة التحرر الوطني العالمية وتلاحمها مع
المنظومة الاشتراكية في النضال المشترك ضد
الامبريالية .

ان تعزيز وتوطيد التلاحم بينهما ، هو في مصلحة
نضالهما المشترك لتصفية الامبريالية .

وأكثر من يدرك هذه الحقيقة هم الامبرياليون
أنفسهم وعملاؤهم في المنطقة وفي العالم كله لهذا
يقومون بجهد رئيسي مركز باستمرار لضرب علاقات
الصداقة والتعاون بين حركات التحرر الوطني والاتحاد
السوفياتي الصديق .

خامسا : ان المجابهة الناجحة للامبريالية

الامريكية ليس لها سوى طريق واحد ، لا بديل له :
الحزم الكامل المتين في التصدي لها بكل
الوسائل . أي فضح عدوانيتها الدائمة ومحاصرتها
سياسيا وضرب مصالحها اقتصاديا ونصفية القوى
الرجعية الداخلية ، الخليفة الطبيعية لها كالاخوان
المسلمين وكذلك كل فئات البرجوازية الطفيلية ،
ومقاومة أي ميل (نقول أي ميل مهما صغر) لايجاد
شكل من أشكال فك أو تخفيف الحصار عنها أو الحد
من شمولية المعركة ضدها .
أجل ، ليس هناك طريق آخر أبداً .

وهاهي التجربة التاريخية الحية تؤكد ، انه في
اللحظات التي انطلقت فيها ، ولو جزئيا ، الخديعة
الامريكية ونشأت الآمال حول امكانية احداث تغيير
ما في السياسة الامريكية ، اثر ذلك في الحزم المعادي
للامبريالية ، وأصبح من الاسهل عليها امرار صفقاتها
ومكائدها .

وبالمقابل ، ففي اللحظة التي اشتد فيها حزم حركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية الامريكية معلنة قيام جبهة الصمود والتصدي وموطدة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، توقف المد الامريكي وبدأ الهجوم المعاكس للقوى الوطنية العربية محاصرا السادات وامريكا والقوى الرجعية العربية الاخرى ، مما جعل من الممكن الوصول الى الحد الادنى من القرارات الايجابية التي صدرت عن مؤتمري القمة العربيين في بغداد وتونس .

وعن هذا الطريق أمكن تطويق كامب ديفيد والحد من انتشار خطرهما . . واذا كانت الامبريالية الاميركية تبحث عن اسلوب جديد وطرق جديدة لتنفيذ مراميها الاستعمارية ، والتي عبرت عنها كامب ديفيد بأفضل شكل ، فانما تفعل ذلك - أيضا - تحت ضغط المجابهة

الوطنية العربية الحازمة ، التي ستجبرها على التراجع والهزيمة .

وان العودة الى أية أوهام حول السياسة الامريكية مهما استعملت من أساليب الترغيب أو التهريب لا يمكن إلا أن تجر حركة التحرر الوطني العربية الى مزالق ومآزق تحمل أفدح الأخطار .

سادسا : اننا لا نخطط أبدا بين الامبريالية الامريكية - أي سلطة الاحتكارات الامريكية وممارستها - وبين الشعب الامريكي وقواه التقدمية والديمقراطية . ومن الضروري أن نمد يد الصداقة لهذا الشعب ولللقاء مع قواه الخيرة المحبة للحرية .

اننا نطمح الى ان يتكون في امريكا نفسها تيار مناصر لنضال الشعوب العربية التحرري العادل . . وهذا التيار لا علاقة له أبدا بسلطة الاحتكارات . .

وعلى كل حال ، فالطريق نحو تكوين مثل هذا

التيار الشعبي ، ليس أبدا مهادنة الامبريالية
الامريكية ، بل مصارعتها بكل حزم وصلابة . وعن
هذا الطريق يمكن تقوية مقاومة القوى الديمقراطية
الامريكية لسلطة الاحتكارات نفسها .

وان تجربة فيتنام تثبت ذلك .

سابعا : إن عداونا للامبريالية الاميركية هو في
الاساس جوهر العدا للامبريالية العالمية كلها . ولا
شك فان هناك تناقضات حادة بين القوى الامبريالية
العالمية تشتد وتقوى وتشمل العديد من الميادين
السياسية وخصوصا الاقتصادية . وينبغي الاستفادة
منها الى أقصى حد .

ولكن الاساس في كل ذلك هو أن نصون ونعزز
موقفنا الثابت ضد مجموع الامبريالية العالمية . لا أن
نغلق الباب في وجه احداها لتدخل الاخرى من
النافذة .

وينطبق هذا على السياسة . كما ينطبق خصوصا على الاقتصاد . لقد أحسنت قوى جبهة الصمود والتصدي حين أعلنت رفضها الحازم للمبادرة الاوروبية فالتناقض الذي قد يظهر بين المبادرة الاوروبية ومجمل السياسة الامريكية في الشرق الاوسط هو أقل بكثير من حيز اللقاء الواسع بينهما فيما يتعلق بايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط يخدم مصالح القوى الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية مجتمعة .

ان ريغان رافع شعار « مكافحة الارهاب الدولي » العامل لاقامة «عالمية الثورة المضادة » لا يجابه الا من خلال «عالمية الثورة » وعبر فتح أكثر من جبهة في آن معا ، لأن ترك الامبريالية بامكاناتها الضخمة تستفرد بهذا البلد أو ذاك قد يسهل لها مهمتها .

ان طروحات ريغان التي تمثل الامبريالية في شكلها

الأكثر شراسة وعدوانية انما تشير الى ان الامبريالية
تؤكد من جديد اعتمادها العنف وسيلة للحفاظ على
مصالحها ، وكحقيقة موازية ، فلا مجال امام الشعوب
المناضلة لانتزاع حقوقها الا العنف الثوري المباشر
وعلى قاعدة ، أن العنف الرجعي لا يجابه الا بالعنف
الثوري ، و«عالمية» الثورة المضادة ، لا تصد الا عبر
« التضامن العالمي الثوري » .

الفصل الثاني

الارهاب الامبريالي
ضدّ الجماهيرية

الوقت : السابع والعشرون من تشرين الثاني
(نوفمبر) عام 1979 .

المكان : البيت الابيض الاميركي حيث كان الرئيس
جيمي كارتر هو رئيس الولايات المتحدة .

كارتر يجوب غرفة مكتبه وهو بحالة عصبية كادت
أن تصل الى مستوى الانهيار النفسي الذي أصاب
الرئيس نيكسون عشية فضيحة ووترغيت ،
ويتساءل : كيف نتصرف .. ماذا نفعل ؟

ولكن مستشاره لشؤون الامن القومي الدكتور
برينجسكي كان أكثر برودة من رئيسه فجاءت أجوبته
مليئة بالثقة : لقد قمت بما أوكلتني اياه ، وأظن ان
العقيد معمر القذافي سيبدل ما في وسعه من أجل

التوسط لدى الامام الخميني للافراج عن الرهائن
الاميركيين .

وأضاف : بعد أن طلبت مني الاجتماع مع القائم
بالاعمال الليبي الدكتور علي أحمد الحضيبي كي
أبحث معه مسألة الرهائن ، اجتمعت وایاه في مكنتي
وأوضحت له أنك ترغب وتتمنى ان يقوم العقيد
القذافي بالتوسط لدى الامام الخميني . وكان جوابه
انهم سيبدلون ما في وسعهم لتحقيق ذلك .

هنا انفرجت أساریر الرئيس الاميركي ، وبدأ
مبتهجاً ، ولم يشأ أن ينهي الحوار عند هذا الحد فطلب
من بريجنسكي أن ينقل له أدق التفاصيل عما دار بينه
وبين الدكتور الحضيبي . وما ان بدأ المستشار بسرد
مسهب للمحادثات التي أجراها مع القائم بالاعمال
الليبي حتى طلب منه رئيس الولايات المتحدة أن
يستدعي الدكتور علي الى البيت الابيض .

وفي 6 كانون الاول (ديسمبر) 1979 تم اللقاء بينهما ، واستغرق أكثر من ثلاثين دقيقة ، وفيه - كما يروي الدكتور الحضيبي - « تطرق الرئيس كارتر الى بحث ثلاث مسائل ، كانت الاولى والثانية تتعلقان بقضية الرهائن وكان جوابي حولها ان الاخ معمر القذافي أرسل وفدا ليبيا رفيع المستوى الى ايران من أجل هذا الموضوع ، فطلب مني أن أؤكد احترامه للعقيد معمر ، وان ابلغه شكره وشكر حكومته على ما بذله من جهود في سبيل ضمان سلامة الرهائن ، والحيلولة دون محاكمتهم بتهمة التجسس . أما المسألة الثالثة فقد تناول فيها مسألة العلاقات مع ليبيا ، وفيها كان جوابي انه ليس من الضروري ان تحول الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة وبين ليبيا دون تنمية العلاقات بينهما ، بل وقلت بالحرف : نحن بحاجة لتكنولوجيا الولايات المتحدة ، وأنتم بحاجة لنفط ليبيا .

الى هذا المدى كان الحوار ، ولكن الرئيس كارتر لم يكن باستطاعته الخروج من دائرة ذلك الدماغ « البتاغوني » الذي يهندس سياسة « الشيطان الاكبر » ، فوافق بعد 24 يوما من هذا اللقاء على مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الاميركية ، طالبت بسحب أربعة من الدبلوماسيين الليبيين من الولايات المتحدة دون أن تقدم أي تفاصيل عن الاسباب أو الدوافع القانونية لمثل هذا الاجراء .

وهكذا لم تكن هي المرة الاولى التي تتوتر بها العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية ، بل ولم تكن المرة الاولى التي تلجأ فيها الولايات المتحدة الى تفجير ازمة دبلوماسية كبيرة مع الجمهورية . فالقرار الذي اعلنت عنه يوم 7 ايار (مايو) من عام 1981 بابعاد اعضاء المكتب الشعبي الليبي كان الثاني من نوعه ، ومن دون أي تفسير او تعليل للحيثيات القانونية التي توجب مثل هذا الاجراء . وقد أثار هذا الاجراء

اهتمام الدبلوماسيين في العاصمة الاميركية ، خاصة وأن « الصدمات » الدبلوماسية التي تفتعلها أميركا لا ترتبط بتوقيت ، وليس لها صلة وثيقة بما يجري في المنطقة . ففي المرة الاولى كان قرار ابعاد الدبلوماسيين الليبيين في ظل نكسات متعددة اصيبت بها سياسة اميركا ، بدءا بفشل العملية العسكرية لانقاذ الرهائن في طهران ، وانتهاء بالجمود الذي أصاب المفاوضات بين اسرائيل والنظام المصري حول الحكم الذاتي . كما أن القرار الثاني بابعاد أعضاء المكتب الشعبي الليبي اتخذ في ظل جملة من الانتكاسات السياسية التي منيت بها الادارة الاميركية ، والتي كان آخرها اثاره قضية صواريخ البقاع اللبناني ، وفشل مخطط توجيه ضربة عسكرية تستهدف المقاومة الفلسطينية وسوريا .

على ان المراقبين السياسيين الدوليين ربطوا القرار الاميركي الخاص بابعاد الدبلوماسيين الليبيين بـ « الارهاب السياسي » الذي تمارسه الولايات المتحدة

ضد الجماهيرية من جهة ، واعتبروه ردا على مواقف التصدي التي تتخذها الجماهيرية ضد مشاريع أميركا السياسية في المنطقة من جهة ثانية .

وفي هذا السياق لفت نظر المراقبين ما كان قد ذكره دين فيشر المتحدث باسم الخارجية الاميركية حول « المسلك الدولي » للجماهيرية الليبية الذي كان على الارجح مطروحا للنقاش على هامش اجتماع المجلس الوزاري لحلف شمال الاطلسي آنذاك (أي ما قبل 48 ساعة من اتخاذ القرار) ، وما سبق أن أشار اليه نائب وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط موريس درايبير عن جوابه الخطي الذي بعث به الى مجلس الشيوخ ، والذي أكد فيه أن حكومة الرئيس رونالد ريغان تنوي ممارسة « ضغوط شديدة » على شركائها في شمال الاطلسي ليقفوا شحنت المعدات العسكرية للجماهيرية . ويذكر هنا أن حكومة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار

ديستان كانت قد ألغت صفقة زوارق دورية مزودة بصواريخ بحر - بحر لليبيا .

وقبل ذلك أيضا ، كانت أميركا قد مهدت لافتعال « الصدام » الدبلوماسي مع ليبيا عندما طلب وزير خارجيتها الكسندر هيغ اجراء تحقيق حول تقرير نشرته صحيفة « بوسطن غلوب » جاء فيه « ان اميركيين مهرة بالتقنيات الارهابية يبيعون خبراتهم ومعرفتهم للجماهيرية الليبية » .

وقد حصل كل هذا في وقت كان العقيد معمر القذافي أوفد فيه القائد العام للقوات الليبية العميد أبو بكر يونس ومعه أمين الاتصال للشؤون الخارجية الدكتور علي عبد السلام التريكي الى دمشق لابلاغ الرئيس حافظ الأسد استعداد الجماهيرية لدعم سوريا في مواجهة العدو الاسرائيلي ، ووضع كل امكانات الجماهيرية في تصرف سوريا والمقاومة الفلسطينية

والحركة الوطنية اللبنانية التي يستهدفها العدوان ، وما نقله أمين اللجنة الشعبية في مكتب الاخوة العربية صالح الدروقي الى الرئيس سركيس عن استعداد بلاده للدفاع عن أرض لبنان ، ولتزويده بوسائل الدفاع الجوي في الجنوب للرد على أي خطر خارجي .

وفي ضوء هذه الخلفيات يتساءل البعض عما اذا كان ريغان قد استفزته النتائج الايجابية التي حققتها زيارة العقيد القذافي باسم جبهة الصمود والتصدي الى الاتحاد السوفياتي ، او انه كان ينوي التقليل من أهمية هذه الزيارة بافتعال ازمة دبلوماسية مع الجماهيرية . وعلى أي حال بدت هذه الامور كلها مترابطة مع بعضها ، وهي لا تخرج عن دائرة العداء الاميركي المزمع لثورة الفاتح ، والذي أعلن عن نفسه بوضوح منذ عام 1969 ، أي منذ بداية الثورة .

ولكن لماذا هذا العداء كله ؟

حسب التعليل الاميركي ، فان الولايات المتحدة تعادي سياسة الجماهيرية الليبية بسبب دعم هذه الاخيرة لما أسمته « الارهاب » . ولكن وفق وقائع الخلاف الحاصل بين الولايات المتحدة والجماهيرية فان اميركا هي التي تمارس الارهاب . فمنذ البداية كانت سياسة الجماهيرية سياسة مؤيدة ومتعاطفة كليا مع حركات التحرر العربي والعالمي ، وكانت باستمرار قادرة على أن تميز في علاقاتها بين الشعوب والحكومات . وفيما خص الولايات المتحدة بالذات ، كانت الجماهيرية الليبية تركز جهودها السياسية والدبلوماسية على بلورة المشاكل القومية ، ومنها بصورة خاصة القضية الفلسطينية ، لدى المجتمع الاميركي ، وعلى هذا الاساس تعاملت معه بمعزل عن سياسة الحكومة الاميركية التي اخذت منها الجماهيرية موقفا مناهضا للارهاب الذي كانت تمارسه على فيتنام

والسلفادور ونيكاراغوا ، وبالتالي الابتزاز التي تمارسه
في كل تاريخها السياسي على كل شعوب العالم
الثالث .

ولم يفت الجماهيرية تركيز مواقفها في كل أنشطتها
السياسية والدبلوماسية والنضالية . وكانت دوما تحاول
ان تضع المسائل المطروحة كنقاط خلاف بينها وبين
حكومات الولايات المتحدة في دائرة مضامينها
الحقيقية ، حتى أن العقيد القذافي في برقية له الى
جيمي كارتر ورونالد ريغان (عندما كان مرشحا
لرئاسة) أشار بوضوح الى « ان سياسة الولايات
المتحدة هي التي أوصلت العلاقات الى الطريق
المسدود ولم تترك فيها امكانا لطرح مبادرات للمصادقة
كما في الماضي » ، مضيفا : « ولكننا الآن نبحث فقط
في امكان تجنب الصدام العسكري المسلح بين العرب
والاميركيين ، وهذا لا يمكن تجنبه الا بأن توقف أميركا

بمفردها الخطوات العسكرية التي اتخذتها ، والمهددة لاستقلال الوطن العربي ، وذلك بأن تسحب قواعدها من جزيرة مصيرة ومن مسقط وعمان ومن الصومال ، وان تسحب طائراتها المخصصة للتنصت والانذار المبكر من السعودية ، وان تنهي احتلالها لمصر ، وان تبعد حشودها البحرية والجوية عن الحدود العربية الليبية في البحر المتوسط » .

هكذا ، على هذا المستوى من التحديد والوضوح ، كانت الجماهيرية تضع سياستها ، من دون أن يؤثر ذلك أبدا على علاقاتها مع الشعب الاميركي . ففي العاصمة الليبية يعيش اكثر من 2500 أميركي ، وتعمل أكثر من خمسين شركة أميركية في ميادين اقتصادية مختلفة ، كما أن الجماهيرية تعد ثالث اكبر مورد للنفط للولايات المتحدة بعد السعودية ونيجيريا ، بينما تقدر الصادرات الاميركية الى الجماهيرية بحوالي 12 مليار دولار في السنة .

اذن ، على مسائل لها علاقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، كانت الجماهيرية تختلف مع الولايات المتحدة ، وليس بسبب الارهاب الذي أدانته « لأنه يودي بحياة الابرياء » بل وكانت طرفا في الاتفاقيات الدولية كافة المتعلقة بحماية وسلامة الطيران المدني .

والسؤال هنا : على ماذا كانت الولايات المتحدة تختلف في سياستها مع الجماهيرية ؟

ليس من أحد في الوسط السياسي الدولي ينفي ضمنا اعتناق الولايات المتحدة لسياسة الارهاب السياسي والعسكري . واذا كانت فيتنام تقدم « النموذج » الاوضح لمثل هذا الاسلوب ، وما تقوم به اسرائيل بموافقة اميركية من اعتداءات على لبنان يمثل الوجه الحقيقي للسياسة الاميركية ، قامت الحثيات الاخرى للارهاب الاميركي مع العالم ، ومع الجماهيرية بصورة خاصة ، لها مؤثراتها . فبدون أي سبب أو

تعلييل ، اعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية هودينغ كارتر ، قبل ثلاث سنوات ، ان الوزير سايروس فانس أشار على وزارة التجارة الاميركية بأن توقف صفقة مع الجماهيرية الليبية قيمتها 60 مليون دولار . وكانت « النيويورك تايمز » قد أشارت الى أن ليبيا اشترت منذ خمس سنوات ثماني طائرات من نوع « 130 س هيركيوليس » بثمن اجمالي قدره 45 مليون دولار ، ولكن حكومة نيكسون رفضت منح الشركة اذن تصدير ، فبقيت هذه الطائرات الليبية « محنطة » في مارييتا بولاية جورجيا . . وتوالت الحكومات الاميركية ، وكلها ترفض اعطاء الاذن بتصدير هذه الطائرات .

وبعد عام واحد ، أوصت وزارة الخارجية الاميركية بالغاء صفقة مقررة لبيع ثلاث طائرات ركاب نفائة من طراز « بوينغ 747 » الى الجماهيرية .

والى جانب هذه السياسة المعادية ، فان الولايات المتحدة لم تترك فرصة واحدة دون أن تحاول فيها « تركيز المشاريع السياسية » المناهضة « لتلك الدولة الداعمة للثورات » ، فراحت تصمم لحالة حصار سياسي وعسكري مستعينة بدول عربية وافريقية تدين بالولاء المطلق لسياستها . ومنذ 1979 وحتى يومنا هذا والخطر العسكري الاميركي يهدد أمن الجماهيرية. ولعل ما قام به النظام المصري بالاشتراك مع قوات اميركية بمناورات مشتركة على حدود الجماهيرية ، والاختراقات والاستطلاعات المتعددة من قبل الطائرات والسفن الاميركية للاجواء والمياه الاقليمية الليبية ما يشير الى هذا النوع من العداء ، والى ذاك الارهاب الذي ما برح يحكم توجهات اميركا .

وقد كشف النقاب عن تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي وجاء فيه

« ان لقاءات سياسية تمت بين لجنة الشؤون الخارجية برئاسة كليمانت زابلوسكي وزعماء عرب واسبان ومالطيين للبحث في سياسة « موحدة وفاعلة » ضد السياسة الليبية في شمال افريقيا » . ومن المؤكد أن هذه الاجتماعات قد تمت في ظل ما تناقلته الصحف الغربية والعربية عن وجود مخطط اميركي لمحاصرة الجماهيرية في افريقيا، وتوجيه ضربة عسكرية لقواتها في تشاد ، مع احتمال أن يقوم النظام المصري بهجوم عسكري على الجماهيرية .

ويعتبر المحللون المختصون بمنطقة الشرق الاوسط والقارة الافريقية ان نظرة الولايات المتحدة لسياسة الجماهيرية تنبع من اعتبار ان الجماهيرية تشكل في شمال افريقيا النقطة الاعتراضية على مشاريعها السياسية والعسكرية الهادفة لاغلاق القارة السوداء لمصلحتها الاستراتيجية ، وهي بالتالي تنظر اليها على انها الاكثر خطرا على كل الانظمة الرجعية التي تدور في فلك

السياسة الاميركية ، بالاضافة الى كونها تمثل « بؤرة انطلاق ثوري » قد يحدث تغييرا بنويا في طبيعة الانظمة السياسية ، لا في افريقيا والوطن العربي فحسب ، بل وفي كل بلدان العالم الثالث . ومن هنا تحاول اميركا ان تمارس ارهابها على هذه الثورة الصاعدة ، لا بهدف ضبطها ، انما بهدف تصفيتيها .

واذا كانت الوسائل العسكرية المباشرة في هذا المجال تهدد بنزاع دولي خطير ، فان الولايات المتحدة وجدت ان مخططها يمكن ان ينفذ بوسائل اخرى ، ربما كان الارهاب الدبلوماسي الاقل خطرا فيها . في حين ان الجماهيرية لو قالت « نعم » لاميركا لاستطاعت واشنطن ان تغلق افريقيا كلها لمصلحتها ، ولكن الجماهيرية اختارت لاءاتها استنادا لحقها في أن تكون مع الحرية وضد الارهاب . وهذا الموقف الليبي مماثل الموقف السوري في الجبهة الشرقية . فلو قالت سوريا « نعم » لتلك الدولة لكانت اميركا قد تزعمت فعلا

منطقة الشرق الاوسط . وفي اطار الموقف الوجدوي بين الجماهيرية وسوريا ، فان لاءات الوحدة زادت من المخاوف الاميركية ، وعلى هذا الأساس بدأت معركة ضد الجماهيرية في وقت كانت أزمة الصواريخ في لبنان تبشر بمعركة ضد سوريا .

اذن ، على هذه المعادلة يستند « الخلاف » الحاصل بين الولايات المتحدة وبين الجماهيرية ، فالثورة تناهض « الشيطان الأكبر » .

ومن هنا هذه الحملات وتلك المؤامرات التي بدأت بالتحديد منذ أن كشفت ثورة الفاتح من سبتمبر « ايلول » عن وجهها التقدمي القومي . وبعد أن بدأت في وضع امكانياتها البشرية والمادية الهائلة في خدمة القضية الفلسطينية والقضايا القومية وقضايا التحرر بشكل عام ، وكل ذلك ترافق على الصعيد الداخلي مع بعض الاجراءات العملية بدءا بطرد

القواعد الاجنبية وتأميم النفط ثم اعلان الثورة الثقافية
والثورة الشعبية . والذي تمخضت عنه فيما بعد قيام
الجمهورية في مارس « آذار » 1977 .

فمن البديهي اذن أن يقلق الامبريالية العالمية ،
وأدواتها ، وجود دولة ثورية تحررية ملتزمة وحركية في
منطقة استراتيجية مثل منطقة شمال افريقيا .

ولأول مرة في التاريخ المعاصر ، توظف امكانية
دولة على هذا المدى وبهذا الشكل لخدمة القضية
العربية أولا وقضايا التحرر العالمية بشكل عام .

ومما لا شك فيه ان للرئيس الاميركي العجوز وغيره
من عواجيز العالم الاستعماري قدرة جبارة على العودة
الى المنطقة العربية أو أي بقعة في العالم . ولكن هناك
نقطتان مهمتان لا بد من أخذهما بعين الاعتبار .

1 - لا يمكن للرئيس الاميركي العجوز أو أي رئيس
اميركي شاب العودة الى المنطقة العربية اذا ما

تكاثفت الامة العربية واتحدت وصممت على مقارعة هذه الامبريالية أو غيرها من الامبرياليات العالمية التي تحاول جاهدة ومنذ حين غزو هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة .

2 - مهما بلغ جبروت اميركا وعظمتها فان ارادة القتال والتصميم على النصر هما أقوى من اميركا وغير اميركا . وبالتالي فان التاريخ لا يعيد نفسه الى الوراء . ونحن اليوم في عصر سماته الرئيسية تصميم كافة الشعوب المضطهدة على القتال من أجل انتزاع حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات وشهداء .

ومما يلفت النظر أنه في العشرين من تموز (يوليو) من عام 1981 نشرت مجلة « نيوزويك » الاميركية تحقيقا في سبع صفحات عن العقيد معمر القذافي قدمت له على غلافها برسم يمثل العقيد ومن حوله

ثأثران وآبار نفط وصحراء تعبرها جمال و . . عنوا
بارز يقول : « القذافي ، أخطر رجل في
العالم »

وعلى رغم أن التحقيق كان عموميا تضمن آراء
مختلفة عن العقيد وأفكاره فقد بدا من خلال النفس الذي
كتب به ومن خلال بعض المعلومات الاميركية المصدر
التي تضمنها ، ان ثمة اتجاها لدى ادارة الرئيس رونالد
ريغان يستهدف الجماهيرية الليبية وقائد ثورتها ، هذا
علما بأن التحقيق جاء في سياق حملة اميركية واسعة
بدأت من زمان وبلغت أوجها في الاشهر الاخيرة
مؤشرة على أن شيئا ما ، « كان قيد الاعداد لينفذ في
الوقت المناسب ضد ليبيا وثورتها » .

وبالفعل ، بعد اسبوع من نشر التحقيق
عادت « نيوزويك » ونشرت معلومات مفادها أن
مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليم كيسي

وافق على عملية « مكلفة لقلب النظام » في الجماهيرية الليبية وان الخطة كانت تهدف الى اطاحة العقيد معمر القذافي نهائيا من السلطة ، الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء مجلس النواب الأميركي خطة لاغتيال القذافي ، وأشارت المجلة الى أن العملية وصفت بأنها كبيرة وتتطلب موافقة الكونغرس على صرف مبالغ ضخمة من الاحتياطي الخاص « لكن الكونغرس رفض الموافقة على صرف الأموال . . . » . وفي غضون ذلك كان الرئيس السوداني جعفر نميري يكشف بنفسه عن خطط رسمها مع السادات المقبور في الاسكندرية ضد الجماهيرية الليبية .

إلى ذلك ، في 11 آب (أغسطس) 1981 نقلت وكالات الأنباء أن صحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » الأميركية ، المعروفة باتزانها عادة ، أكدت وجود خطة أعدتها الادارة الأميركية لاغتيال العقيد

معمر القذافي وان الخطة تتضمن تنفيذ برنامج لخلق حالة من عدم الاستقرار في الجماهيرية ، باغتيال العقيد القذافي كهدف نهائي .

مع أن هذه المعلومات ، قد لا تكون في محلها من حيث الدقة والتفصيل ، ربما كان من المفيد التذكير هنا بأن الـ « نيوزويك » ، تحديدا ، وثيقة الصلة بوزارة الدفاع الأميركية وغالبا ما تعكس في أخبارها « نوايا » البنتاغون . وفي هذا المعنى ، يصعب على المراقب ان يسقط عن الاحتمالات جديتها . وهذا يصح الآن أكثر من أي وقت مضى بعدما توافق ما نشرته « نيوزويك » عن المناورات الأميركية قبالة الشاطئ الليبي مع « الواقع » الذي ترجمه الأسطول السادس بالصدام المباشر مع سلاح الجو الليبي .

و « نيوزويك » التي استبقت ما حدث فوق خليج سدره ، هي نفسها « نيوزويك » التي قالت في تحقيقها

عن « أخطر رجل في العالم » ان رونالد ريغان يركز على العقيد القذافي أكثر مما كان جون كنيدي يركز على فيدل كاسترو وريتشارد نيكسون على سلفادور الليندي ، وهو من خلال تركيزه هذا عمد الى طرد الدبلوماسيين الليبيين من واشنطن . ومن خلال هذا التركيز كذلك كان اعلان مساعد وزير الخارجية تشستر كروكر امام مجلس الشيوخ ان الولايات المتحدة ستكثف مساعداتها العسكرية لأي بلد مجاور للقذافي « ينظر الى المشكلة كما ننظر اليها نحن » .

لماذا مثل هذا التركيز ؟ يمكن قراءة الجواب هنا في ما ذهبت اليه « نيوزويك » في تحقيقها اذ قالت : ان القذافي يدعم حركات التحرر القومي في 45 بلدا ويسند الثوريين بدءا من منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الجمهوري في ايرلنده وصولا الى المسلحين في شيكاغو .

ليس هذا وحسب بل لأن القذافي يطمح الى تحقيق وحدة عربية ، لا يمكن واشنطن أن تتغاضى ، فالرجل - كما تقول نيوزويك - كان بالغ التأثير بخطب جمال عبد الناصر يوم كان يصغي اليها من اذاعة القاهرة ، وهو بدأ يتحدث عن الثورة منذ أن كان في الرابعة عشرة من عمره . وفي معنى هذه الثورة - يضيف تحقيق نيوزويك نقلا عن دبلوماسي غربي في طرابلس - انه لن يكون في الجماهيرية أي أثر للمفقر أو الجوع .

ثم ، هناك الموقف من اسرائيل . فقد لفتت « نيوزويك » في تحقيقها الى تخوف من أن يحول العقيد القذافي بلاده الى ترسانة ضد « اسرائيل » ، كذلك من امكان حصوله على القنبلة النووية والتكنولوجيا المتقدمة فينعكس هذا الحضور ايجابيا لمصلحة العرب وفي اتجاه تقدم الشعوب الافريقية .

في ضوء ذلك يأتي حقد الامبريالية على أنه نتيجة

لنهج ثابت في التوجه الأميركي ضد الجماهيرية
الليبية ، وهو ثابت قائم في الأساس منذ أن
انتصرت ثورة الفاتح التي أجلت الأميركيين
وفتحت اتجاهها جديدا في الالتزام القومي قلب
الكثير من المعادلات التي كانت الولايات المتحدة
تراهن عليها .

من منطلق هذا الثابت في التوجه الاميركي ،
شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والجماهيرية الكثير
من التطورات مع بداية عقد السبعينات ورافقت ذلك
احداث كشفت في وقائعها عن أن واشنطن قررت
السير في ما يمكن أن يكون خطة تهدف الى اعادة عجلة
التاريخ الى الوراء ، ففي النصف الثاني من آذار 1973
اكتشفت أجهزة الرادار الليبية طائرة من طراز « اس -
130 » وهي تقوم بأعمال التجسس فتصدت لها طائرتا
ميراج ليبيتان . وقد اعترف مراقبون في واشنطن في
حينه أن الطائرة كانت تقوم بالتقاط اشارات الرادار

الليبي وتجميع المعلومات عن طريق أجهزة الكترونية متطورة .

قبل هذا الحادث ، كان وقع حادث خطير فوق صحراء سيناء عندما قصفت « اسرائيل » طائرة ركاب ليبية وأسفر الحادث عن مقتل أكثر من مئة شخص . مع ذلك ، فقد حاولت الصحف الاميركية والاسرائيلية ان تستغل حادث طائرة الـ « اس - 130 » على صعيد دولي فدعت الى « عمل مشترك لحماية المواصلات الجوية والبحرية في المياه الدولية في البحر الابيض المتوسط » . وقالت صحيفة « معاريف الاسرائيلية » « ان هذا العمل دليل جديد على ضرورة القيام بعمل دولي ضد « الارهاب » الذي تقوم به دولة عربية . . . » . وهاهو الرئيس الاميركي رونالد ريغان يتبنى الكلام الاسرائيلي نفسه عن « الارهاب الدولي » بعد ثماني سنوات .

ولم يقتصر الاستفزاز في حينه على الصحف الاميركية والاسرائيلية ، بل شاركت فيه دوائر فرنسية معروفة بولائها لاسرائيل ومنها صحيفة « لورور » اليمينية التي راحت تثير التساؤلات حول استمرار تسليم طائرات الميراج الى الجماهيرية .

بعد ذلك ، وعلى رغم ما ساد جو العلاقات الليبية - الاميركية من فتور ، حاولت الجماهيرية ان تحدم هيمنة التكتل الصهيوني على السياسة الاميركية ففي كانون الثاني -يناير 1975 زار وفد من أساتذة الجامعات الاميركية طرابلس والتقى مسؤولين فيها ، وكانت محصلة تلك الزيارة أن الكثيرين من الاميركيين اخذوا يتساءلون عن أسباب التورط الاميركي في الشرق الاوسط والنتائج الوخيمة المتوقعة من جراء استمرار انحياز الولايات المتحدة الى جانب « اسرائيل » .

لكن ، على رغم هذا التحول النسبي لدى بعض

الرأي العام الاميركي ، كان هناك الثابت نفسه في التوجه الاميركي ضد العرب وضد الجماهيرية الليبية تحديداً، ففي ايلول سبتمبر 1975 ابلغت الولايات المتحدة ليبيا رسمياً أنها قررت منع الشركات الاميركية من تصدير معدات وتجهيزات لحساب الجماهيرية. وقد جاء هذا القرار في أعقاب منع الولايات المتحدة تصدير عدد من طائرات « هيركوليس سي - 130 » كانت الجماهيرية تعاقدت على شرائها من شركة لوكهيد الأميركية .

في هذا المناخ كان التوجه الاميركي يتقدم أكثر فأكثر في الطريق التي تستهدف خط المواجهة العربية ضد اسرائيل ، وقد بلغ ذلك حد التمهيد لمؤامرة تستهدف نورة الفاتح انطلاقاً من اتهامات وجهها الرئيس الاميركي آنذاك جيرالد فورد عندما زعم ان الحكومة الليبية « تنفق أموالاً طائلة على أعمال التخريب والارهاب وبعد فورد ، في شباط - فبراير 1977 ،

كانت اولى ممارسة وزير الدفاع الجديد آنذاك ،
هارولد براون ، انه وافق على مذكرة كان سلفه دونالد
راسفيلد وقعها قبل ثلاثة أيام من مغادرته البنتاغون
وفيها ان « ليبيا دولة عدوة لاميركا » ، لكن ، على
رغم هذا الاعتبار ، فقد قام وفد ليبي بزيارة الى
الولايات المتحدة في شهر ايار - مايو 1977 ، وقد فسرت
تلك الزيارة في حينه على أنها « بداية لحوار بطيء
لترطيب الاجواء بين واشنطن وطرابلس » . مع
ذلك ، فقد نقلت وكالات الانباء في وقت لاحق ان
الولايات المتحدة وضعت شرطين لتحسين علاقاتها مع
الجماهيرية ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين
الى درجة سفارة ، وذكر هودنغ كارتر ، المتحدث
الرسمي باسم وزارة الخارجية في حينه ، ان الشرطين
يقضيان بأن تعلن الجماهيرية تأييدها لقيام « سلام عادل
ودائم ، بالنسبة الى كل الاطراف المعنيين بأزمة الشرق
الأوسط » وتتوقف الجماهيرية عن « دعم الارهاب

الدولي » . وقد ربط الناطق الافراج عن الطائرات التي كانت ليبيا اشترتها من الولايات المتحدة بتلبية هذين الشرطين .

على اثر ذلك ، ردت الجماهيرية الليبية بأنه « في حالة استمرار الولايات المتحدة في اعتبار الكفاح العادل للفلسطينيين من أجل وطنهم القومي عملا ارهابيا وينبغي على الجماهيرية العربية الليبية ان توقف مساندتها له في مقابل علاقات أفضل مع الولايات المتحدة ، لا يكون أمام الجماهيرية سوى أن تبدي عدم اكتراثها بمثل هذه العلاقات وأن تضاعف من معوناتهما الى الشعب العربي الفلسطيني حتى يحصل على حقوقه ويحقق انتصار قضيته العادلة » .

مع هذا الرد الذي أسقط ، في ما يعنيه ، شرط الانضمام الى عرب التسوية ، ومع بادرة كان لها مغزاها في حينه وهي دعوة وفد سوفياتي رفيع المستوى

الى مشاركة ثورة الفاتح احتفالاتها في ذكرى اجلاء
الاميركيين عن الجماهيرية، بدالواشنطن انها تواجه موقعا
متحديا في وقت كانت فيه طائراتها تواصل تجسسها
فوق ليبيا وهو ما أكدده ناطق عسكري ليبي أواخر شهر
تموز 1977 عندما أعلن أن طائرة تجسس اميركية من
دون طيار اسقطت بواسطة الدفاعات الجوية الليبية في
وقت سابق فيما كانت تحلق فوق الجماهيرية بعد
انطلاقها من حاملة طائرات أميركية كانت ترسو
في مواجهة الشاطئ الليبي .

يومها ، بدا صيف العلاقات بين طرابلس
وواشنطن حارا وبدرجة أثارت الاهتمام ، وكانت
أجهزة الاعلام الغربية تحاول تشويه صورة
الجماهيرية ، حتى أن بيلي كارتر شقيق الرئيس
الاميركي آنذاك جيمي كارتر ، أبدى أسفه للاستلوب
الذي تعتمده وسائل هذا الاعلام في تعاملها مع

الجمهورية وقال في ختام زيارته لها أواخر صيف 1978 : ان اجهزة الاعلام الغربية لا تحيط قراءها علما بمدى التغييرات التي شهدتها هذه البلاد ، وانني اغادر طرابلس وقد تغيرت تماما فكري السابقة عنها .

في تلك الاثناء كان التناغم بين الولايات المتحدة ونظام السادات يلعب دورا مؤثرا ، وكان هم جيمي كارتر أن يحقق مشروع السلام الامريكي - الاسرائيلي عبر هذا التناغم في وقت كان السادات يشدد على « ضرورة مواجهة القذافي بصفته عقبة كأداء في طريق المشروع .

كل ذلك كان يترافق مع حملات اميركية ضد الجماهيرية وبعضها كان الهدف منه حرمان الطلاب الليبيين دراسة التكنولوجيا النووية . وقد شارك في بعض تلك الحملات السناتور الديمقراطي ريتشارد ستون والسناتور جاكوب جافيتس المعروف بتأييده

الشديد لاسرائيل ، الاول مطالبا بمنع الطلاب
اليبيين عن دراسة المواضيع النووية والثاني مطالبا
بالقضاء على « هذا الخطر الذي يهدد العالم كله » .

وفي الوقت الذي كانت واشنطن تواصل تصعيد
حملاتها ضد الجماهيرية كان نظام السادات يتلقى
الاسلحة من الولايات المتحدة في نطاق السياسة
العدائية التي تنتهجها الحكومة الاميركية ضد
الجماهيرية وضد عرب المواجهة . . وقد شملت تلك
السياسة ، في ما شملت ، حظر بيع الطائرات المدنية
الى ليبيا ، هذا فضلا عن مواقف تشكل مسأبالسيادة
ومنها قول الولايات المتحدة انها سوف تتحدى بالقوة
الدول التي تدعي ان مياهاها الاقليمية تزيد على ثلاثة
أميال . وهذا ما أشارت اليه صحيفة « نيويورك تايمز »
في آب - اغسطس 1979 مما استدعى ابلاغ القائم
بالأعمال الأميركي في طرابلس بأن الجماهيرية

الليبية ستدافع عن حقوقها في مياهها الاقليمية التي حددت بـ 12 ميلا وكذلك عن مياهها في خليج سرت الذي تعتبره بحرا داخليا وجزءاً لا يتجزأ من اقليمها ويخضع لكامل سيادتها وفقا للاعلان الصادر عام 1973 في هذا الخصوص .

وفي الشهر نفسه أغسطس (آب 1979) نشرت صحيفة « صن » ان جنود البحرية الاميركية يتدربون على خطة في غاية السرية لغزو حقول النفط في الجماهيرية . وازضافة الى ذلك تناقلت الانباء في تموز 1980 ، وفيما كان موضوع بيلي كارتر يتفاعل سياسيا وانتخابيا في الولايات المتحدة ، معلومات مفادها ان ثمة خطة تهدف الى توجيه صواريخ « بيرشنگ » الاميركية نحو ليبيا ، ولوحظ في حينه ان قضية بيلي كارتر غطت على الجانب العسكري في الخطط الاميركية التي تستهدف الجماهيرية فيما ركزت على جوانب اخرى اخصها موضوع كمب ديفيد .

ففي أواخر أغسطس آب 1980 ، وفيما كان موضوع بيلى كارتر يتفاعل ، قال وليم كوانث ، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي سابقا ، انه حذر من أن خطة بيلى لزيارة الجماهيرية الليبية يمكن ان تستخدم لافساد محادثات كمب ديفيد ، لكن بيلى ابلغ لجنة خاصة في الكونغرس في وقت لاحق بأنه زار الجماهيرية الليبية كصديق وليس من أجل أن تستخدمه ليبيا للتأثير على السياسة الأميركية .

وفي النصف الثاني من سبتمبر أيلول 1980 ، وفيما كانت الصحف لا تزال تتابع موضوع بيلى كارتر الذي برأته لجنة التحقيق من تهمة خرق القوانين ، نشرت صحيفة « واشنطن بوست » ان طائرة تنصت اميركية من طراز « سي - 135 » اقتربت في وقت سابق من المجال الجوي الليبي

تعرضت لهجوم شنته عليها مقاتلتان ليبيتان ، وقد
علق ناطق باسم الخارجية الأميركية على ذلك
بقوله ان الولايات المتحدة « مستعدة لاتخاذ كل
الاجراءات الكفيلة بحماية طائراتها العاملة في
المجال الجوي الدولي » .

وفي وقت لاحق اواخر اكتوبر تشرين الاول (1980)
اشارت دوائر دبلوماسية في واشنطن الى أن النشاط
العسكري للولايات المتحدة بالقرب من الساحل
الليبي قد يصعد التوتر بين واشنطن وطرابلس وان
ذلك يطرح احتمال تصادم اميركي - ليبي مباشر .

الى ذلك ، ومع اقتراب دخول ريغان البيت
الابيض ، ترددت معلومات مفادها أن الرئيس
الاميركي الجديد سيحاول عزل الجماهيرية الليبية وقد
يزود المغرب بأسلحة هجومية .

في غضون ذلك ، كان جو المواجهات الساخنة مقلقا على غير صعيد ، وعندما تسلم ريغان الرئاسة بعث العقيد القذافي برسالة اليه دعاه فيها الى علاقات متكافئة والى ابعاد التدخلات الاميركية في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى .

ماذا حدث بعد ذلك ، وكيف تصرف ريغان ؟

في مطلع مايو - أيار 1981 أقدمت الادارة الأميركية الجديدة على أبعاد الدبلوماسيين الليبيين من واشنطن في خطوة وصفت بأنها ليست موجهة ضد الجماهيرية الليبية وحسب وإنما ضد دول جبهة الصمود والتصدي مجتمعة وهي حلقة من مخطط ضرب هذه الجبهة . وقد ردت الجماهيرية على قرار الابعاد ، الذي لم يكن مفاجئا ، بأن حذرت من أنه « اذا واصلت الولايات المتحدة سياستها العدوانية ضد شعب الجماهيرية وثورته واختياراته فان الشعب العربي الليبي سيتخذ

من خلال مؤتمراته الاساسية ، المواقف الكفيلة بمواجهة هذه السياسة العدوانية » .

وكما لم يكن قرار الابعاد مفاجئا ، كذلك لم يكن مفاجئا أن تستمر الولايات المتحدة في تصعيدها لاستكمال حلقات في مخطط مرسوم ، فبعد 24 ساعة من قرار الابعاد ، ابلغ نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي موريس دراير ، أعضاء مجلس الشيوخ ان الولايات المتحدة تخطط لفرض ضغط جديد على حلفائها لحظر الصادرات العسكرية الى الجماهيرية الليبية ، ويذكر هنا أن دراير زار لبنان في تلك الاثناء .

اضافة الى ما قاله دراير الى أعضاء مجلس الشيوخ ، أكدت وزارة الخارجية في حينه ، وبصورة ضمنية ، ان واشنطن تشاورت مع حلفائها قبل اتخاذ القرار بأبعاد الدبلوماسيين الليبيين ، فقد ذكر المتحدة باسم الخارجية الاميركية « ان المسلك الدولي

للجماهيرية الليبية كان ، على الأرجح ، مطروحا للنقاش على هامش اجتماع المجلس الوزاري لحلف الاطلسي » (يذكر أن هذا الاجتماع عقد قبل قليل من اعلان قرار الابعاد) .

في غضون ذلك كانت الولايات المتحدة تنشط في استعداداتها العسكرية في المتوسط ، وشمل ذلك مناورات بحرية قام بها الاسطول السادس قبالة الساحل الليبي وقد أعقبت تلك المناورات بتصريحات من مسؤولين اميركيين منها قول الناطق بلسان الخارجية دين فيشر « ان واشنطن على استعداد لتقديم مساعدات عسكرية الى الدول الافريقية التي تشعر بأنها مهددة من قبل طرابلس » . وقول مساعد وزير الخارجية المعين للشؤون الافريقية شيلستر كروكر « ان الادارة الاميركية مصممة على ان تكون مساندة للدول التي ترغب في مقاومة ما فعلته الجماهيرية في تشاد . . وانها كغيرها مهتمة جدا بالتدخل الليبي في افريقيا » .

بعد ذلك أخذ التصعيد الاميركي ضد الجماهيرية الليبية شكل التدخل السافر في الشؤون الداخلية لمنظمة الوحدة الافريقية نفسها ، وذلك عندما أعلنت واشنطن بلسان المتحدث باسم خارجيتها انها تعارض ان يتولى العقيد معمر القذافي رئاسة المنظمة في دورتها المقبلة ، أضف الى ذلك ، ان شيلستر كروكر مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية عاود الحملة على الجماهيرية أوائل شهر يوليو - تموز 1981 عندما قال امام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ انه « يتعين على البلدان الافريقية ان تتصدى لأية محاولات جديدة تقوم بها ليبيا » . وقد ردت الجماهيرية على تصريحات كروكر وكشفت بلسان ، أمين اللجنة الادارية للاعلام الثوري ابراهيم البشاري ، ان الولايات المتحدة تريد أن تدخل الى القارة السوداء تحت ستار ما تسميه « مواجهة التوسع الليبي » .

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان الحملات الاميركية التي تدرجت تصعيدا ضد الجماهيرية الليبية منذ مطلع السبعينات كانت في جانب ، منها تمهيدا اعلاميا في اطار التخطيط للعدوان الذي يبدو ، انه دخل مرحلة متقدمة من الاستعداد في اطار تنسيق بين اطراف كمب ديفيد يستهدف المنطقة ، وفي مواجهته ارادة القتال وموقع الرد الفاعل الذي لا يعني الجماهيرية وحدها ولا زعماء قمة عدن وحدهم بل يفترض انه موقع من يعينهم ان لا يقضمهم كمب ديفيد واحدا تلو الاخر .

وقبل أن نلقي الضوء على الصدام الجوي الذي وقع في خليج سيرت بين المقاتلات الجوية التابعة للجماهيرية وبين المقاتلات الاميركية لا بد أن نتحدث أولا عن الخطة المصرية - الاسرائيلية التي وضعت للاطاحة بالعقيد معمر القذافي .

لقد كان كل شيء معدا بعناية ودقة وسرية تامة ،

حسب ما تقول المصادر الليبية .

الاتصالات التي روعي ان تتم تحت غطاء تضليلي مدروس انتهت الى تعيين المكان والزمان للاجتماع الحاسم والاخير ، قراءة الصور والمعطيات التي قدمتها أقمار التجسس والاستطلاع للمرة الاخيرة ، مقارنة المعلومات التي جمعتها بدقة وروية أجهزة المخابرات ورجالها الذين بذلوا جهودا مضيئة لتجميعها وتمحيصها وترتيبها وفق نظرية التقاطع من أكثر من مصدر وأكثر من جهة ، اعادة النظر بالتفاصيل الدقيقة بواسطة خبراء متمرسون في العمليات الدقيقة والمفاجئة .

وبعد كل ذلك فقد وصل الرئيس المصري المقبور أنور السادات الى لحظة القرار .

لكن قبل هذا بقليل كان قد وصل أيضا الى القاهرة ارييل شارون وزير الزراعة في حكومة مناحيم بيغن

وصاحب ثغرة الدفرسوار الشهيرة . والواقع ان
شارون وصل مستعجلا جدا وحالما وطأت قدماه مطار
القاهرة وجد من ينقله رأسا الى منزل الرئيس السادات
في الجيزة وقد سبقه الى هناك الفريق أول عبد الحليم
أبو غزالة وزير الدفاع المصري الذي كان قد تلقى
طلبا مستعجلا أيضا من الرئيس السادات يأمره
بالحضور فورا .

هذا الاجتماع الثلاثي كان بمثابة اجتماع عمل على
جانب كبير من الخطورة والاهمية ، لقد سبقته كما قلنا
تحضيرات اتصفت بالكتمان الشديد . وما ان انتهى
الرئيس السادات من بروتوكولات التحية والسلام
المعتادة حتى قاد شارون وأبو غزالة الى غرفة جانبية
أقفلت دونها بقية الابواب والنوافذ . وقام السادات
فأخذ غلافا محتوما بالشمع الاحمر ومعنونا بالعبارة
التالية : « سري جدا » ثم فض بهدوء الغلاف

وسحب منه بضعة أوراق تلخص خطة غزو عسكري للجماهيرية الليبية مع ملحوظة تفيد بأن هذه الخطة خطة أولية وأن السادات ينتظر مناقشتها بصورة تفصيلية مع صديقه ارييل شارون الذي برز نجمه في حرب الدبابات في تشرين الاول (اكتوبر) 1973 .

والواقع ان شارون أصغى باهتمام شديد الى الرئيس السادات وهويتلو الخطة على مسامعه مع عبد الحليم أبوغزالة ، وعندما انتهى الرئيس وضع الاوراق على المنضدة أمامه ، وبعد لحظة صمت قصيرة سأل شارون بلهجة ودية : ما رأيك ؟

ان ارييل شارون الذي يعرف تفكير السادات جيدا لم يتمهل كثيرا بل قال فورا ما معناه أنه يرغب ، لو أتيح له ذلك ، في استطلاع ودراسة منطقة الحدود الليبية المصرية عن كثب . كما طلب من السادات أن يسمح له باستدعاء قائد السلاح الجوي الاسرائيلي

ونائب مدير المخابرات الاسرائيلية كي يرافقه في جولته هذه وذلك قبل الادلاء بأية اقتراحات عملية .

ووافق الرئيس السادات على هذين الاقتراحين فوراً . وأضاف بأنه يعلق أهمية بالغة على الانطباعات التي يمكن ان يعود بها شارون بعد تنفيذ ما يطلبه . وبالفعل فقد أمر السادات بتوفير جميع الامكانيات لانجاز عملية الاستطلاع عن كُتب التي سيقوم بها شارون ، لكن شريطة أن تتم الزيارة تحت ستار دراسة امكانية القيام بمشروعات زراعية مشتركة بين اسرائيل ومصر في منطقة الصحراء . وبالطبع فقد وافق شارون الرئيس السادات على ذلك وتمت الزيارة تحت هذه التغطية البارعة في الوقت والمكان المحددين .

في الاجتماع الثاني الذي تم باستراحة الرئيس السادات بالقناطر الخيرية كان شارون قد توصل الى

جملة اقتراحات لن تغير تغييرا جوهريا من الخطوط العريضة للخطة التي عرضت في الاجتماع الاول من قبل الرئيس السادات لكن من شأنها أن تحسم بعض نقاط الضعف التي لاحظها شارون بسرعة دون أن يقف عندها كثيرا .

والواقع ان الاجتماع الثاني كان أكثر اتساعا من الاجتماع الاول . لقد شمل بالاضافة الى السادات وشارون وأبي غزالة قائد سلاح الجو الاسرائيلي ونائب الرئيس حسني مبارك ومحمد سعيد الماحي مدير المخابرات العسكرية المصرية ، ونائب مدير المخابرات الاسرائيلية . كان الاجتماع ، اذن ، حاسما سواء لجهة الوجوه التي حضرت والمواقع الرفيعة التي تشغلها أو لجهة النقاش الذي تطرق هذه المرة الى التفاصيل .

لقد قال ارييل شارون في الاجتماع الثاني الحاسم

وكان اول من طلب الكلام بعد مقدمة قصيرة عرضها السادات أشار فيها الى الخطة والاهداف وخطورة الموقف الذي يتطلب - على حد قوله - عملا اجرائيا سريعا . . . لقد قال شارون ان طبيعة الحدود المصرية الليبية تحتاج لنوع من العمليات الخاصة نظرا لطول الحدود بين البلدين والطبيعة الصحراوية لمسرح العمليات . وأضاف بأن العملية تتطلب كي يضمن نجاحها بأقصى سرعة ممكنة وبأقل الخسائر توفير أربعة محاور أساسية في الانطلاق والتقدم : أولا هجوم جوي خاطف لتدمير القواعد الصاروخية ومراكز الحشد العسكري الليبي سواء البشري أو حشود المعدات والاسلحة وذلك على ضوء ما بينته الصور الملتقطة بواسطة اقمار التجسس والاستطلاع الاميركية ، على ان تتركز الضربة الجوية الاولى على الاهداف القريبة من الحدود المصرية لشل فعالية الرد الليبي قدر الامكان .

واقترح شارون توفير 150 طائرة مقاتلة وقاذفة
و 200 طائرة هليكوبتر لتغطية مشروع العملية كلها ،
وما بين 35 — 40 طائرة من طراز اف - 16 في الضربة
الجوية الاولى تنطلق من قاعدة جوية بعيدة حتى لا
تلتقطها أجهزة الرصد السوفياتية ، واقترح الانطلاق
من قاعدة شمال « قنا » وأخرى هي قاعدة الواحات
الداخلية أو قاعدة غرب القاهرة على ان تعود هذه
الطائرات بعد الضربة الاولى الى القواعد الجوية في
مرسى مطروح وسيوه ومربوط . واستدرك شارون
وهو يشرح خطته هذه فقال ان مصر لا تملك هذا
النوع وهذا العدد من الطائرات ولذلك فقد اقترح
بحث الموضوع مع حكومة مناحيم بيغن التي لا شك
ستوافق على ذلك دون تحفظ ، وعندها يمكن ،
ببساطة ، طلي هذه الطائرات بالعلامات المصرية
المميزة وقيادتها بواسطة طيارين محنكين ، يزودون
ببقيات مصرية ويتقنون اللهجة العربية المصرية .

لكن شارون أضاف بالنسبة الى هذه النقطة قائلاً بأن الحكومة المصرية هي وحدها المسؤولة عن تعويض خسائر الطائرات الاسرائيلية .

ثانيا ، ووفقا لخطة شارون طبعا ، هجوم بري ينطلق من نقطة في منتصف الحدود بين ليبيا ومصر حيث تتحرك المدرعات المصرية من واحة « سيوه » ثم تنقسم بعد وقت قصير من اجتياز الحدود الى محورين اثنين الاول يتجه نحو « الجغبوب » والثاني نحو « برقة » . ولاحظ شارون ان قوات المحور الثاني ينبغي ان تتضمن فرقة المدرعات (14) وفرقة المدرعات الرابعة ، واللواء البرمائي الاول ، والثاني ، والجيش الاول المحمول والجيش الثاني احتياط استراتيجي وفرقة الصاعقة الاولى . أي ما مجموعه (250.000) مقاتل كقوة بشرية ، و 350 دبابة و 1600 مدفع على ان يكون مدى عمل قوة

المدرعات الملحوظة في الخطة 1600 كلم ومدى عمل
الاسطول الجوي التقريبي الملحوظ في الخطة أيضا
700 كلم .

اما المحور الثالث وهو ما عول عليه شارون كثيرا
فعبارة عن تحريك عناصر ليبية تنطلق من واحات
الداخلية المصرية وتتحرك في محور جنوبي باتجاه
« الكفرة » .

والمحور الرابع والاخير ينطلق من الاراضي
السودانية بالذات للتمركز في نقاط استراتيجية على
الحدود الليبية التشادية بهدف منع القوات الليبية
الموجودة في تشاد من التدخل وابطادتها وهي في طريق
العودة .

وحتى لا يترك شارون أي غموض في شرح الخطة
فقد عاد ولخص مقترحاته على النحو التالي : يتولى
الاسطول الجوي احتلال طبرق وبنغازي ،

والمدرعات اختراق محاور الشاطئ بمحاذاة الطريق العام على الحدود المصرية فتساعد الاسطول الجوي على تنفيذ أهدافه من جهة فيما تقوم فرق المظلات باحتلال المحاور الرئيسية عند الجبل الاخضر من جهة ثانية . أمام المهمة التي أنيطت بقوات الصاعقة المصرية فتلخص بالدخول الى العاصمة الليبية لاحداث البلبلة في دوائر الحكومة والجيش والشارع وتحقيق عنصر المفاجأة الذي يعد واحدا من أهم عناصر العقيدة العسكرية الاسرائيلية .

ونستطيع بالطبع أن نتبين ما هي الاهداف الكامنة وراء كل ذلك . في الواقع فقد سبق للرئيس السادات أن أشار في الاجتماع الاول الثلاثي الى هذه الاهداف . لقد قال موجها الكلام لشارون ان المطلوب اسقاط نظام العقيد القذافي بالدرجة الاولى ، وتأتي بعد ذلك تلقائيا جملة أهداف أخرى تستجيب

للمصالح الاسرائيلية والاميركية ، هي ربط السياسة الخارجية الليبية بالسياسة الخارجية المصرية خصوصا لجهة الصراع العربي مع اسرائيل ومحادثات الحكم الذاتي ، ثم تحويل البر الليبي الى عمق استراتيجي لمصر ، وفوق هذا لكن السيطرة على منابع البترول الليبي الذي يعتبره من أجود أنواع البترول في العالم وأكثره اغراء بالنسبة للشركات الاميركية والاوربية .

وعند هذا الحد ، أي بعد ان انتهى شارون من تقديم اقتراحاته وبنود خطته التي تطابقت الى حد كبير مع الخطة التي وضعتها أجهزة المخابرات المصرية بالتنسيق والتشاور مع المخابرات المركزية الاميركية أخذ الرئيس السادات يبدي اعجابه بـ «العقل الاستراتيجي» الذي يحمله شارون فوق كتفيه ثم طلب من الحاضرين مناقشة الموضوع لوضع الخطة النهائية موضع التنفيذ .

في الواقع فقد أكد قائد سلاح الجو الاسرائيلي على اقتراحات شارون بخصوص استخدام طائرات اف - 16 الاسرائيلية ، بينما عرض مدير المخابرات العسكرية المصرية ونائب مدير المخابرات الاسرائيلية ، كل في دوره ، ما لديهما من معلومات خصوصا لجهة الامكانيات العسكرية الليبية والتواجد العسكري السوفياتي في الجماهيرية ، كما عرض محمد سعيد الماحي موضوع تدريب عناصر ليبية مرتزقة لزوجها في العملية قائلا بأن التدريب قطع شوطا مهما وهو يتم في معسكرين أساسيين الاول يوجد في « باب المكابر » والثاني في « الدلنجات » وأضاف بأن المخابرات العسكرية المصرية على صلة بعناصر ليبية تعيش في لندن وأن هو شخصيا على صلة قوية بشخصيات ليبية مهمة وعدت بمد المخابرات المصرية بمعلومات غاية في الاهمية (!!) .

وبعد التداول في هذا كله طوى ارييل شارون

أوراقه ليقول بأن الهجوم الجوي الصاعق ينبغي أن يتم في شهر رمضان ومع أول خيط ضوء في يوم بين 23 تموز (يوليو) والواحد والثلاثين منه ، أي قبل سفر الرئيس السادات الى واشنطن ، حتى اذا وصل السادات الى العاصمة الاميركية يكون في مركز قوى يتيح له الحصول على المساعدات الى طلبها من الاميركيين ولم يخف شارون شعوره بأن الاميركيين يزعمون كثيرا .

لكن في هذه اللحظة تدخل حسني مبارك الذي كان آنذاك نائبا للسادات قبل أن ينفذ الشعب به حكم الموت لي طرح بعض المخاوف التي راودته وخصوصا الخوف من ردة الفعل السوفياتية واكثر من هذا من كون الجماهيرية الليبية قد أعدت نفسها لمواجهة حرب مفاجئة مهما كانت ضخامة الحشود فيها . واقتراح ان يأخذ الرئيس السادات الخطة الكاملة كما استقر الاتفاق عليها الى واشنطن لاطلاع ادارة ريغان

على التفاصيل خصوصا وأن واشنطن هي التي سربت فكرة الهجوم المصري مع الدعم الاسرائيلي الى السادات . وقال مبارك ان الموافقة النهائية الاميركية أساسية جدا وان هذه الموافقة يجب ان يحصل عليها الرئيس نفسه .

ويبدو ان الرئيس السادات اقتنع بملاحظات نائبه فأمر فورا بتشكيل لجنة مختصة ومسؤولة أمامه تضم وزير الدفاع المصري وقائد سلاح الجو الاسرائيلي ومدير المخابرات العسكرية المصرية ، ونائب مدير المخابرات الاسرائيلية فضلا عن ارييل شارون نفسه لصياغة الخطة صياغة نهائية حتى تكون جاهزة في الوقت المحدد .

ونعود الى حيث بدأنا . . .

بداية فقد كانت وكالة « تاس » السوفياتية أول من أشار الى أن وكالة المخابرات الاميركية وضعت خطة

سرية ترمي للاطاحة بنظام العقيد القذافي وتصفيته جسديا ، وبعد ذلك ظهرت « النيوزويك » الاميركية القريبة من البيت الابيض فنشرت تفاصيل العملية بعد أن تبين انكشافها ووصول كافة المعلومات عنها الى القيادة الليبية . وقالت « النيوزويك » نقلا عن مصادر موثوقة في الكونغرس الاميركي ان الخطة التي أعدت خلال نشرة طويلة هي عبارة عن مؤامرة محكمة تتألف من عدة مراحل الهدف منها ابعاد العقيد القذافي . وقالت ان هذه الخطة الجهنمية حظيت بموافقة « وليم كيسلي » مدير المخابرات المركزية الاميركية وموافقة البيت الابيض وهي تتضمن من جملة ما تتضمنه نشر أخبار كاذبة ضد نظام العقيد القذافي وكذلك بث الرعب داخل الجماهيرية ، وتنظيم مسلسلات من التفجيرات المدروسة في الاماكن الرئيسية من المدن الليبية . وأضاف بأن هذه المؤامرة التي دبرتها واشنطن أصلا وأوكلت تنفيذها لكل من

السادات وبيغن سببها الانزعاج الاميركي الشديد من سياسة القذافي العربية والفلسطينية خصوصا وسياسته في افريقيا أيضا .

لقد انفضحت هذه الخطة لكن السادات وريغان وبيغن وشارون لم يتراجعوا طبعاً عن خطة اسقاط نظام العقيد القذافي فكانت المعركة الجوية فوق خليج سرت .

نحن فوق ظهر حاملة الطائرات « كونستيليشن » المبحرة على مسافة 60 ميلاً قبالة شاطئ ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الاميركية قال « ريغان » ، في معرض حديثه عن الاشتباك الجوي الذي جرى بين المقاتلات الاميركية والليبية يوم 19/8/1981 ، ان الادارات الاميركية امتنعت لسبب لا يعرفه عن اجراء مناورات في خليج سرت منذ أن أعلنت الجماهيرية (عام 1973) انه يقع ضمن مياهها

الاقليمية وانه قرر اجراء مناورة بحرية في مواجهة الساحل الليبي لأنه « لم يعد في وسعنا الاستمرار في الاعتراف بانتهاك للمياه الدولية . . . وليعرف الصديق والعدو انه ستكون لاميركا القوة الكفيلة بدعم ما تقوله » وأعتقد أن العقيد القذافي قد تبلغ هذه الرسالة ، ، ومضى « ريغان » في حديثه مخاطبا طاقم الحاملة ، قاصدا به ، ومن خلال اختياره لمكان قوله ، استعادة مظاهر العصر الذهبي للامبريالية في القرن التاسع عشر ، حين كان ارسال بارجة الى مياه أي دولة من العالم الثالث بمثابة انذار كاف لها كي تقبل بفرض ارادة الدولة الاستعمارية ، مضى قائلا ، « ان احتمال قيام مواجهة عسكرية قد أثير قبل اجراء المناورات ، وتم بحث ما اذا كانت هذه المناورات ستثير حفيظة الليبيين وبالتالي تدفعهم الى اطلاق النار على قواتنا وسفننا وطائراتنا . . . وكان هناك جواب واحد لهذا السؤال ، اذا أطلقت النيران على رجالنا

فإنهم سيردون على النار بالمثل ، وهم كما تعرفون فعلوا ذلك » .

وهكذا أعدت ادارة ريغان مظاهرة القوة والتحدي للقوى العربية الرافضة لسياسة واستراتيجية الولايات المتحدة في الوطن العربي والشرق الاوسط ، وتعمدت تنظيم كمين للدورية الجوية الليبية المعتادة فوق خليج سرت ، باعتباره مياها اقليمية يجب تأكيد السيادة الوطنية عليه ، خاصة في ظروف تحدي الاسطول السادس لها واصراره على اجراء مناورات الرمي بالصواريخ داخل الخليج المذكور (الذي يبلغ طول فتحته نحو 450 كلم ، على امتداد خط العرض 32 درجة و 20 دقيقة . وذلك الى الشمال قليلا من « بنغازي » في برقة شرقا حتى « رأس مصراته » في طرابلس غربا ، ويبلغ أقصى عرض له عند العقيلة تقريبا حوالي 170 كلم) . وهو يشكل باعتباره مياها

اقليلية ليبية ضرورة من ضرورات الامن القومي القطري والقومي ، نظرا لأنه يتوسط شطري الجماهيرية الليبية (برقة وطرابلس) ، ومن ثم يستطيع من يتواجد فيه بحرا أن يقوم بانزال برمائي مفاجيء على شواطئه الجنوبية ، تصعب مقاومته بفاعلية بصورة مباشرة بحكم صحراوية المنطقة وقلة السكان فيها . فضلا عن امكان مهاجمة بنغازي والشاطيء الغربي لبرقة . وفي الوقت ذاته ، وهذا هو الالهم ، فان النفط الليبي يتركز أساسا في المنطقة الصحراوية الواقعة في عمق الشاطيء الجنوبي للخليج ، ويجري تصديره عبر مرفأ « مرسى البريقة » المطل على الشاطيء المذكور ، وكأن « ريغان » يريد ان يبلغ الجماهيرية الليبية بمظاهرتة البحرية المسلحة هذه تهديدا مباشرا ، وانذارا مشفوعا بنيران طائرات « ف - 14 » . ان الخطوة القادمة ربما كانت الاستيلاء على منابع النفط ومخارج تصديره . وعزل برقة عن

طرابلس تمهيدا لعملية عسكرية مصرية - سودانية
ضدها ، وبذلك تنحصر السلطة الوطنية في طرابلس
معزولة عن امتدادها الاستراتيجي الحيوي الشرقي ،
وكذلك عن مصادرها الاقتصادية والمالية الرئيسية ،
وبالتالي يسهل احتواؤها أو اسقاطها .

وتنفيذا لهذه الخطوة الاولى في المخطط
الاستراتيجي الاميركي العدواني المذكور ، ترصدت
حاملتا الطائرات « نيميتز » و « فورستال » من مسافة
قريبة من خط عرض 32 الى الشمال الغربي من مدينة
« سرت » ، والتقطت أجهزة رادارهما اقلاع الطائرتين
الليبيتين ، وهما من طراز « سوخوي - 22 » ، لحظة
اقلاعهما من قاعدتهما الجوية القريبة من « سرت »
للقيام بمهمة استطلاعية ، وعلى الفور صدرت الاوامر
الى مقاتلتين من طراز « ف - 14 توم كات » بالاقلاع
من فوق ظهر « نيميتز » للتصدي للطائرتين الليبيتين

والتحرش بهما واسقاطهما فوق المياه الاقليمية الليبية ،
وذلك لاكساب الانذار ومظاهرة القوة مصداقية
النيران الفعلية ، وكان ذلك بعد الساعة السابعة
صباحا بدقائق قليلة ، وارتفعت الطائرتان الليبيتان
الى مسافة 20 ألف قدم في الجو ثم توجهتا شمالا
بسرعة 500 ميل في الساعة ، وفي الوقت ذاته توجهت
المقاتلتان الاميركيتان جنوبا نحو الطائرتين الليبيتين
مباشرة بسرعة مماثلة ، وعلى مسافة تبعد أكثر من 60
ميلا من الشاطئ الجنوبي لخليج سرت ابصر طاقما
الـ « ف 14 » الاميركيان (لكل طائرة طيار وملاح ،
مثل الفانتوم) الطائرتين الليبيتين على مسافة 8
أميال ، ثم أصدر قائد « الثنائي » (أو الزوج)
الاميركي امرا بالانحراف يسارا بزاوية 180 درجة
عندما أصبح « الثنائي » على مسافة 4 أميال فقط في
مناورة تهدف الى الالتفاف حول مؤخرة الطائرتين
الليبيتين ، الامر الذي جعل قائد « الثنائي » الليبي

يحاول القيام بمناورة مضادة ، وأطلق صاروخا جو-
جو من طراز « اتول » للدفاع عن النفس ، ولكن
« التوم كات » كانت أسرع ، في تحقيق مناورتها
الهجومية ، بحكم قدرتها كمقاتلة معترضة ومطاردة ،
على الالتفاف ضمن دائرة ضيقة وتحمل قدرا كبيرا من
الجاذبية الارضية ، ومن ثم تفادت الصاروخ الليبي ،
وركبت ذيل الطائرة الليبية الاخرى ، واطلقت عليها
صاروخا من طراز « سايدويندر » من مسافة ثلاثة
أرباع الميل تقريبا ، كان من الصعب على الطائرة
الليبية أن تتفاداه . وفي الوقت ذاته كانت الطائرة
الليبية الاولى التي أخطأ صاروخها الطائرة الاميركية
الاولى تحاول الالتفاف حول ذيل الطائرة الاميركية
الثانية ، ولكن الاخيرة كانت أسرع في المناورة
ونجحت في ركوب ذيل الطائرة الليبية وأصابتها
بصاروخ « سايدويندر » أيضا ، من مسافة نصف ميل
تقريبا ، فاسقطتها في البحر ، وقد نجح كلا الطيارين

الليبيين في الهبوط بالمظلة في البحر .

والجدير بالذكر ان طائرات « سوخوي - 22 » ليست ندا على الاطلاق في الاشتباكات الجوية لطائرة مقاتلة مثل « ف - 14 توم كات » ، بحكم انها أصلا طائرة مصممة للقيام بمهام القصف التكتيكي والهجوم الارضي ، وتملك قدرة محدودة في الدفاع عن الذات بواسطة صاروخين جو-جو من النوع القصير المدى (بالاضافة الى مدفعين من عيار 40 مم) ، وتتركز قدرتها الاساسية على اختراق الاجواء المعادية ، على ارتفاعات شديدة الانخفاض ، بحمولات كبيرة من الاسلحة الهجومية ضمن مدى قتالي بعيد نسبيا (لا يقل عن 420 كلم وقد يصل الى الف كلم في حالات معينة) ، ولكن « التوم كات » طائرة مقاتلة ذات قدرة كبيرة على المناورة والاعتراض ، من مسافات بعيدة ، قد تصل الى 200 كلم (اذا استخدمت صواريخ

فونيكس) ، وتستطيع ان تحمل 8 صواريخ جو- جو
من نوع « فونيكس » و « سبارد »
و « سايدويندر » ..

وعلى ضوء ذلك كله تتأكد لنا النية العدوانية
الاميركية ضد الجماهيرية الليبية والامة العربية
الرافضة للهيمنة الامبريالية ، وتعيد حادثة اشتباك
خليج سرت الى الذاكرة حادثة خليج تونكين عام
1964 ، التي دبرها الرئيس الاميركي الاسبق
« جونسون » لايجاد مبررا للاعتداء على فيتنام
الديمقراطية ، وكانت بداية لسلسلة طويلة من
الهجمات الجوية والبحرية الاميركية ، وقد لاقت في
النهاية مصيرها المحتوم من الفشل ، بفضل ارادة
الصمود لدى الشعب الفيتنامي ، وسوف تلاقي
الامبريالية الاميركية في الوطن العربي ، في الثمانينات
المصير ذاته الذي واجهته في الستينات في جنوب شرقي
آسيا .

لقد شكل العدوان الذي قامت به طائرات الأسطول السادس الأميركي ضد طائرتين ليبيتين في أجواء الجماهيرية، نقلة نوعية في العدوان الأميركي ضد الأمة العربية، فقد تعودت الولايات المتحدة الاميركية على خوض حروبها ضد حركة التحرر الوطني العربية من خلال صنيعتها اسرائيل ، غير أنها قامت هذه المرة ، وبشكل مخطط ومعد له مسبقا ، بتنفيذ عدوانها مباشرة ، وبأيد اميركية وهي المرة الاولى التي تحدث فيها مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة الاميركية وبلد عربي .

وكما أنها نقلة نوعية في العدوان ، فقد كانت أيضا نقلة نوعية في التصدي ، بينما قررت القيادة الليبية مواجهة أقوى قوة امبريالية على وجه الارض محطمة بذلك اسطورة « الولايات المتحدة الأمر والنهي ، ودركي العالم » ، ومقدمة مثالا حيا لكل قوى حركة

التحرر والتقدم في العالم أجمع ، على أن نهج الحزم
والصلابة في الدفاع عن السيادة الوطنية والتصدي
للعنوان ، هو وحده القادر على ثني الامبريالية
الاميركية عن أهدافها العدوانية ضد الشعوب ،
وايقافها عند حدها .

واليوم ، وبعد انقضاء عدة شهور على
العدوان الاميركي ، بدأت تتضح بشكل أكبر أبعاده
والاهداف التي توختها الادارة الاميركية من ورائه ،
وكذلك نتائجه ودروسه .

اختيار الشواطئ والمياه الاقليمية الليبية مكانا
للعربدة العسكرية ، جاء ليتوج حملة طويلة من
الاستفزازات التي دأبت عليها الادارة الاميركية منذ
صعود رونالد ريغان للسلطة ، ضد شعب الجماهيرية
الليبية وقيادتها ، وصلت الى حد التخطيط لقلب
النظام الوطني التقدمي في الجماهيرية .

لقد كانت اذن جريمة مع سبق الاصرار ، ومثالا على ما سيكون عليه تعامل الادارة الاميركية مع البلدان الوطنية في العالم الثالث .

معركة خليج سرت تتجاوز مجرد كونها اشتباكا بين طائرات اميركية وطائرتين ليبيتين ، انها تشكل مؤشرا جديدا على مدى عدوانية السياسة التي ينتهجها ريغان ضد الشعوب العربية ، كما أنها تجسد السياسة الاميركية ازاء حركات التحرر والانظمة الوطنية في العالم ، والقائمة تحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفياتي ، على شن الحروب على بلدان العالم الثالث ، وتهديد استقلال الدول النامية ، وتزوير الحقائق في محاولة لتبرير سياستها الخارجية .

وتنطلق هذه النظرية من رفض ريغان للوضع الذي آلت اليه الولايات المتحدة ، واصراره على اعادتها لاحتلال، « دورها القيادي » على الساحة

الدولية والذي لعبته في الخمسينات ، والرئيس الاميركي يرى بأن مسؤولية الازمة الاميركية لا تعود لفشل اميركا ، وانما لفشل قادتها ، وقطع وعدا على نفسه بالتالي ، باعادة اميركا لسابق عهدها .

ومن اجل ذلك أقام سياسته على قاعدة العلاقة بين الغرب والشرق ، ورؤية العالم من خلال هذا المنظار . وفي العلاقة مع بلدان العالم الثالث ، وحركات التحرر ، فان ريغان يعتبر بأن كل حركة لا تؤيد اميركا ، شيوعية او مناهضة لاميركا وهو مستعد لشن الحروب ومواجهة كل الاحتمالات بالقوة ، بهدف رد الاعتبار للولايات المتحدة .

والذي حدث في خليج سرت ، هو انتقال من التهديد باستعمال القوة ، الى استعمالها عمليا ، انسجاما مع هذه النظرة للعالم .

واختيار المياه اللبية مكانا لشن أول عدوان اميركي

في عهد ادارة ريغان انما يجسد النظرة العدوانية لهذه الادارة ازاء الشعب الليبي وقيادته ، ومن خلاله للشعوب العربية وقواها الوطنية والديمقراطية والتقدمية .

ولا ترتاح الادارة الاميركية لموقف الجماهيرية الليبية الحازم والواضح في العداء للامبريالية ومساندة نضال الشعوب المناضلة من أجل التحرر والتقدم في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، فهي تقول بأن الجماهيرية تدعم حركات التحرر في 45 بلدا .

ودعم الجماهيرية لحركات التحرر والدول الوطنية في افريقيا ، يزعم بدوره ادارة ريغان ، الرغبة في لعب دور خاص في القارة ، حيث ذكر بأن مسؤولي الادارة الاميركية بحثوا مع الفرنسيين خلال زيارة كلود شيسون لواشنطن ، كيفية اعادة سيطرة الغرب على افريقيا ، ناهيك عن كون الجماهيرية مصنفة ضمن

خانة حلفاء الاتحاد السوفياتي في افريقيا والشرق الاوسط.

وهكذا فان « محاكمة » واشنطن للجماهيرية
وقيادتها ، هي « محاكمة » لكل نظام وطني معاد
للامبريالية . ومن وراء النتائج التي توختها من وراء
عملياتها التي تحطمت على صخرة المواجهة الليبية ،
كانت الولايات المتحدة تريد ان تلقن « درسا » لكل
من تحلوه نفسه معاداتها أو حتى مجرد التفكير بذلك .

الاهداف الاميركية من وراء عملياتها العدوانية في
خليج سرت ، متعددة ومتشعبة ، فبعضها داخلي
محض ، حيث أرادت الادارة الجديدة أن تؤكد
للناخب الاميركي بأنها قادرة على ترجمة أقوالها الى
أفعال ، في سبيل « استعادة هيبة اميركا » المفقودة ،
و« تأديب » كل من تساور له نفسه تحدي
« الجبروت » الاميركي .

ومع بدء اتضاح فشل سياسة ريغان على الصعيدين

الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تجسد ذلك في الركود وزيادة عجز الموازنة وبدء حركة اضطرابات واسعة ، أراد الرئيس الاميركي صرف الانظار عما يدور داخل بلاده ، وتوجيهها نحو « أخطار » وهمية خارجية .

ومن وراء تركيزها على الجماهيرية ، أرادت الولايات المتحدة ازالة حاجز رئيسي من الحواجز التي تعترض مخطط السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية وافريقيا .

وعبر الجماهيرية ، أرادت الادارة الاميركية أن توجه رسالة لكل الانظمة الوطنية التقدمية في العالم أجمع ، تفهمها فيها بأن ثمن المواقف المعادية للامبريالية سيكون غالبا ، مستهدفة من وراء ذلك تخويف هذه الانظمة .

كما أرادت واشنطن تطمين الأنظمة والعروش

المهتزة الصديقة لها ، وخاصة في مصر والسودان .
وتأكيد استعدادها حتى للتدخل العسكري الى جانبها
اذا استدعى الأمر ذلك .

وقد تكون ادارة ريغان ارادت أيضا خلق الظروف
والذرائع لهجوم مصري - اسرائيلي - سوداني على
الجمهورية . ويجدر التذكير هنا بمشروع وزير الحرب
الاسرائيلي ارييل شارون الذي وضعه بالتعاون الوثيق
مع المخابرات المركزية الاميركية .

غير أن أبرز الاهداف الاميركية المباشرة ، حسب
مجلة « نيوزويك » ، كان بطريقة واحدة متعمدة ،
« اختبار العقيد القذافي » لقد اختبر ريغان القذافي ،
فماذا كانت النتيجة ؟ هذا ما ستجيب عليه الدروس
التي قدمتها معركة خليج سرت .

واذا كان العدوان الاميركي قد أشار مجددا للخطر
الكبير الذي يشكله الوجود الدائم للقوات الجوية

والبحرية الاميركية في أراضي دول العالم الثالث ومياهاها الاقليمية ، والى خطورة سياسة ادارة رونالد ريغان الرامية لتطويق العالم كله بشبكة من القواعد العسكرية ، الموجهة ضد أمن واستقلال الدول النامية ، الا أن المعركة قد أكدت عددا من الحقائق أبرزها :

- إن التصدي الليبي قد أسقط مقولة « اننا غير قادرين على مناطحة أميركا » والتي استخدمها عرب أميركا ، من أجل تبرير ارتمائهم في أحضان الولايات المتحدة وتسليمهم بشروطها .

- وأسقط نهج التصدي ، التخويف الرجعي العربي حتى من مجرد الاختلاف مع الولايات المتحدة . ففي كل مرة كانت القوى الوطنية العربية تطرح فيها مسألة استعمال سلاح النفط ، والاسلحة الاقتصادية العربية الاخرى ، تعودت على سماع

الجواب نفسه ، وهو أننا عاجزون عن ذلك ، خشية ردود الفعل الاميركية .

- وأثبتت معركة خليج سرت ، ان الاشتباك مع اميركا هو الطريق الوحيد لردعها ، فكما أن سياسة « الانبطاح » أمام اميركا تزيد في تعنتها وتصلبها ، فان سياسة المواجهة هي السبيل الوحيد لردعها .

- لقد كرس القرار الليبي بالمواجهة خيار التصدي ، ووجه هزيمة ثالثة للولايات المتحدة في فترة تقل عن الثلاثة شهور ، على يد قوى الصمود والتصدي العربية ، بعد الموقف السوري الذي سمي بأزمة الصواريخ ورفض سوريا تقديم أي تنازل لاسرائيل ، والولايات المتحدة ، ثم الحرب السادسة والتي حققت فيها منظمة التحرير الفلسطينية انتصارا واضحا على آلة الحرب والدمار الاميركية - الاسرائيلية ، ومنعت العدوان من تحقيق أهدافه .

- لقد أثبتت تجربة خليج سرت ، وقبلها التجربة الكويتية ، بأن أمما صغيرة ، باستطاعتها مجابهة الولايات المتحدة وافشال مخططاتها ، اذا ما تسلحت بالموقف الواضح والقرار الحازم ، وتوفرت لها القيادة الحكيمة .

ومن الدروس البارزة لمعركة خليج سرت ، أنها جاءت لتلخص الحالة التي آلت اليها أقوى قوة امبريالية في العالم ، والتي لازالت ترفض التكيف مع حقيقة العالم المعاصر ، والتخلص من عقدة المركز الذي يدور حوله كل ما سواه . وقد تكون معركة خليج سرت واحدة من معارك أخرى قادمة ستجبر الولايات المتحدة في نهاية الامر على ادراك حقائق العالم المعاصر .

ان العدوان العسكري الاميركي الذي قامت به طائرات الاسطول السادس الاميركي ضد الطائرات الليبية في أجواء الجماهيرية ، لم يكن وليد ساعته ،

واغما جاء ليشكل تصعيدا نوعيا خطيرا في التآمر
الاميركي على ثورة الفاتح وقيادتها . كما أن هذا
العدوان لم يكن مفاجئا لأحد ، فمنذ وصول ريغان الى
السلطة في الولايات المتحدة والحملة ضد الجماهيرية
في الاوساط السياسية والاعلامية الاميركية آخذة
بالازدياد .

ولقد أصبح من « البديهي جدا » منذ مجيء ريغان
الى البيت الابيض ، أن تتجه كل التصريحات
والبيانات الرسمية الصادرة عن المتحدثين باسم وزارة
الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الابيض نحو الحديث
عما يسمى بـ « الارهاب الليبي في العالم » الى الحد
الذي تساءل فيه أحد معلقي صحيفة « الواشنطن
بوست » عما اذا لم يكن بين يدي ريغان غير « الملف
الليبي » أو ما اذا كانت الادارة الاميركية قد تحولت الى
ادارة لمعالجة « الادارة الليبية » ؟ .

لقد أخذ الهجوم الاميركي على الجماهيرية زوايا

متعددة ويصعب المراقب أن يلاحظ ما اذا شهد التاريخ الحديث « دولة » حظيت بهذا القدر من الهجوم الاميركي في صوره الثلاث العسكرية والسياسية والاقتصادية .

لكن ما كانت تحتاجه الادارة الاميركية لاعلان هجومها بهذه القوة هو ما يسمى عادة بـ « السبب المباشر » الذي أتعب كارتر ولم يجد ، رغم كل الاستفزازات التي مورست في عهده ، والتي وصلت الى حد تدخله لدى « شركة البوينغ » الاميركية لمنعها من تسليم طائرات مدنية الى طرابلس كانت قد دفعت ثمنها .

وقد تكرر الاستفزاز الاميركي في عهد ريغان حين طرد فجأة بعثة المكتب الشعبي الليبي في واشنطن (ايار/ مايو 1981) غير ان طرابلس لم تستجب لهذه الاستفزازات واكتفت بالتعليق عليها « انها أعمال

صبيانية لا تستحق الرد » كما جاء على لسان العقيد القذافي .

لم يتوقف الامر حول ما يمكن تسميته بـ « تلطيخ وجه ليبيا » الذي تقوم به الصحف والمجلات الاميركية . وانما أصبح يتناول « التفكير في ضربة انقلاب ناجحة تسقط القذافي » ، وقد بات من المؤكد ان هيغ أثناء زيارته للقاهرة (نيسان / ابريل 1981)، كان قد ناقش مع القادة العسكريين المصريين موضوع ليبيا وإمكانية الاعداد لانقلاب ناجح . وقد تكرر النقاش نفسه حين قام وزير الدفاع المصري أبو غزالة بزيارة الى واشنطن (أواخر نيسان / ابريل . 1981)

وقد ثبت أنه اجتمع مع المعارضة الليبية في مصر ثم اجتمع الى بعض وجوها الموجودين في واشنطن ومنهم ، محمود المغربي ، حسب صحيفة التايمز .

وفكرة « الانقلاب » ما انفكت تتطور في ذهن كل

من المصريين والأميركيين والصهاينة . وقد يكون من المؤكد أنها عرضت أيضا على وزير خارجية فرنسا الجديد كلود شيسون عند زيارته لواشنطن مؤخرا . لكن ما يزعج هؤلاء « انهم يواجهون نظاما غير تقليدي وسياسة ذكية في الجماهيرية » بالاضافة الى كونهم يفتقدون « البديل » الواضح الذي سيقبل به الليبيون ، حسب أحد خبراء الشرق الاوسط في جامعة براون الاميركية .

ويكتب هذا الخبير الذي يدعى وليم بينمان محذرا « ان ليبيا ليست قطعة سهلة الابتلاع . انها يمكن ان تكبد الكثير كل من يحاول لمسها من قريب » ، ويضيف « ان تقديري هو أن ليبيا دولة في ذروة تحول ثوري اجتماعي شامل ، وقد يكون من السهل اسقاط دكتاتورية عسكرية تقوم على حكم الاقلية ، ولكن من الصعب اسقاط نظام يتزعمه نبي . . ان من

سيهاجم ليبيا سيواجه مقاومة ضارية من الليبيين الذين لم يفقدوا شيئا من روحهم القتالية البدوية . . ان ليبيا لم تعد دولة تقليدية ، والقذافي أبعد ما يكون عن زعيم تقليدي ، ولهذا فان المناورات التقليدية ضدها ستنتهي الى الفشل على الأرجح » .

حين سقط ديستان في الانتخابات الرئاسية كتبت صحيفة « جون افريك » تقول : « يمكن القول ان المنتصر الاول ليس ميران وانما القذافي ، فعلاوة على كون ديستان كان يشعر بمرارة الهزيمة امام هذا « النمر الصحراوي » ، فقد كان يزعجه جدا ان يرى نفسه عاجزا عن عمل أي شيء لمواجهة وهو يراه يقضم « ترائه الافريقي » من حين لآخر ، هذا أولا ، وثانيا ، حين رأى نفسه راحلا عن الرئاسة دون ان يتمكن من اسقاط هذا النمر ، بل ان الامور وصلت الى حدودها الدراماتيكية حين سقط ديستان لأنه لم يستطع اسقاط « القذافي » .

وربما ما يخيف أو ما يزعج ريغان الان هو ذلك الشعور الذي الم بديستان الفرنسي أو ذاك المصير الذي لقيه سلفه كارتر الاميركي . فهذا الاخير أيضا قد ادخله القذافي في نفق مظلم دون أن يخرج منه وذلك حين فتح ملف رشوات أخيه التي قبضها من ليبيا . لقد عرف القذافي يومها ، حسب « النيوزويك » كيف يدفع فاتورة « البوينغ » التي لم يتسلمها مرة ثانية . « وبالضربة الصعبة » وليس « بالعملة الصعبة » كما تعود « الوكلاء على القبض » .

« هل يسقطنا القذافي ؟ ذلك هو السؤال الذي كان يزعج ريغان والسادات وبيغن بالجملة دون أن يجدوا له أجوبة . وحسب بعض المراقبين الاميركيين . فان خطأ هؤلاء أنهم يفكرون بطريقة تقليدية مع ألد أعداء التقليدية ، ولذلك فانه ليس من المستحيل أن تكون النتائج كلها لصالح القذافي . صحيح انه زعيم دولة

صغيرة وذات امكانيات متواضعة اذا حذفنا النفط أو وضعناه جانبا . ولكن هذه الدولة الصغيرة كانت دائما قادرة على لعب الدور الذي عجز عنه الكبار .

ويبدو أن ريغان الذي استوعب درس ديستان وكارتر جيدا . قد رفع شعاره القائل : « اما أن يسقطني القذافي أو أسقطه » ، والمتبع للمعركة التي يقودها ريغان يجده وكأنه قد تفرغ كلية « للمشكل الليبي » أو كأن ليبيا أصبحت تشكل الخطر الاكبر على اميركا ، الامر الذي جعله يقول « سأعطي السلاح لكل من يريد اسقاط القذافي » .

وحسب وزارة الدفاع الاميركية فان ما يريك الحسابات الاميركية هو « التكتيك الليبي » الذي يسقط دائما « الاستراتيجية الغربية » سواء أكانت فرنسية أو اميركية ، وهذا التكتيك والكلام لحبير عسكري اميركي ، ناتج عن عنصريين : الاول

العقلية التجريبية التي تقود الجماهيرية والثاني :الترسانة الليبية التي تهدد الميزان الاستراتيجي في منطقة المتوسط .

وإذا كانت العقلية التجريبية ناجحة حتى هذه اللحظة في ارباك الحسابات السياسية الغربية ، فان المستوى الحالي لتسليح الجماهيرية يخلق مشكلة استراتيجية جديدة للأساطيل الغربية ، وخاصة الأسطول السادس الذي يشكل جزءاً من القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي .

وفي الماضي ، كان يصعب على الدول الافريقية الشمالية مراقبة أحواضها في المتوسط ، أما الآن فان مستوى المراقبة قد أصبح ذا تقنية رفيعة ، خاصة على الشاطئ الليبي الذي يعتبر أطول شواطئ دول المتوسط .

وبفضل هذه التقنية العالية،تستطيع الجماهيرية

اليوم أن تقوم بدور هام ومتقدم اذا ما أرغمت على ذلك ، وان تصل الى حدود تهديد الأسطول الأميركي السادس فتمنع عنه الامدادات في مدة قصيرة ، وهي بهذا تستطيع تغيير الوضع العسكري في منطقة المتوسط بصورة استراتيجية .

لقد وضع القذافي ، حسب أحد الخبراء العسكريين الأميركيين ، « بلاده عسكريا على الخارطة » ويجب ان ينظر الى هذه الحالة بشيء من الجدية . ان الجماهيرية قريبة جدا من الطريق الجوي الرئيسي الذي ستستخدمه قوى التدخل السريع الأميركية في نقل القوات والامدادات الى منطقة الخليج .

وقد يبرز هذا الكلام بمثابة اللاحاح في الحملة على « ليبيا الارهابية » حسب التعبير الأميركي اليوم ، ولكن حين ينظر اليه من باب الارقام والامكانيات قد

يستخدم لصالح القذافي فعلاوة على كونه استطاع أن ينقل بلاده من مجموعات بدو رحّل مع بعض مجموعات من تجار المدن الجشعين والكسالى الى مجتمع متماسك وناشط ومنتج ، فقد استطاع أيضا أن يقفل على بلاده بمفاتيح صلبة . « ان اسقاط القذافي بأي ثمن » هو الشعار الاميركي الحالي ، ولكن الامر الذي يستعصي على من يرفعون هذا الشعار هو « كيف العمل أو ما العمل حتى يتم ذلك » .

انه نقاش لم يسبق ان دخلت بمثله الادارة الاميركية حتى عندما كان « الملف الكويتي » بين يدي جونسون . والملفت للنظر حسب هيغ « ان القذافي يستمر في مهاجمتنا رغم معرفته بنياتنا تجاهه » . وقد كشفت صحيفة « الواشنطن بوست » أخيرا « أن قرار طرد الدبلوماسيين الليبيين من واشنطن لم يكن سببه انهم ينظمون عمليات ارهاب ضد المعارضة الليبية

وانما لكونهم قد استطاعوا أن « يورطوا » أكثر من 70 خبيرا اميركيا في قضايا التسليح والتجسس لصالحهم . وهؤلاء كانوا يعملون لحساب ليبيا منذ مدة وينقلون اليها جميع المعلومات الخطيرة عن أجهزة التجسس الاميركية سواء في مكتب التحقيقات الفيدرالي أو في جهاز الاستخبارات المركزي (سي . اي . سي .) . وقد قالت الصحيفة المذكورة « ان هؤلاء يعملون مع القذافي منذ مدة رغم ان المعلومات غير كافية ، وان الملف قد أودع في الادراج السوداء ، الا أنه حين يكشف عنه ، ستعيش الولايات المتحدة أكبر فضائحها منذ قنبلة هيروشيما . ان 70 كادرا من كوادر الامن الاميركي ليس بالرقم الهين . ويجب الاعتراف ان ذلك قد يعجز عنه حتى الاتحاد السوفياتي » .

من هنا ، ربما لا يبدو ان القرار المفاجيء الذي اتخذته ريغان خلال شهر أيار / مايو 1981 باقصاء

أعضاء المكتب الشعبي الليبي يعتبروا قرارا مفاجئا في حد ذاته بقدر ما يحاول أن يخفي « فضيحة الاخطبوط الليبي » داخل الاجهزة الاميركية الحساسة .

وقد توصل ريغان الى هذا القرار بعد شهر ونصف من المشاورات مع أعضاء ادارته . ويعود ذلك كله الى الاجتماع السري الذي عقد في فندق « هيلتون واشنطن » والذي وقعت أمامه محاولة اغتيال ريغان . وقد حضر هذا الاجتماع السري رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ومجموعة من كبار مساعدي البيت الابيض برئاسة ريتشارد الن ، مستشار ريغان لشؤون الامن القومي ، ومجموعة أخرى من كبار المستشارين في وزارة الخارجية برئاسة اليوت ابرامز .

في هذا الاجتماع (شباط / فبراير 1981) جرى البحث في خطة عمل واسعة لدعم الصهيونية من جديد ، بعد أن اتفق الحاضرون على أن فكرة

الصهيونية خلال الستين الماضيتين قد تعرضت لعزلة شديدة وانحسار ضيق ، ثم جرى البحث في كيفية شن حملة ضد الجماهيرية زعيمة الارهاب الدولي حسب تعبير الحاضرين الذي ورد في تقريرهم (140 صفحة) .

ولولا مرض ريغان ، لكان اغلاق المكتب الشعبي قد تم قبل ذلك ، أي بعد انتهاء الاجتماع السري . وما ان عاد ريغان الى العمل حتى أعلن بنفسه نبأ طرد الدبلوماسيين الليبيين .

وحسب الن فان مرحلة « التعقب الساخن » لنظام القذافي قد بدأت ، ويؤكد ذلك أن قرار اغلاق المكتب الشعبي سيكون بلا فائدة سياسية لو اقتصر الامر على مجرد اغلاقه وطرد من فيه .

فحين أبدى رجال الاعمال الاميركيون انزعاجهم من القرار وذلك خوفا من ردة فعل تطول شركاتهم

ورجالهم العاملين في الجماهيرية، كانت وزارة الخارجية الاميركية تحاول تهدئتهم ، وقد تم ذلك خلال اجتماع معهم دام ساعة ونصف (زمن غير عادي) لكن أنباء اخرى تسربت للصحف الاميركية قالت : « ان ذلك الاجتماع ليس تهدئة للاعصاب . وخاصة لأهالي العاملين في الجماهيرية، ولكن حتى لا يكون مصير ريغان كمصير كارتر في طهران » . وأضافت « ان وزارة الخارجية الاميركية قد طلبت سرا من مديري الشركات العاملة في الجماهيرية أن يعملوا على استبدال موظفيهم الاميركيين في ليبيا بموظفين أجانب خلال وقت قريب » . وهذا ما يوحي بأن ثمة أمرا قد يحصل في الوقت القريب . والاجدر القول ان خطوة تصعيدية من جانب واشنطن هي في طريقها الى التنفيذ .

بقيت بضع كلمات . . . نصوغها في الاسئلة التالية :

لماذا يقف قائد ثورة الفاتح العظيمة هذا الموقف
الصارخ ضد الولايات المتحدة الاميركية زعيمة
الامبريالية في العالم ، ان لم يكن انحيازا الى قوى
الحرية والاشتراكية والعدالة والسلام ، وانحيازا الى
الحق القومي الذي تغتصبه الولايات المتحدة على يدي
اسرائيل وبواسطة السلاح الاميركي والمساعدات
المادية والاقتصادية الاميركية ؟ وما معنى هذا الاصرار
الاميركي على اثناء ثورة الفاتح العظيمة ورمزها معمر
القذافي ان لم يكن خوفا من العناد المشرق الذي عرفت
به ثورة الفاتح في تمسكها بحرية الانسان وكرامته
وسيادته ؟ ولماذا لا ترى الولايات المتحدة الاميركية
تولي مثل هذا الاهتمام المعادي لدول عربية اخرى
هي أغنى من الجماهيرية وأقدر على تحريك الساحة
العربية والفعل فيها ؟ لماذا معمر القذافي وحده هو
العدو وهو الارهابي وهو ، أخطر رجل في العالم وهو
الذي تجند أميركا استخباراتها وأساطيلها البحرية

والبرية والجوية وعملاءها العرب وغير الغرب
لمحاربته ، لو لم يكن معمر القذافي فعلا هو الذي ،
انطلاقا من ايمانه بالحرية المقاتلة يرفض الوصاية
الاميركية والنفوذ الاميركي والغطسة الاميركية التي
تمثل أبشع أشكال الارهاب والاغتصاب وسحق
حقوق الشعوب ونهب خيراتها وثرواتها ، ولو لم يكن
معمر القذافي فعلا ، وانطلاقا من ايمانه بالحرية
المقاتلة ، يهدد المصالح الاميركية الاستعمارية ،
ويخرب الخطط الاميركية الاستعمارية ، ويمنعها من
تحقيق أهدافها على حساب الحق العربي والكرامة
العربية ؟

الفصل الثالث

الولايات المتحدة
منبع الإرهاب الدولي

ظاهرة العنف هي ظاهرة أميركية عادية ، مثل شروق الشمس ، وليس من قبيل المصادفة أن تظهر عبارة « مجتمع العنف » ولكن قانون نفي النفي الديالكتيكي يجعلنا نخلص الى أن مجتمع العنف يهدد وجود المجتمع البرجوازي ، لأنه يقوض أسس التعايش الجماعي الاولى التي لا طابع طبقيا لها . وهاكم ما تقوله المعطيات التي نشرتها مؤخرا شركة « ريسيرتش اند فوركاستس » : « ان الخوف من الجريمة حول نصف الامة الى مضطهدين . فأربعة أعشار الاميركيين يعلنون أنهم في غاية الخوف من أن يتعرضوا للقتل أو السطو أو العنف أو الهجوم المسلح . وأعلن ربع المستفتين أنهم لا يغادرون

منازلهم مساء لوحدهم . . . ان الخوف من الجريمة
يصيب حياة اميركا في الصميم . ويخاف الاميريكيون
اليوم بعضهم بعضا » .

وليس أدل على مدى تداعي المجتمع تحت عبء
الاجرام والارهاب من الوضع القائم في نيويورك ،
أكبر المدن الاميركية . فقد كتب الكاتب الاجتماعي
نيقولاس بيليدجي يقول : « ان حقيقة الاجرام
القاسية في نيويورك تقوم في أن الشرطة والقضاء ونظام
السجون تستسلم له . لقد أصبحت نيويورك « مدينة
مفتوحة » للمجرمين . فلم يعد فيها حفاظ دائم على
الشرعية والنظام . وقد أرهق عدد الجرائم التي
ترتكب ، مؤسسة الشرطة » .

وهذا يؤكد أن الارهاب ظاهرة طارئة في المجتمع
الاميركي ، ولا هو حدث عارض ينتابه بين حين وآخر
كلما مر ذلك المجتمع في ظروف غير اعتيادية ، كما أنه

ليس خللا عابرا يطرأ على توازن المجتمع في حالات استقراره ، وبمعنى آخر ليس الارهاب في المجتمع الاميركي افرازا مرضيا يتأق مما يلم به من أزمات اقتصادية في الغالب ، فتحدث اضطرابات في المسيرة الاجتماعية ، تنعكس بآثارها على الشرائح والفئات الاجتماعية في مستويات مختلفة وبدرجات متباينة ، فيعرب أفراد من تلك الفئات الاجتماعية المتضررة عن انعكاسات الازمة بلغة الارهاب دون ان تنكر على الازمات الاجتماعية دورها في استنهاض كوامن الارهاب في المجتمع والزيادة في حدته .

ذلك أن الارهاب قائم في كينونة المجتمع الاميركي ، متغلغل في انحباك نسيجه أثناء التكوين ، هومنه منذ أن كان ، بل ان علاقته به هي علاقة العلة والسبب ، فلواه ما كان ، ولا انغرس ذلك المجتمع في قارة العالم الجديد ، على حساب

شعبها الاصلي (الهنود الحمر) ، فلقد بدأ المجتمع
الاميركي الراهن بالتكون من خلال التوسع في الحركة
الاستعمارية الاميركية اثر اكتشاف
كريستوف كولومبوس القارة الجديدة في أواخر القرن
الخامس عشر .

ان الهنود الحمر ، وهم الاميركيون الاصليون ،
هم الذين كانوا في الاصل المجتمع الاميركي ، ولم
يكن هناك مجتمع أميركي آخر ، ولقد تعرض هذا
المجتمع الى أطول وأشرس عملية ارهاب تاريخي ،
فخلال خمسة قرون ، والهنود الحمر يتعرضون
لعمليات ابادة وتدمير لكل حضارتهم ومرتكزات
مجتمعهم الهائى المستقر ، من قبل الغزاة البيض
الاوروبيين الى أن لم يبق منهم ، فيما سمي فيما بعد
بالولايات المتحدة الاميركية أكثر من مليون وخمسمائة
ألف نسمة .

ان تاريخ مقاومة الشعب الهندي الاميركي يرقى الى انطلاقة الغزو الاسباني والانكلوسكسوني للقارة ، وطوال تلك القرون العديدة ، وحتى الآن ، لم يكف الهنود الاميريكيون عن خوض الحرب ضد الغزاة البيض ، دفاعا عن أرضهم ووجودهم ، ولنا أن نتصور على أي بحار من الدماء والدموع والحرائب - قال أحد المعلقين - أقام الانكلوسكسون حضارتهم المتقدمة في الشمال ، ولكم جهد هؤلاء - على الرغم من همجيتهم في التعامل مع السكان الاصليين - على أن يصوروا الهنود الحمر قبائل من البدائيين الذين يفتقدون المعنى الحضاري ، ولا يؤمنون بأكثر من التعاويذ والسحر والشعوذات . وما ذلك الا ليبرر الغزاة الأوروبيون لأنفسهم وللآخرين مذابحهم الجماعية ضد أولئك السكان الذين أقاموا أرقى حضارة زراعية في أميركا .

وقد جاء في أحد التحقيقات الصحفية عن « حركة

التحرير الهندية الاميركية » التي نشأت مؤخرا للدفاع عن حقوق السكان الاصليين في وجه الارهاب الجماعي الذي يتعرضون له بغية استئصالهم نهائيا من أرض بلادهم ، انه في أوائل القرن الحالي بدأ علماء الانتروبولوجيا يهتمون بالاميركيين الاصليين . وان بعضا من هؤلاء العلماء سعى الى ايجاد تيارات انسانية في أوروبا وأميركا تتعاطف معهم كشعب مضطهد ، وتطالب بوقف عمليات الافناء والتذويب التي يتعرضون لها . وقد برز عدد من المثقفين الهنود ، في مختلف أنحاء القارة الاميركية ، الشمالية والجنوبية ، أخذ يطالب بالحقوق الوطنية لشعبه .

ويذكر أنه في العام 1971 عقد اجتماع في جزيرة بربادوس (وهي واحدة من مجموعة جزر بحر الانتيل ، نالت استقلالها عام 1961 . وهي الان عضو في الكومنولث البريطاني) ، حضره خمسة عشر

عالما من علماء الانتروبولوجيا ، وعلماء
السوسيولوجيا ، من غير الهنود الحمر بالاضافة الى
ممثلين عن التجمعات الشعبية الهندية . وقد صدر عن
الاجتماع « بيان بربادوس - 1 » توقف المجتمعون
فيه ، بوجه خاص عند المحاولات التي تبذل ، في
الولايات المتحدة الاميركية ، لانتزاع أراضي الشعب
الهندي . ومما يذكر أن أماكن تواجد الهنود في الولايات
المتحدة تحددها المعاهدة المسماة « معاهدة بورت
لارمي » المعقودة عام 1868 ، ومعاهدة أخرى سابقة
معقودة عام 1784 ، ومنذ سنين عديدة والسلطات
الاميركية الحكومية تنقض على هذه المعاهدات ،
وتهجر الهنود من أراضيهم « فقد تم اكتشاف 70 بالمئة
من مخزون الطاقة الاميركي في هذه الاراضي » .

وفي شهر تموز « يوليو » من عام 1977 ، كان العلماء
الذين أجروا اتصالات واسعة مع مختلف التجمعات

الهندية المناضلة في القارة قد توصلوا الى عقد اجتماع آخر في جزيرة بربادوس نفسها . وقد صدر عن المجتمعين « بيان بربادوس - 2 » أعلن ولادة « حركة التحرير الهندية » ومن أهدافها حماية الحقوق المشروعة للهنود الحمر والتصدي لما يسمى « المركز القاري من أجل الهجرات الاوروبية » ، وهي مؤسسة حديثة النشأة ، من غاياتها تشجيع المستوطنين البيض في البلدان الافريقية المستقلة مؤخرا (زيمبابوي ، ناميبيا) والبلدان الافريقية الاخرى (جنوب أفريقيا) على الهجرة باتجاه بلدان القارة الاميركية ، والتمركز في المناطق التي يتواجد فيها الهنود الحمر الامر الذي يهدد هؤلاء الاخيرين بتضييق الخناق عليهم مرة أخرى في مرحلة جديدة من مراحل الإرهاب المتمادي بحقهم . ولا يقتصر الامر على الولايات المتحدة الاميركية وحسب، وانما يتعداها الى بلدان القارة بكاملها .

وقد جاء في « بيان بربادوس - 2 » حول هذه المسألة

ما يلي : « ان البرجوازيات العنصرية في أفريقيا البيضاء ، اذ هي لم تبقى قادرة على السيطرة على التحرك الثوري المتسع باستمرار في زيمبابوي وناميبيا وافريقيا الجنوبية ، فانها تبحث وتحت رعاية الحكام الاستعماريين الاوروبيين ، ومبادرة الولايات المتحدة الاميركية ، أمر غرس نفسها مجددا في مكان استراتيجي آخر ، من القارة الاميركية . . . ان اقامة المستوطنات من جانب الوافدين البيض يشكل جزءا من التجربة الطويلة للاستعمار الاستيطاني » .

ومنذ ثلاث سنوات تقريبا دعا ممثلو حوالي 350 قبيلة هندية الى تنظيم مسيرة كبرى الى واشنطن للمطالبة « بالحقوق الضائعة وبالاراضي التي تمت سرقتها » منهم : ويوم ابتدأت المسيرة ، امتلأت الطرقات المؤدية الى عاصمة « الانسان الابيض » بالهنود الذين جاؤوا سيرا على الاقدام ، وفي

العربات ، وكيفما توفرت لهم السبل . لقد قطعوا أكثر من خمسة آلاف كيلومتر لاثبات وجودهم ومطالبة « الانسان الابيض المتحضر » في واشنطن بتكريس حقوقهم . فقد سمعوا الكثير عن تعلق الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر ، بحقوق الانسان وهم في وطن آبائهم وأجدادهم مهانون مذلون ، لاحق لهم سوى الموت اليومي البطيء ، موت الروح والجسد ، وسط سخرية البيض ولا مبالاةهم التامة » .

وبعد أن شن الغزاة البيض حرب الابادة ضد الهنود الحمر ، السكان الاصليين في البلاد وفي مطلع القرن السابع عشر بدأت حلقات « المأساة » الزنجية تدور على الارض الاميركية ، عندما وصلت أول شحنة من العبيد السود من زنج افريقيا سنة 1619 . وتخط رحالها في جيمس تاون بفرجينيا على يد مهرب

هولندي . فالارهاب ضد الزنوج . في اميركا ، هو الوجه الآخر لحضارة الرجل الابيض ، وكما دفع الهنود الحمر الثمن باهظا لتلك الحضارة التي أبادتهم ، كذلك دفع زنوج أفريقيا ثمننا مماثلا ، ان لم يكن أكثر فداحة . فقد فقدت القارة السوداء أكثر من سبعة ملايين من أبنائها ، انتزعهم الرجل الابيض من أحضانها ، في غينيا أو مدغشقر أو السنغال أو سائر البلدان الافريقية الاخرى ، وهم في مستقبل العمر ، وعنفوان الفتوة ، واركبهم البحر في رحلة طويلة شاقة كثيرا ما علت أمواج المحيط بمراكبهم الشرعية وقلبتها . فغدا ركبها طعاما للأسماك والحيتان ، وكلاب البحر . . . ومن وصل حيا منهم لم يكن مصيره أفضل من غرق في قاع المحيط . ففي ولايات الشمال ، كما هو وارد في قانون 1787 ، يعتبر الاسود بمثابة مقتنيات البيت ووسائل الحرث في المزرعة وأدوات العمل في المشغل « وليس له أي اعتبار في

التعداد السكاني والبشري » .

وفي ولايات الجنوب ، كان القانون أفظع وأقسى . فالاسود يعتبر كالحيو ان اذا ما ضاع أو فر ، يجب ارجاعه الى مالكه . وما يقال عن العنف الذي يبدیه السود في الولايات المتحدة ليس سوى المتنفس الطبيعي لذلك الارهاب الهمجي الذي يتعرضون له منذ أن اقتلعوا من أرضهم الافريقية ، وانغرسوا في أقاصي الارض عبيدا ، رقيقا .

وتأسس العديد من المنظمات التي تدافع عن مأساة الزنوج ، ووضع حد لآلام تلك الفئة من الشعب الاميركي . وجاء بنيامين فرانكلين ليبي مدرسة للسود ، ثم جاء ابراهام لنكولن فخطا السود خطوة كبيرة نحو الحرية بعد حرب الانفصال التي اندلعت بين الولايات المتحدة الشمالية والولايات الجنوبية وانهزام هذه الاخيرة ، في تلك الحرب ، ففي سنة

1865 اعتبر الزوج السود من رعايا الولايات المتحدة الاميركية ، وصاروا يعتبرون مواطنين اميركيين ، دون أن يعني ذلك المساواة بينهم وبين المواطنين الاميركيين البيض ، في سائر المجالات ، وعلى كافة الاصعدة .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية اقتضى الامر مزيدا من الجنود ، واليد العاملة في مصانع الاسلحة والذخائر ، فصدر القرار 8802 عام 1941 القاضي بالغاء التمييز العنصري في مصانع الاسلحة . وفي العام 1947 أصبح للسود حق الاقتراع والتسجيل في قوائم الانتخابات .

ولكن هل نجحت هذه التشريعات التي نصت على بعض الحقوق الاولى للسود في الغاء مشكلة التمييز العنصري ، واجتثاث المأساة من جذورها ؟ نرى صحيفة « ديلي نيوز » الاميركية أنه لا بد

للولايات المتحدة ، بعد مرور 170 عاما على ولادة أكبر رجل وقف في وجه التمييز العنصري في البلاد ، وهو ابراهام لنكولن (ولد في ولاية كونكتيكي عام 1809) ان تدفع اليوم ثمن ذلك « وتعترف بأنه من غير الممكن ادخال تغييرات على بعض الاشياء » .

ففي نفس الفترة التي أقر فيها للسود ببعض الحقوق . وبشيء من الحرية ، بما يتلاءم مع مقتضيات « التقدم » لجهة تحرير العبيد استجابة لضرورات الرأس مال ومتطلبات دورته التي لا تأتلف مع قيود العبودية ، في نفس تلك الفترة ، بدأت الجماعات اليمينية الفاشية الارهابية نشاطها المحموم ضد الزواج .

وخلال فترة نهاية القرن الماضي عاش المواطن الاسود في الولايات المتحدة ، كما كان يعيش دائما في الماضي . فكانت للمواطنين السود أماكن خاصة

يقطنون فيها ، وكذلك لهم كنائسهم ومعابدهم الدينية . وأخذ المواطنون السود ينتقلون في هجرة داخلية من القرى الى المدن . فخلال تلك الفترة الواقعة ما بين 1910 و 1920 انتقل حوالي 400 ألف مواطن أسود الى المدن ، وأكثر من هذا العدد الى المراكز الصناعية الشمالية . ومع قدوم المواطن الاسود كان لا بد أن يرافق ذلك قدوم أفراد من منظمة « كوكلوس كلان » الارهابية . كما أن السكان في تلك المدن والمراكز ، المهاجرين أصلا من أوروبا ، وكانوا يشكلون الاغلبية ، شعروا بالخوف على مراكز أعمالهم ، وعلى بقاء أحيائهم « نقية » أيضا . ولما توافقت مصالح هؤلاء مع مصالح المنظمة الارهابية ، فقد وجدوا الفرصة متاحة أمامهم للانضمام بأعداد كثيفة الى صفوفها وجعلها تتحول الى « امبراطورية غير منظورة » كما لقبها الاميركيون حينها .

ثم ارتفعت الاصوات قوية في عهد الرئيس الحالي

ريغان تطالب بوقف « إجبار » المواطنين البيض على استخدام وسائل نقل مشتركة تحملهم جنبا الى جنب مع الزنوج السود .

ويتبارى العديد من التنظيمات الارهابية في محاربة الزنوج ومن بينها « الحزب الاشتراكي الوطني الاميركي » وهو اسم الحركة النازية الاميركية الجديدة . وقد تأسست هذه الحركة منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمن ، على يد جورج روكويل الذي قتله أحد أتباعه عام 1967 . أما زعيم الحركة النازية الاميركية ، حاليا ، فهو جورج كولين الذي يقوم بتصنيف شعره على طريقة الفوهرر (هتلر) . ويشرح جورج كولين سياسة الحزب النازي الاميركي فيقول : « اننا نريد نفي وابعاد الزنوج من الولايات المتحدة الاميركية . واذا رفضوا ذلك فلا مهرب من اتباع أساليب هتلر في الابدادة » .

وإذا كانت هذه المنظمات تمارس الارهاب ضد هذه الفئة أو تلك ، في المجتمع الاميركي ، بسبب لون البشرة ، أو الدين ، أو المعتقد ، فان جماعات « المافيا » المبتوثة أينما كان في المجتمع الكبير ، تمارسه على نطاق أوسع دون التقيد بتلك الاعتبارات ، أو الالتزام بحدودها ، أفرادها هم أهل الجريمة المنظمة ، ويصورهم الكتاب والصحفيون « كنماذج حية للشر » . « المجد في آن معا » .

ويقول أحد علماء الاجتماع في هذا الشأن : ان هذه الجماعات الارهابية باتت جزءا من الحياة اليومية . فإينما توجهت الى المطعم أو الفندق أو المخزن . أو اذا قامرت في الكازينوهات أو استثمرت أموالك في البورصة ، وشراء الصكوك والاسهم . . . فأعضاء الجماعة موجودون هناك « للعمل والمساعدة » .

ويرى مدير المخابرات الفيدرالية ، وليم وبستر
« ان الجريمة المنظمة التي تمارسها عصابات المافيا تبتز
ملايين الدولارات من اقتصاد أميركا . ان وطأتها تترك
آثارها في كل مرافق مجتمعنا » .

ولا يقتصر نشاط جماعات المافيا على نوع معين من
الاعمال بل انه يشمل نطاقا واسعا تتراعى حدوده من
تجارة المخدرات على أنواعها ، الى النساء ، والقمار ،
واغتصاب الاموال ، والابتزاز ، والتآمر ،
والتهديد ، والرشوة ، والتزوير ، ولهم في ذلك ما
شاؤوا من أساليب القتل ، وقطع الطرق ، والسطو ،
واقحام المصارف والمخازن . وقد قال في شأنهم أحد
المحققين القدامى « هؤلاء الناس أشبه بالصراصير تطأ
عليهم في مكان فاذا بهم يظهرون في مكان آخر » ولقد
اخترع هؤلاء شتى أنواع المواد الكيماوية ،
والمتفجرات ، والقنابل ، لتغطية جرائمهم .. كما

أنهم يستخدمون الكمائن الالكترونية المختلفة
لاصطياد متعقبهم من رجال الامن والمباحث .

وفي الآونة الاخيرة نشرت « رسالة واشنطن » -
وهي نشرة شبه سرية - معلومات خطيرة للغاية
استقتها من أحد رجال عصابة « المافيا » الشهيرة أثناء
مقابلة أجرتها معه في إحدى الادارات الحكومية تحت
حماية السلطات الاتحادية مقابل الادلاء باعترافات عن
العصابة وزعمائها الباقين على قيد الحياة .

من بين هذه المعلومات ان الجريمة المنظمة في
الولايات المتحدة هي الان أكبر مما كانت في أي وقت
مضى ، وأخذت في النمو ، وان جرائم تهريب
المخدرات وحدها تحقق ربحا سنويا قيمته 100 مليار
دولار ، وان الجرائم الاخرى التي تصل تقديرات
أرباح كل منها الى مليارات الدولارات تشمل سرقة
البضائع ، والقمار ، والاحتياال على المصارف

بالاقتراض على أسس غير مشروعة ، وجرائم القتل بالاجر .

وذكر رجل « المافيا » في هذه المقابلة ان زعماء العصابة يلاحظون ان حكومة ريغان تركز في محاربتها للجريمة على الحوادث العارضة ولا تنتبه الى الجرائم المنظمة .

كما أفادت معلومات عضو « المافيا » أن سبعة من أعضاء الكونغرس الاميركي الحالي نجحوا في الانتخابات بفضل مساعدات زعماء الجريمة المنظمة . وان الحكومة الاميركية تعتمد الى قتل بعض زعماء العصابات الاجرامية في المدن الاميركية بدلا من القبض عليهم لمحاكمتهم ، وذلك لانها تخشى انكشاف تواطؤهم معها في مؤامرات ضد رؤساء دول اجنبية . . وخاصة الرئيس الكوبي فيديل كاسترو .

وقال ان أحد هؤلاء المجرمين تمت « اذابته » تماما

في أحد أفران صهر الصلب في مصنع للسيارات
باحدى ولايات غرب وسط الولايات المتحدة .

واعترف رجل المافيا كذلك بأن 'وكالة
الاستخبارات المركزية الاميركية عرضت عليه العمل
لحسابها بعقد قيمته 500 ألف دولار ، وكانت تريد منه
أن ينفذ عملية لها في أوروبا الغربية (. .) .

نشرة « رسالة واشنطن » التي أجرت هذه المقابلة
ونشرت منها هذه المعلومات المقتضبة شبه سرية ،
محدودة التوزيع للغاية ، مقابل اشتراك باهظ ، وهي
تصدر في ورقتين فقط .

ومشكلة الجريمة المنظمة أصبحت واحدة من أكبر
مشكلات المجتمع الاميركي في السنوات الاخيرة ،
وتكاد تصل في أبعادها الى ما كانت عليه في السنوات
الاولى من هذا القرن . . أيام عصابات شيكاغو وآل
كابوني . . التي عرفت السينما الاميركية بها جيدا .

وقد تبين أن القوانين الاتحادية التي شرعت خصيصا لمحاربة الجريمة المنظمة لم تستطع أن تعالج هذه المشكلة ، ولا أن تكسر شوكة العصابات الكبيرة . وحتى في الأحوال التي سقط فيها بعض قادة هذه العصابات في يد السلطات الأميركية ، فانها عجزت عن ضرب شبكاتهم ومصادرة أموالهم .

احدى الحالات التي تذكر في هذا الصدد حالة مايكل غرين : كان زعيما لعصابة للاتجار بالمخدرات ، سقط في أيدي السلطات في أواخر السبعينات بعد أن حقق سيطرة على 95 بالمئة من تجار مادة « ال . اس . دي » (التي عرفت باسم عقار الهلوسة) في العالم كله . وقتها قدرت ادارة مكافحة المخدرات في الحكومة الأميركية داخل غرين ومنطقته الاجرامية بنحو 35 مليون دولار سنويا . ولكن عندما قدم غرين وعدد من أفراد عصابته للمحاكمة وادينوا ، كان كل ما دفعوه من أموالهم لا يتجاوز 24

ألف دولار . ولا يعرف أحدا تفسيراً لذلك لأن القوانين الاتحادية كانت تتيح للسلطات مصادرة كافة أموالهم .

مثال آخر أشد غرابة . عائلة خوزيه فالنزيلا . هذه العائلة تملك عدة مصانع سرية لمادة الهيروين في إقليم كولاميان في المكسيك ، وتشرف على تهريب هذا المخدر الى ولاية كاليفورنيا الأميركية ، ومنها الى كافة الولايات المتحدة الأميركية حتى الساحل الشرقي . وتقول الشرطة الأميركية ان افراد عائلة فالنزيلا تعيش في مستوى الملوك . رب العائلة خوزيه ينفق على سياراته فقط 63 ألف دولار سنوياً . في العام 1975 كان يعيش في مسكن ايجاره الشهري 70 ألف دولار في سان مارينو بولاية كاليفورنيا ، وفجأة انتقل الى مسكن دفع ثمنه له في تشرين الأول (اكتوبر) من ذلك العام 335 ألف دولار ، وانفق أكثر من 40 ألف دولار على تجديد « ديكوره » .

بلغت قيمة أرباح عائلة فالنزيلا من صناعة وتجارة الهيروين 450 مليون دولار سنويا في السنوات الأخيرة . وقد وقع بأيدي الشرطة قبل عام ، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة . . ولكن أحدا لم يمس ملائنه (. . .) وذلك على الرغم من وجود قانون اتحادي وضع في العام 1970 هو « قانون سرية المصاريف » وهو يلزم المصارف الأميركية بمتابعة والابلاغ عن التحويلات النقدية الضخمة الى داخل الولايات المتحدة والى خارجها .

بعض المسؤولين يقول ان معظم رجال النيابة العامة يجهلون هذه القوانين ، ولهذا فانهم لا يلجأون الى استخدامها . . . فهم لا يعرفون مثلا أي معلومات عن وجود قانون يلزم المصارف بالابلاغ عن تحويلاتها . ولكن تبين أنه حتى في الحالات التي طبقت فيها للقوانين المصادرة بالنسبة لعصابات الاتجار بالمخدرات ، فان قيمة الصادرات لم تتجاوز مليوني

دولار من مجموع عدة مليارات من أرباح هذه العصابات ، والسبب أن المصادر تتناول أشياء مثل السيارات والزوارق والمتعلقات الشخصية للمجرمين ، ولكنها لا تمس أساسا بالأموال التي تبقي على الجريمة المنظمة مستمرة في نشاطها وعملياتها الضخمة .

في إحدى المرات التي استخدمت فيها السلطات قانون سرية المصارف ، لوحظ أن سائق سيارة شحن في إحدى الصحف أنفق خلال سنتين اثنتين أكثر من 350 ألف دولار . وتمكنت الشرطة من الإيقاع به ، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة 17 سنة بعد إدانته بالاتجار بالمخدرات ولكنه دفع غرامة تعادل 45 ألف دولار فقط .

ويبدو أن رجال العصابات المنظمة يعرفون عن القوانين الاتحادية أكثر مما يعرف رجال النيابة العامة .

أحد زعماء عصابات تهريب الهيروين تبين بعد سقوطه في أيدي الشرطة أن له 29 حسابا مختلفا في مصارف مختلفة وأن ايداعاته بلغت في مجموعها 15 مليون دولار . ولكن في الوقت الذي كانت فيه السلطات قد علمت بأمر هذه الحسابات المتعددة ، كان قد تم تحويل 12 مليون دولار من هذه الايداعات الى مصارف في المكسيك . . بعيدا عن متناول قانون سرية المصارف .

وللمشكلة وجه آخر .

ان السلطات الاميركية تتجاهل أن القوانين الاتحادية تتيح مطالبة عصابات الجريمة المنظمة بدفع الضرائب المستحقة عن عملياتها . . رغم أن هذه العمليات تشكل جرائم يعاقب عليها القانون الجنائي ، ورغم أن حجم الضرائب التي يمكن أن تعود على الحكومة الاتحادية من دخل عصابات الجريمة .

المنظمة يمكن أن يصل الى درجة تغطية العجز في الميزانية الاميركية . . أي حوالي 55 مليار دولار سنويا (. . .) وهذه الاموال تجدد طريقها في النهاية الى بنوك المكسيك والبرازيل وسويسرا .

لكن هناك من يقول أن نسبة من هذه الاموال - نسبة لا بأس بها - تذهب الى جيوب رجال السلطة ، وفي مستوياتهم المختلفة وهذا وحده ما يجعل الجريمة المنظمة قادرة على الاتساع والنمو ، دون قيود ودون عوائق حقيقية .

وهذا يدفعنا لان نلقي من الضوء على محاولة اغتيال الرئيس الاميركي ريغان ، فعقب وقوع المحاولة علق البروفسور استيفان موللر رئيس جامعة جان هوبكنز في بلتيমور واستاذ العلاقات الدولية فيها قائلا :

«هناك واحد من احتمالين : اما أن يكون الرئيس هو الذي أطلق النار على نفسه أو أن يكون مثنان

وخمسون مليون أميركي هم الذين نفذوا هذه العملية .

ويعتقد البروفسور مولر أن وصول ريغان الذي يسميه « الممثل الثانوي » الى البيت الابيض لم يكن نتاج لعبة اضافية نظيفة بل انه « النهاية السعيدة » لمسلسل ارهابي طويل تعيشه الولايات المتحدة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

مولر أدان العملية من الناحية الاخلاقية المباشرة باعتبار أن مجرد اطلاق نار على رجل ، وسواء كان هذا رئيس الولايات المتحدة أو عامل تنظيفات أسود في الاباما يجب « أن يحدث صدمة لدينا نحن الذين تعلمنا باعتزاز ان الفجر الاميركي صنعتها الطلقات النارية السريعة » . . . لكنه يلاحظ أن الرئيس ريغان تمكن خلال المدة التي أمضاها في الرئاسة ان يثير كل احتياطات العنف الكامنة في النفس

الاميركية . وكانت حجته ان الولايات المتحدة تحولت في الخارج الى « حالة هلامية » بفعل السياسات الرخوة التي اعتمدها أسلافه ، وكان لا بد في هذه الحالة من بلورة مفاهيم جديدة للقوة .

. لم يقتصر ذلك على الثكنات حيث بوش في اعادة عرض « الافلام القوية » بعدما كان الجنود يستمتعون بأفلام الحب والديسكو تحت مظلة الوفاق الدولي . . . بل ان شبكات الاعلام الرسمية بدأت تركز على الاميركي « النسر » وليس « الديك الرومي » وهذا ما حمل موللر نفسه على القول ، وهو من كبار صانعي الرأي في الولايات المتحدة : « ان الادارة الجديدة تقوم بتحويل عدد كبير من الناس الى برابرة بالغي المهارة » .

واذا كان عالم سوسيولوجي مثل ادوارد ويلسون يعتقد ان المكارثية (التي لاحقت جميع الافكار

التحررية دون هوادة بحجة مكافحة الشيوعية) هي
اختزال بتاريخ قصير لكنه حافل بالقمع السياسي
والاجتماعي ، فان رئيسا سابقا هو دوايت ايزنهاور
اعترف خلال لقاء له مع ونستون تشرشل سبق موت
الاثنين انه لم يكن يعلم ان الحقيقة مخيفة الى هذا ، كما
انه لم يكن يعلم بأن ممارسة الحكم في الولايات المتحدة
وربما في أي بلد في العالم . تفترض التحطيم المنتظم
لهذه الحقيقة . . حتى اذا ما استقرت رصاصة ما في
رأس جورج كنيدي كان أمام معلق الـ « ان . بي .
سي » أن يتساءل عفويا « من هو المسؤول ؟ » وفي تلك
اللحظة كانت مشاعر مختلفة تجتاح الأميركيين ، لكن
أحدا منهم لم يستطع أن يطلق اصبع الاتهام في أي
اتجاه . وعندما وضعت لجنة وارن تقريرها كان هناك
متسع لانهائي للغرابة . حتى ان بيتر سالنجر ، وكان
يشغل منصب المستشار الصحفي للضحية ، عقب
بمرارة « لم أكن أتصور أن بإمكان رجل أو مجموعة من

الرجال أن يضعوا مليون كلمة داخل ملف جنائزي دون أن تعني الكلمات شيئاً « ثم يستطرد » لم أكن أتوقع غير هذا ولذلك فقد قررت أن أستقر نهائياً في باريس » .

« الحقيقة هي التي نصنعها نحن » . هذا ما كان يردده آلان والاس ، مدير المخابرات المركزية في عهد الرئيس ايزنهاور . ولعل هذا ما أعطى كلود جوليان الحجة اللازمة كي يتحدث في كتابه « الحلم والتاريخ » عن الكذب الارهابي الذي مارسه رؤساء الولايات المتحدة : « للحكومة الحق في أن تكذب . اذا دعت الضرورة . من أجل انقاذ نفسها » . هذا ما أكدده آرثور سلفستر عندما كان معاوناً لوزير الدفاع السابق روبرت ماكنمارا (الرئيس الحالي للبنك الدولي) . فقد كذب الرئيس لندون جونسون في عام 1962 . حاصلاً على موافقة أقرب معاونيه اليه ، عندما زعم أن فيتنام الشمالية اعتدت على سفن

أميركية في خليج تونكان ، وقد مكنته كذبتة هذه من الحصول على موافقة الكونغرس على قصف ذلك البلد الاسيوي . وكذب ريتشارد نيكسون عندما أخفى عن الكونغرس المعلومات الخاصة بقيام الطائرات الاميركية بقصف الاراضي الكامبودية . وكذب أيضا ، وشاركه في ذلك هنري كيسنجر ومدير وكالة المخابرات المركزية، عندما أكد أن لا دور للولايات المتحدة في الاحداث التي أدت الى حصول انقلاب عسكري في تشيلي وموت سلفادور اللندي في عام 1973 . ومن قبلهم أرغم جون كينيدي ادلاي ستيفنسون على الكذب بدفعه الى التصريح بأن معركة خليج الخنازير لا تلزم ولا تعني الا الكويتيين . وكان الرئيس ايزنهاور من قبل قد كذب عندما أكد أن طائرة التجسس « يو- 2 » التي كان يقودها فرانسيس غاري باورز كانت تقوم بمهمة الرصد الجوي (فقط) عندما تم اسقاطها فوق الاتحاد السوفياتي .

والكذب لم يكن سوى أحد وجوه « الارهاب الابيض ». فقد تأكد لوزير العدل الاميركي ادوارد ليفي (1975) ان مكتب المباحث الفديريالي نظم بطاقات شخصية لجميع الرؤساء تتضمن معلومات حول حياتهم الخاصة . وقد بوشر بهذه العملية منذ عهد الرئيس فرنكلين روزفلت ثم تناولت أيضا أعضاء الكونغرس البارزين الى أن شملت 6.5 ملايين مواطن اميركي . وتبعاً لما قاله الوزير فان الرئيس لندون جونسون كان يطلع ابان حكمه على هذه الملفات ولا يتورع عن استخدامها ارهايباً ، وعلى سبيل المثال فانه كلما احتدم الجدل التشريعي حول مسألة ما داخل الكونغرس ، كان الرئيس يستدعي عضواً بارزاً فيه لحديث قصير ، وبعد دقائق كانت المعارضة تتوقف بعدما يكون هذا العضو قد اكتشف ان حياته الخاصة ، بكل تفاصيلها ، وهي عادة تفاصيل كفيفة بتدميره نهائياً اذا ما انطلقت الى

العلانية ، هي بين يدي الرئيس . ويقول أحد مؤرخي الكونغرس ادلاي موينهان « ان الجدل كان يتوقف فجأة كما لو أن قوة سحرية حولت أولئك الرجال الذين يفاخرون بقدرتهم الاستثنائية على الثروة الى تماثيل حجرية » .

ولعل هذا ما حمل موينهان على القول ان الكونغرس هو في معظم الاحيان مجرد متحف يضم بين جناحيه الكلام الاثري أي ذاك الذي لافعالية تشريعية أو سياسية له لان « الذين يقومون فعلا بهذه المهمة يختبئون وراء أقنعة كثيفة جدا » . ومع أنه يحاول ألا يذهب بعيدا في كشف الحقائق « التزاما بأدبيات التاريخ » . وهي الادبيات التي تفترض تجنب المباشرة أحيانا . فانه لا يتورع عن استعمال أكثر العبارات قسوة عندما يتحدث عن « هؤلاء الشيوخ المحترمين الذين يعملون كموظفين عند مجهول » .

من هو المجهول في المؤسسة الاميركية ؟

أصابع الاتهام توجه على الفور الى وكالة المخابرات المركزية ولقد كان مثيرا للغاية أن يكشف جون ووترمان ، وهو عميل سابق للوكالة ، النقاب عن أن الاتحاد السوفياتي زود جهات أميركية معينة ، وبصورة غير مباشرة ، بمعلومات رهيبة حول دور الوكالة في السيطرة على القرار الاميركي لا سيما ابان حكم الرؤساء جونسون ونيكسون وفورد ثم يتحدث بكثير من السخرية عن « كذبة ديلوماسية » تدعى هنري كيسنجر . فالرجل الذي كان يستقطب كمية من الاضواء فاقت تلك التي كان يستقطبها الرئيس كان عميلا حقيقيا للمخابرات المركزية . وعلى هذا الاساس فانه لم يكن يصل الى أي عاصمة في العالم الا ويكون قد مهد ارهايبا لنجاح زيارته . وبالطبع فان الوكالة تملك الكثير من المعلومات المثيرة والتي يمكن استخدامها ديلوماسيا . . . في حين كان هناك من

يتكفل باطلاق « الاشاعات الجميلة » حول الرجل كما يقول ويترمان ساخرا .

واللافت ان العميل السابق يؤكد بأن الاتحاد السوفياتي كان وراء وصول جيمي كارتر الى منصب الرئاسة بهدف تدمير وكالة المخابرات المركزية . وبالفعل فما ان تسلم مقاليد السلطة في البيت الابيض حتى شهدت الوكالة أضخم هزة في تاريخها « ولقد تبعثر العديد من الرجال الذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم تقطيع أوصال التاريخ ، وفي أي مكان من العالم ، بواسطة السكين » .

لكن ويترمان يعترف بأن الوكالة أكثر تعقيدا من أن يستطيع رجل واحد أو فريق ناشط تفكيكها . وهذا ما ثبت خلال السنوات الاربع من حكم الرئيس كارتر . فقد وجد الرجل نفسه عاجزا تماما عن اتخاذ أي قرار هام « لان ثمة من كان يريد تفتيشه كليا »

حتى اذا ما حان وقت الانتخابات تمكنت الوكالة من أن تزيل الرجل بفضاظة هائلة من البيت الابيض لتوصل آخر لا يشك أحد في أنه أحد المحاربين القدامى في المخابرات المركزية .

غير أن ويترمان لا يلبث أن يستدرك ملاحظا أن ذلك « المصنع الضخم للقمع السياسي » يعاني من نقاط ضعف عديدة . وهنا تقوم « وكالات » أخرى بالدور التكميلي . وتتمثل هذه الوكالات بمكتب التحقيق الفديريالي ، وبالكثلة المصرفية ، فضلا عن أجهزة المافيا التي تتعاون ، في معظمها ، مع ادارات مختلفة تابعة للسلطة . أما القطاع الصناعي فيتناوب على دور « القاتل أو القتل » كما يقول أحد أركانه جيمس فورد الذي يعتقد أن التوتاليتارية الصناعية قد انتهت لتحل محلها توتاليتارية المخابرات واستتباعا فان على الاميركي الذي يشعر بطمأنينة وهو داخل بيته ألا يحتفظ طويلا بهذه النسبة من البلاهة ، فهو موجود

أيضا داخل ملف يلتقط أسراره بدقة مخيفة . حتى أن
مارسيل بانيول رسم في إحدى مسرحياته ذلك الرجل
الأميركي الذي يمتنع عن مضاجعة زوجته لانه لا
يستطيع ذلك مادام شخص ثالث ينتصب في الغرفة
ولا يبدي أي - استعداد للرحيل في تلك اللحظات
الحرجة ، المسرحية تنتهي بطلاق الرجل من زوجته
بعدها يقوم الشخص المجهول بدور كاهن ، وحتى
دون أن يظهر على الخشبة ، لكن الجمهور لا يصاب
بالذهول اطلاقا بل ان كلا منهم راح يبحث حتى
داخل أنبوب معجون الاسنان عن « الرديف
المخيف » .

لكن تقريراً وضعه قسم الدراسات الاجتماعية
التابع لمعهد هوفر أشاد بالاجراءات الخاصة بضبط
اتجاهات الرأي العام حتى لا تنحرف هذه باتجاه
العشوائية « في الوقت الذي يوجه فيه الاتحاد السوفياتي
ضربات متلاحقة للحاق الاذى بتماسكنا

السيكولوجي والتاريخي » ، لكنه لاحظ أن تلك الاجراءات تأخذ أحيانا شكل الاغتيال السياسي . والمعهد الذي وضع دراسة مستفيضة بهذا الشأن لا يقدم دلائل محددة ، لكنه يحاول الاحاطة بالأحاسيس العامة فيخلص الى ان معظم الاميركيين يشعرون الآن وكأنهم مدانون في انتهااتهم حتى ولو كانت هذه الانتهاكات بلهاء وغير ذات معنى . وعلى هذا الاساس فان « المجهولين » هم الذين يمارسون مباشرة أو غير مباشرة أن يصفقوا أو أن يشتموا بصوت منخفض . مع أن الشتيمة بصوت عال مسموحة في جميع أرجاء الولايات المتحدة لكن المواطن يفضل أن يزدرد احاسيسه الحقيقية على أن يطلقها بشكل يثير الريبة .

المحاضر في جامعة هارفارد بول انتيوفسكي يهاجم بسخط لا محدود ارهاب المؤسسة السياسية مشيرا الى أن موظفين سابقين ولاحقين قدموا له معلومات حول

النشاطات التي تحدث داخل مراكز الادارة المختلفة « تقشعر لها الابدان » ، وعندما حاول أن يثير هذا الموضوع مع مسؤول كبير قال له « ان هذه التفاهات لا تبحث عادة في دولة عظمى مثل الولايات المتحدة » ، وهكذا فان الارهاب المنظم والخفي ، كما يقول انتيوفيسكي ، يجعل فضيحة مثل فضيحة ووترغيت تدفع برئيس للجمهورية الى خارج الحلبة . فيما تدفع برجال آخرين أكثر سوءا، بل ان تاريخهم الخفي حافل بالتجاوزات التي قد تأخذ أحيانا شكل الجرائم الكاملة ، الى داخلها .

ويعترف الكاتب السياسي جون هيدليبرغ بأن الولايات المتحدة عرفت فترات متقطعة من « ركود العنف » ، لكن هذه كانت محدودة للغاية بحيث يتعذر الحديث عنها عندما يتطرق باحث ما لمعالجة تاريخ العنف هناك ، فالمكارثية التي ادعت التراجع تحت وطأة الصراخ الليبرالي كانت ترتدي « معاطف »

مختلفة لانها كانت مرتبطة ، بشكل وثيق ، مع بعض مراكز القوة داخل المؤسسة السياسية ، حتى اذا ما وصل ريغان الى السلطة ، كان أول حكم سياسي يصدره القضاء هو بحق شاب اتهم بالانتساب الى الحزب الشيوعي الاميركي .

هيدلبرغ يعتقد ان الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعيش كليا خارج الارهاب لانها تضم مجتمعا قام في الاساس على المجازفة غير المأمونة المواقف . وعندما حاول بعض « اساقفة » السياسة ضبط الامور خلال السنوات الاربعمئة من عمر البلاد كانوا يصطدمون بحقيقة هائلة ، وهي أن تحت الثياب الانيقة جدا « ثمة بندقية جاهزة باستمرار للعمل » . وهذا ما يجعل رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة اكثر الرؤساء العالم خوفا على حياته ليس فقط لانه لا يحيط غالبا بـ « الدبذبات السرية للعبة » ، وانما لان كل

اميركي يريد ان يدخل التاريخ ولو من فوهة بندقية ،
وهو الامر الذي يعالجه هيدلبرغ سوسولوجيا لان
التركيب الحالي للمجتمع السياسي الاميركي نادرا ما
يمنح المواطن الشعور بأنه شريك في هذه السلطة
الكبرى .

والثير ان هيدلبرغ الذي قام بعمليات « تنقيب »
واسعة جدا داخل الجسم السياسي الاميركي يلاحظ
ان الجانب الارهابي داخل الشخصية الاميركية
(وبشكل خاص داخل الفرد) هو ما يستغله الاتحاد
السوفيياتي في عملية تجنيد الجواسيس . . .
فالاشخاص الذين تم ضبطهم حتى الآن غالبا ما كانوا
فوق الشبهات ، لكن الصلابة غالبا ما تكون ملازمة
لقابلية الانكسار ، وهذا ما حمل جورج بوش ، نائب
الرئيس الحالي ، على القول ، عندما كان ايرالوكالة
المخابرات المركزية « ان البعض يسيئون الظن
بنا . . . والواقع أننا لا ننطلق من مبدأ ان كل مواطن

هو جاسوس سوفياتي حتى يثبت العكس ، وانما من مبدأ مختلف تماما يأخذ بعين الاعتبار ان تعزيز المناعة الفردية هو أحد أهدافنا الكبرى ، حتى ولو شعر البعض بالضيق الآتي وغير المبرر تبريرا كافيا . وهكذا لا يمر يوم في الولايات المتحدة الاميركية الا ويسقط فيه عشرات القتلى ، ضحايا العنف العنصري ، الذي تمارسه جماعات منظمة مازالت تؤمن رغم مرور وقت طويل ، بأن العنصر الابيض صاحب الحق في استعباد الآخرين . ونظرة واحدة الى التركيب السكاني في الولايات المتحدة الاميركية تجعل المرء يدرك كم أن هذه الدولة ، التي تبدو للخارج متناسقة وموحدة ، مفككة ، على الاقل في مستوى الاعراق والاجناس التي تقطنها ، حيث يشكل كل عرق أو اثنية فيها مجتمعا قائما بذاته ، له لغته وعاداته وتقاليده وأعياده والوطنية .

واذا كانت الجالية اليهودية ، وما أصبح يسمى

الآن « اللوبي اليهودي » أكثر هذه الاتنيات تأثيرا في السياسة الاميركية الخارجية ، فان الاعراق الاخرى لا تقل شأنًا عن اليهود في تقرير بعض السياسة الداخلية في أحيان كثيرة .

والمحتجون على السياسة الاميركية كثيرون ، لعل أخطرهم ، من حيث العنصرية ، هم الـ « ك . ك . ك » أو « كلوكولوتس كلان » .

العنصريون المتحالفون مع الحزب النازي الاميركي . فمن هم هؤلاء ؟ وما هي نشاطاتهم ؟

تأسست جماعة « ك . ك . ك » في كانون الاول (ديسمبر) العام 1865 في ولاية تنيسي وقد قام بتأسيسها ستة جنود شاركوا في الحرب الاهلية . وكان هدفهم الاساسي مساعدة الارامل والايتام الذين خلفتهم الحرب واقتصرت مساعداتهم على عائلات الجنود الاتحاديين من البيض .

والمعروف ان الحرب الاهلية الاميركية غيرت
أوضاعا كثيرة في الولايات المتحدة ، منها أن
الاميركيين السود تحولوا حسب القانون ، الى مواطنين
لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم بعدما كانوا عبيدا لدى
مالكي الاراضي والتجار ، مما أغضب الملاكين
الجنوبيين على وجه الخصوص ، فتشكلت حركات
عدة ضد العنصر الاسود كانت أهمها حركة « ك . ك .
ك . ك » التي سرعان ما تحولت الى حركة سرية أو
« امبراطورية منظمة » كما يحلو للاميركيين أن يسموها
وكان على رأسها رجل مشهور في تلك الفترة هو
بدفورد الاول ، أو بدفورد فورست ، أما هدفها
الاساسي فكان منع الملونين والسود خصوصا ، من
المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في الجمهورية
الجديدة .

ويرتدي أعضاء « ك . ك . ك » الاميركيون برنسا
أبيض شبيها بالبرنس المغربي ، غير أن قبعته أكثر

استطالة تغطي الرأس والعنق بكاملهما ، ويضعون على صدورهم صليباً ومنذ تأسيس الحركة راح أعضاؤها يمارسون العنف ضد الملونين السود ، مما اضطر الحكومة الفدرالية الى انشاء مدارس وجامعات خاصة للملونين ، وكثيرا ما منع السود من ارتياد الامكنة العامة الخاصة بالبيض ، كالمقاهي والمقاصف وكثيرا ما تشاهد على واجهة هذه الامكنة عبارة « ممنوع دخول السود والكلاب » .

وقد بلغت قوة « ك. ك. ك » ذروتها أثر الحرب الأهلية حين كانت تضم ملايين العناصر ، للمدافعة عن السلطة البيضاء ضد الشيوعيين والسود ، غير أن عددهم ما لبث أن تضاعف حتى وصل الآن الى حدود العشرين ألف عنصر عامل موزعين على خلايا ناشطة وقد تحولوا في هذه السنوات الى الاعتدال ، فبعدما كان أسلوبهم الوحيد في العمل يعتمد العنف راحوا

يفتشون عن عقيدة سياسية وقد يوصلهم ذلك الى أن يتحولوا من عصابات خارجة على القانون الى قوة عسكرية سياسية ضاغطة ، علما بأن « ك. ك. ك » لم تغير هدفها العنصري وهو ابعاد الملونين عن مراكز السلطة والحياة الاجتماعية الأميركية .

وكان كلود ماكبرايد ذو الستة عشر ربيعا ، ما يزال في العام 1979 صغيراً لكي يكسب عضوية في حركة « الكلان » غير أنه كان في الجو ، فجده لأمه رايفورد كنودل أحد الأعضاء البارزين في الحركة ، ووجد ماكبرايد نفسه في أحد الأيام يحضر اجتماعا موسعا ، برفقة جده ، عقد في ونستن سالم ، وكان مخصصا للتنسيق بين « الكلان » والحركة النازية الأميركية . وكان هدف التنسيق واضحا وهو القضاء على السود ، وحفظ ماكبرايد الشعار . الى ان كان يوم خرجت فيه تظاهرة يسارية تحتج على العنصرية وعلى « الكلان » فشاها

ماكبرايد ، وشاهد كيف أقدم بعض عناصرها على قتل أحد « الكلان » عندما حاول اعتراضهم ، فقرر في نفسه أن ينتقم له ، وبعدها شارك في اليوم التالي في تظاهرة نظمها « الكلان » ورفعت شعارات ضد الشيوعيين والسود ، قام ماكبرايد بعمل رهيب اذ اطلق النار على عدد من اليساريين فذهب ضحية عمله هذا في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 ، ثلاثة من اليساريين المتطرفين البيض ، وأحد الزوج . وبعد ارتكاب جريمته هرب ماكبرايد الى مزرعة جدته ، ثم قبض عليه في اليوم التالي وأودع السجن منفردا خوفا على حياته من غضب النزلاء الزوج . ثم أفرج عنه بعدما دفع جده كفالة مالية وهذا ما أثار حفيظة الزوج ، فاتهموا العدالة الأميركية بالعنصرية والتحيز خصوصا أن بعض المسؤولين اعتبروا ماكبرايد ضحية ، وبرروا ذلك قوْلهم ان « الولد » لم يته دراسته ، وانه تأثر

باجتماعات « الكلان » الكبار وبتظاهرات مضادة ،
كان يعتبرها موجهة ضد جده مباشرة .

ويقول جيران ماكبرايد ، في كارولينا الجنوبية
أنه منذ خروجه من السجن لم يغادر البيت
مطلقا ، فهو يساعد أمه في معظم الأوقات ، في
أعمال المنزل ، ولم يعد يتردد الى اجتماعات
« الكلان » واعتبره البعض شهيدا ، حتى ولو لم
يمت .

ويقول البعض الآخر ان ماكبرايد بقي أثناء سجنه
مؤمنا بأنه يجب الخلاص وتنظيف البلاد من السود
واليساريين .

ويربط الأميركيون تصاعد قوة « الكلان » بأزمة
البتروول ، أو شبه الأزمة التي تمر بها الولايات المتحدة
الأميركية والعالم الغربي ، ويرون ان هم الأميركي
بات محصورا في تحصيل الأموال لشراء النفط كمصدر

وحيد للتدفئة والسيارات ولم يعد باستطاعة العاديين من الأميركيين ان يهتموا بالدراسة فضلا عن ان البطالة منتشرة بسبب الأزمة المذكورة لذلك يرى المنتسبون الى « الكلان » ان خلاصهم الوحيد الارتقاء في أحضان اليمين المتطرف ، وهذه كانت حالة ماكبرايد . ويضيف هؤلاء : صحيح أن مصادر الطاقة ليست في أيدي الزوج الأميركيين ولا في أيدي اليساريين منهم ، كما أنها ليست في البلاد الشيوعية ، غير أن الزوج واليساريين يؤيدون بشكل دائم ، قضايا البلاد المنتجة للطاقة ، وكأنهم غير أميركيين وهم بذلك يزيدون في الأزمة . فهؤلاء اليساريون البيض ، يؤيدون كاسترو ضد الولايات المتحدة ، وأولئك السود يؤيدون الخميني والعرب ضد المصلحة الأميركية من هنا وجب القضاء على هاتين الظاهرتين في المجتمع الأميركي وهذا منطق « الكلان » بالذات وإذا كانت الصحف الأميركية

تنسبه الى بعض المسؤولين في أحيان كثيرة فما ذلك الا لأن هؤلاء المسؤولين يؤيدون نظرة « الكلان » إلى الأمور ، ويقال ان بعضهم أعضاء سريون في الحركة . كما يتوقع أن يستطيع « الكلان » في السنوات العشر المقبلة ايصال عدد لا بأس به الى مراكز السلطة في الولايات المتحدة .

ورغم الظاهر ، اذا فالمجتمع الأميركي ما زال يعاني من العنصرية . ويراهن البعض على انفجاره من الداخل في حرب أهلية جديدة ، أو في ثورة يقوم بها الزوج والأقليات الأخرى من الملونين وبالفعل بدأت بوادر هذه الحركات فترة ليست بقصيرة فالتنظيمات الزنجية متعددة وفاعلة ، وكذلك تنظيمات الأقلية الهندية الحمراء التي عقدت آخر مؤتمر لها في جنيف منذ سنتين تقريبا ، ورفعت مطالب الى الأمم المتحدة ضد التفرقة العنصرية التي يعاني منها العرق الأحمر في الولايات المتحدة

الأميركية ، وذهب بعضهم الى حد المطالبة بالاستقلال والانفصال عن الاتحاد الفدرالي « بغية تحقيق العدالة للهنود الحمر ، سكان البلاد الأصليين » .

ولا يقتصر وجود « الكلان » على ولاية واحدة ، وإنما هي منتشرة في معظم الولايات لذلك قلما يمر يوم واحد دون أن تسجل دوائر الأمن الأميركية أحداث عنف عنصرية وقد ازدادت هذه الأحداث في الستين الماضيتين كثيرا ، ومنها :

- قام « الكلان » باستعراض عضلاتهم في تكساس وساروا في تظاهرة ضخمة جابت الشوارع ورفعت لافتات عنصرية تطالب باقصاء السود عن مراكز السلطة .

- في العاصمة واشنطن ، أقدم العنصريون على قتل أحد الأميركيين الجنوبيين لأنه « غير أميركي » .

- في الألباما ، احرق العنصريون سيارة مدرسية تقل تلاميذ من الزوج ، وقتلوا رجلا أسود وزوجته البيضاء ثم أحرقوا منزلها .

- في كولورادو ، لم يتورع « الكلان » عن حرق ثلاثة منازل لزوج ويساريين بيض .

في هذه الأثناء أطلق وزير العدل الأميركي صفارة الانذار نظرا الى خطورة الحركة العنصرية وقوتها غير أن « الكلان » ردوا عليه قائلين: « ان العديد من رجال السلطة أصبح منا ، واذا لم يعجبك الأمر فلترحل » .

ويعتمد العنصريون « الكلان » نوعا من التنظيم المركزي الهرمي ، حيث هناك المسؤول الأول ، ثم مسؤولو المناطق الذين يتلقون أوامرهم من المركز الأم ويرفعون التقارير اليه في حركة دائرية شبيهة بتنظيم الأحزاب ، التي تعتمد الخلية في أساس هيكليتها ،

أما المسؤولون المعروفون فهم :

- رئيس « اتحاد الكلان الأميركيين المركزي » روبرت شلتون ، ومركزه في توسكالوزا ، ولاية الألباما .

- بيل ولكنسون ، مسؤول رؤساء الفروع ومركزه في ولاية لوزيانا أيضا .

- وليام شاني ، رئيس « اتحاد الفروع المستقلة في الامبراطورية السرية ومركزه في غولاريوود في ولاية انديانا .

وفي السنوات القليلة الماضية نظم العنصريون أنفسهم في وحدات صغيرة وسرية ، خوفا من حملة قد تقوم بها السلطة أو أخذ التجمعات العرقية الأخرى ضدهم ، وقد استفادوا في ذلك من التنظيم النازي الجديد في الولايات المتحدة الأميركية ، وتعاونوا معه على اقامة معسكرات للتدريب وتلقي الدروس في فكر « الكلان » والنازيين في آن معا ،

وهذا ما يزيد في خطورة هذه الحركة التي تنمو بسرعة وتوثق علاقاتها بالنازيين وقد أضافت الى شعاراتها بعد هذا التعاون شعارا جديدا ضد اليهود ، على الطريقة النازية . واشترك زعماء « الكلان » في العام الماضي في الاحتفالات التي أقامها النازيون ، وكانوا قبل ذلك يشاركون في الاحتفالات بعيد ميلاد هتلر والقى احدهم خطابا أعرب فيه عن اعجابه وجماعته بالقائد النازي « الذي ذهب ضحية التآمر اليهودي » . وذكر في خطابه بخطورة التأثير اليهودي في السياسة الأميركية الخارجية .

وعندما رد أحد النازيين الأميركيين الجدد على خطاب الناطق باسم « الكلان » شكر للجماعة جهودها الرامية الى تنظيف « المجتمع من الطفيليات والحثالات » ووعد أن يصبح التعاون أكبر فيما بينهم ، خصوصا في مجال العمليات العسكرية ضد السود واليهود .

ومن جهة أخرى ، تعمل حركة العنصريين
الأميركيين (الكلان) على تأجيج المشاعر العنصرية
في المدارس والجميع يذكر المشاكل التي حصلت
وتحصل يوميا في أكثر من مدرسة وجامعة ضد دخول
أحد السود إليها ، حتى وصل الأمر أحيانا الى أن
رضخت السلطات لحركة العنصريين وأقرت طرد
الطلاب السود من الجامعات التي تتكون في غالبيتها
من البيض .

وإذا شئنا أن نلخص مواقف « الكلان » السياسية
فيكفي أن نذكر موقفهم من الفيتناميين الذين
هاجروا الى الولايات المتحدة بعد انسحاب القوات
الأميركية في فيتنام . فقد كتب أحدهم مقالا في
منشورة خاصة بهم قال فيه « ان أميركا ليست ملجأ
لمشردي العالم ، فليرحل الفيتناميون عنا ، ويكفيها ما
عندنا من الشعوب المتخلفة » .

وعندما يود العنصريون « الكلان » عقلنة مقولاتهم يقولون انهم ضد السود ليس بسبب لونهم ، وانما لأن هؤلاء ينافسونهم على لقمة العيش وعلى السلطة .

وفي حديث خاص باحدى الصحف أدلى أحد زعماء « الكلان » بتصريح بدا فيه انه معتدل ثم بدأ هجومه على السود في منتصف الحديث وحين سأله المحرر اذا كان يقف مع بعض زعماء « الكلان » في محادثاتهم مع زعماء الزنوج ، أجاب الزعيم ديوك : « لم لا ؟ غير أني لا أرى في هذه المحادثات أي فائدة طالما أن الزنوج ينافسوننا على لقمة العيش » ويعدد ديوك بعض الحوادث التي تعرض فيها البيض لمضايقات من الزنوج ، ويعترف بأن المحادثات ربما هدأت من موجة العنف غير أنه في الوقت نفسه يرى أن البيض قد بنوا الولايات المتحدة الأميركية ،

بثقافتها واقتصادها وبالتالي « يجب أن تكون ملكا لهم » .

أما رأي ديوك في حل مسألة الزواج فيتلخص في أنه على الزواج العودة الى افريقيا و « اذا تعذر ذلك فما عليهم الا أن يرضخوا للسلطة البيضاء التي سنقيمها » .

وعن تنظيم المجتمع الأميركي يقول ديوك :
« يجب أن يعتمد في التنظيم ما يلي :
أولا - السلطة للأبيض .

ثانياً - على البيض أن ينجبوا كثيرا ، لأن الزواج وغيرهم من الملونين قد يصبحون بسبب انجابهم الكثير الأكثرية في المجتمع الأميركي » .

وعندما يسأل ديوك عن علاقة فكره بالفكر النازي الرجوع إلى ديوك قائلا : « النازية تحصر

التفوق في العنصر الألماني الأبيض ، وهذا تخلف .
أما نحن نرى أن الأبيض ، أيا كانت هويته
الوطنية ، يجب أن يحكم . وهذا ما يفرقنا عن النازية
لأن المواجهة هي بين العرق الأبيض وبقية
الأعراق » .

لم تزل الأوساط السياسية الأميركية تتندر بحادثة
طريقة حصلت مع كارتر عندما كان رئيسا ، وتقول
هذه الأوساط أن كارتر ذهب الى الكنيسة بصحبة
أحد المسؤولين السود ، وعندما هم بالدخول ،
وقفت جماعات عنصرية بيضاء في وجهه ، وسدت
الطريق أمام المسؤول الأسود . والطريف في الأمر أن
الرئيس الأميركي لم ينسحب احتجاجا ، كما أنه لم
يوعز الى الشرطة بتفريق الجماعة العنصرية ، وإنما
دخل الكنيسة وحده وعاد المسؤول الزنجي الى
مكتبه .

والمعروف ان الكلان والنازيون الجدد ، وقفوا الى جانب رونالد ريغان في الانتخابات التي أوصلته الى البيت الأبيض حيث استطاع ريغان أن يحصل في ولاية كارولينا الجنوبية - مركز ثقل « الكلان » على 60 ألف صوت من أصواتهم .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل ستشتعل في المستقبل البعيد حرب أهلية أميركية بين الأعراق والأقليات المختلفة ؟

بعض المراقبين يرى أنه اذا بقي حجم العنصريين « الكلان » والنازيين الجدد يتزايد باستمرار واذا ما استطاعوا أن يصلوا الى الحكم ، فان الحرب الأهلية في الولايات المتحدة لا بد واقعة .

و « كوكلاس كلان » منذ نشأتها مارست القتل والقمع والارهاب ضد الجماعات السود في الجنوب ، ولم تأخذ بمبادئ الرئيس ابراهام لنكولن

في تحرير العبيد أثر الحرب الأهلية (1861) .

والكاتب الزنجي المشهور اليكس هيلي في روايته « الجذور » التي أخرجت على التلفزيون الأمريكي في حلقات استمرت اسبوعا وأعادت محطات كثيرة .
يفضح مسلسل القمع والقتل الذي مارسه جماعات « كو كلاس كلان » ضد الزنوج المتحررين أو الذين يجرؤون على التفكير بالحرية .

ان عائلة « شيكن جورج » الزنجية التي تنحدر من زنجي افريقي اختطف وسفر وبيع في سوق النخاسة الأميركية ، استطاعت بعد أربعة أجيال أن تتحرر أثر الحرب الأهلية ، ولكنها كانت ملكا ، جسدا وجنسا وجهودا وعملا للاقطاعيين الجنوبيين الذين يتصرفون بها وبأعراضها وبأجسادها ، ويمنعون عنها حتى القراءة ، قراءة الكتب المقدسة . ويجعلونها اقنانا في الأرض لا تخرج

منها أبدا ، تعيش في اكشاك من قصب ولبن قبالة
القصور المنيفة ، وتنام كالحيوانات في الزرائب لتبقى
الارستقراطية الأميركية في الجنوب على ريش النعام
وفي بحبوحة السعادة.

وبينما كان جنود ميليشيا « كوكلاس كلان »
يдахمون على ظهور الخيل وبالأسلحة النارية الزوج
البسطاء العزل كانوا يصرخون بشعار ارباههم
العريق : « اننا أرواح جنود الجيش الكونفدرالي
الذين سقطوا في الحرب » .

ولشعورهم بالجريمة ولا قانونية ارباههم كانوا وما
يزالون يرتدون أقنعة بيضاء على الرؤوس ليخفوا ما
تصنع أيديهم وما تقترف من جرائم الارهاب الأبيض
والعنف الأثيم .

أما اجتماعاتهم الليلية فتعقد في سرية تامة .
ويتحلقون حول صليب ملتهب في البراري

ويقسمون لرؤسائهم الايمان المغلظة للاستمرار في نشاطاتهم المجرمة وتنفيذ مهماتهم الشائنة . وقد استحدثت الجمعية سلما في مراتب وأسماء تنم عن فاشيتهم وجهلهم وعقدة تفوقهم المزيفة .

فكلمة « كيلكوس » تعني الدائرة باليونانية رمزا لاجتماعات حلقات . و « كلان » : تعني العشيرة رمزا لمليشياتهم العسكرية كما أن ألقاب قادتهم : التركي الكبير . سيكلوب الكبير . وماغوس الكبير . الساحر القيصر التين ، الصقر كاميليا ، نساء المجوس ، وغيرها تمارس مزيدا من التسلط على أتباع الجمعية الذين يخدمون مصالح الاقطاع الأميركي الأرضي والسياسي والاقتصادي والبشري لمجرد فوارق الجلد واختلاف لون البشرة .

وكان اسم مقرهم « المغارة » حيث يجتمعون ويأخذون أوامر القاضي جونز أحد زعمائهم

ويخططون لجرائمهم المقبلة .

وهكذا نرى أن تاريخ الجمعية مرتين بالعقد التاريخية والمظاهر الفاشية والمصالح الطبقية الحادة والفلسفة العنصرية التي أظهر العلم زيفها وبطلانها . ولكن منعكسات هذه الفلسفة ومؤثراتها ما تزال فاعلة اليوم في بعض أوساط البيض الذين يخافون على مصالحهم وامتيازاتهم لا على جلودهم وألوانهم .

ففي قضية « غرينسبورو » قاد الدكتور ستيفنسون والر (33) عاما . وهو أبيض . ومن المناضلين البارزين ضد التمييز العنصري ، مظاهرة ، احتجاجا على استفزازات عصابات « كوكلاس كلان » . وبعد دقائق من انطلاق المظاهرة وصلت أربعون سيارة مسلحة من ميليشيا المنظمة والحزب النازي الأميركي وانهاك راكبوها بالهراوات وأعقاب

بنادقهم على رؤوس المتظاهرين وأجسادهم ، ثم أخذوا يطلقون النار عليهم . فصرعوا خمسة من المتظاهرين بينهم الدكتور والر وزنجي وثلاثة أشخاص من البيض .

الا أن جريمة للقمع والقتل هذه - هي وعن سابق عمد واصرار . ارتكبت في الأماكن العامة - لم تكن كافية ، اذ برأت المحكمة المتهمين وأطلقت سراحهم فكان تحيز القضاء واضحا وعنصريته تمارس ارهابا على ارهاب في وضع النهار وتحت بصر الدولة .

وميليشيا هذه الجمعية العنصرية لا تتورع عن التمثيل بضحاياها وتقطيعهم اربا اربا أو شنقهم ، وقذف كنائس ومدارس الزنوج بالقنابل واطلاق الرصاص اغتيالا على من يؤيد حرياتهم ويناصرهم .

وقد تزايد نشاط الجمعية الارهابية وجرائمها عام 1979 بنسبة خمسة أضعاف ما كانت عليه في السنة

السابقة ، وللجمعية الآن أربعة مراكز رئيسية جميعها في الولايات الجنوبية تتوزع كالتالية :

1- جماعة كلان الأميركية المتحدة ، ومقرها في مدينة توسكالوزا بولاية الألباما .

2- الامبراطورية الخفية وفرسان جماعة « كوكلاس كلان » ومركزها بولاية لوزيانا في مدينة وينهام سبيرتيكر .

3- فرسان جماعة « كوكلاس كلان » ومركزها فيري في الولاية السابقة نفسها .

4- اتحاد التنظيمات المستقلة للامبراطورية الخفية وفرسان « كلان » .

ان طقوس الانتساب الى الجمعية وأزياءها ونشيدها الذي يلخص بلازمة : أعيدوا القذرين الى افريقيا - ويقصدون السود - كلها تعبر عن روح

عنصرية فاشية لحماية منافع وامتيازات عرقية .
ويقول - بيل ولكنسون - زعيم « منظمة الامبراطورية
الخفية » ان جمعيته تملك الأسلحة ، وقد سمحت لهم
السلطات بحملها واقتنائها . . كما يدافع عن سياسة
العنف والتمييز العنصري جهازا من أجل سيادة
البيض . وبيل هذا كان خبيرا سابقا في مواصلات
البحرية و « الامبراطورية الخفية » التي أسسها هي
آخر مولود للجماعة بعد أن انفصل عن « الفرسان »
عام 1975 .

وتضم ميليشياه حوالي 2500 مقاتل يتوزعون على
سنة مخيمات تدريبية انتشرت في ولايات أخرى
بالإضافة الى الألباما حسبما صرح عضو مجلس النواب
عن ولاية ميتشغان السيد جوه كوينرز في الجلسة
المكرسة لمناقشة نشاطات الجماعة التي تنادي
بالعنف . وهذه الولايات هي كاليفورنيا

وكونيكتيكت وكارولينا الشمالية وتكساس
ونيو ايلا ند ، وهكذا فان بعث الجمعية وانتشارها لم
يقتصر على ولايات الجنوب التقليدية ، بل أضاف
ولايات جديدة ، ولعل هذا من أخطر المؤشرات على
امتداد التوتر العنصري واتساعه على الأرض
الأميركية .

وقد أطلق بيل اسم « ماي لاي » على معسكره
التدريبي تخليدا لذكرى مذبحة « ماي لاي » التي
ارتكبتها فرقة « القبعات الزرقاء » من الجيش
الأميركي في فيتنام وأبادت سكان القرية جميعا
فاستثارت ضجة عالمية واستنكارا واسعا . وهكذا
يرتبط العنف في ذهن منظمي هذه الجمعية لا ضد
الزنج فحسب ، بل ضد كل العروق الأخرى من
سكان آسيا وافريقيا والشرق الأقصى والشعوب
اللاتينية لأميركا الوسطى ، حيث تتواجد أقليات

مهاجرة منها ، تزاخم البيض على الفرص الاقتصادية في المجتمع الأميركي الذي أخذت موارد غناه تتقلص ومشاكله الداخلية تتسع وتعدد .

ويقول ويلكنسون : سوف ندافع عن أنفسنا بجميع الوسائل الممكنة .

هذا وقد اقتيد الصحافيون الى مركز التدريب معصوبي الأعين حتى لا يكتشفوا الطريق اليه ويدلوا السلطات عليه ، كما أن مقر المركز يتغير كل ثلاثة أشهر لكي لا تكشف السلطات أمره .

ويقول ويلكنسون : ان الحرب العنصرية حتمية ، وعلى الشعب الأبيض أن يستعد لها منذ الآن .

إن الهجمات المتزايدة على الزنوج ، ومنها قتل 22 طفلا في اتلانتا (جورجيا) ، واغتيال ستة من السود في بافالو (نيويورك) ، وحادث الاغتيال الذي تعرض له الزعيم الزنجي « فرنون جوردان » في الربيع

الماضي ، كلها تأتي في سياق البعث الأخير لقوى الجمعية وتزايد نشاط الامبراطورية الخفية .

وتؤكد الاحصاءات ان عدد أعضاء الجمعية اليوم لا يتجاوز العشرة آلاف ، والمناصرين حوالي المئة ألف ، وهي أرقام ضئيلة اذا ما قورنت بالأربعة الى ستة ملايين في العشرينات من هذا القرن عندما بلغت الجمعية أوج مجدها ، وكانت قادرة على تعيين أو اقالة أعضاء الكونغرس أو حكام الولايات المتحدة في مراكز نفوذها .

وقد حققت وزارة العدل في العام الماضي في 68 حادثة اغتيال وحرق واعتداء على السود قامت بها الجمعية .

ويتضح من هذه المعلومات ان العنصرية وفلسفة التفوق العنصري ما تزال ناشطة في الولايات المتحدة رغم أقلية المنتمين اليها . ويأتي دورها في الوقت

الحاضر لتغيير التركيب الإداري أو السياسي ، بل
للأرهاب والقمع الذي لا بد منه للمحافظة على
مصالح المحظوظين من البيض وامتيازاتهم الطبقية .

وثمة أرباب آخر في الولايات المتحدة هو أرباب
الفراغ الحضاري والانساني . ففي مدينة كنيويورك
مثلا ، والتي يبلغ عدد سكانها 12 مليون نسمة يرتبط
الإنسان كرقاص الساعة بالآلة الكبيرة ، لا يستطيع
منها فكاكاً ، ولا يقدر على الحركة خارجها ،
وأهميته الأولى والأخيرة هي في عدد الساعات
التي يعمل فيها . يشتري بيتا أو شقة بالفائدة ،
ويشتري سيارة بالفائدة ، ويشتري برادا وغسالة
نشافة وغيرها من أدوات المطبخ بالفائدة ، ويفرش
بيته بالفائدة ، ويبقى مدينا طيلة حياته للبنوك
والمؤسسات التجارية التي ترتعن وجوده وعمله حتى
الموت ، ثم يؤخذ منه ثمن البيت ثلاثة أضعاف سعره

الحقيقي على مدى ثلاثين أو خمس وعشرين سنة ، ولا يسدد ثمنه حتى يشرف على حافة القبر .

وتعلن شركات الطاقة والسيارات والمؤسسات المالية أرباحها السنوية بمئات الملايين بل بالمليارات ، كما تعلن احتكاراتها لقطاعات جديدة من الموارد الاقتصادية وأنواع جديدة من الطاقة : من البخار الى الكهرباء الى الفحم الى النفط الى الطاقة النووية والشمسية وتخضع البيئة الى شروط استثمارات قاسية تدمرها وتدمر امكانية العيش بسلام على الأرض .

حيال ذلك يشعر المواطن الأميركي بعدم القدرة على تحريك المؤسسات الاقتصادية المسيطرة أو التأثير عليها أو تغيير سياساتها الاحتكارية .

إن اهمال واستغلال شركة « ميتروبوليتان ماديسون » في مركز « ثرتي مايل ايلاند » في الثامن والعشرين من شهر آذار (مارس) 1979 ، وكاد أن

يؤدي الى كارثة حقيقية في ولاية بنسلفانيا الأميركية ، يؤكد حقيقة « ان ما تسعى اليه الشركات والاحتكارات في البلدان الصناعية الرأسمالية هو تحقيق المزيد من الأرباح ولو كان ذلك على حساب الآلاف من المواطنين الأبرياء » .

وهذا الحادث المروع كشف أيضا عن قضية خطيرة تضمنها الاعلان الرسمي الهادف الى طمأنة المواطنين والتخفيف من روعهم ، وهو « ان المركز النووي قد تعرض للتعطيل ثلاث مرات من قبل ، ولم يتم الاعلان عن ذلك في حينه .

وهذا يعني اعترافا رسميا بممارسة « القمع المستتر » ، وهو شكل من أخطر أشكال القمع ضد المواطنين في بلد يدعي « الديمقراطية » وزعامة « للعالم الحر » ، وفي فترة ولاية كارتر ب « بطل حقوق الانسان » . .

كيف وقع الحادث؟

بدأ حادث جزيرة « ثري ماييل » المركز النووي الذي أنشأته شركة « ميتروبوليتان ماديسون » الأمريكية ، بانطلاق إشعاعات مضيئة من فوهة المفاعل ، منذرة بحصول عطل في الصمام ، مما دعا أحد التقنيين الى اغلاق جهاز التبريد في الوقت الذي كان فيه ضغط المفاعل لا يزال مرتفعا ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع درجة الحرارة الى 670 درجة مئوية ، والى ظهور فقاعة من الغاز في قبة المفاعل ، وهذه الفقاعة أدت بدورها الى تعطيل جهاز التبريد الاحتياطي . ولم يلحظ حرس المركز النووي خطورة الموقف ، الا أنه أثناء الليل ، بدأ الموقف الأكثر خطورة وقلقا مع ظهور سحب من البخار الأبيض تنطلق من فوهات أربع مداخن ضخمة تقع في الجزيرة النووية المنشأة في وسط نهر سوكهانا والتي يبلغ طول كل واحدة منها مئة متر .

الكارثة لم تقع ولكن شبح الموت الذري يخيم :
أكثر من 1000 عالم نووي وفيزيائي عملوا ليلا
ونهارا لدرء وقوع الكارثة . . وشبح مدينة هيروشيما
اليابانية ظل يسيطر على سكان ولاية بنسلفانيا
الأميركية الذين تدافعوا مذعورين بعيدا عن
الجزيرة . . التجربة رهيبة وفريدة من نوعها بالنسبة
للملايين من الأميركيين المقيمين على الشاطئ
الشرقي الأميركي .

العنان للوقود النووي :

ماذا يعني الذوبان ؟ . . الذوبان يعني اطلاق
العنان للوقود النووي من دون أي مراقبة أو حماية ،
فينزل الوقود النووي الحار ويتسبب في الأرض حتى
يصل الى المياه الجوفية . ولو حصل الذوبان لوقع
انفجار بخاري نووي نتيجة التقاء المياه بالوقود النووي
الذائب ، ولكان ذلك أدى الى كارثة كبيرة ، وإلى

ضحايا تقدر بالآلاف ، والى عزل نصف ولاية
بنسلفانيا بسبب تلوث الماء والهواء والأرض .

وقد سلط هذا الحادث الأضواء على قضية سلامة
استخدام الطاقة الذرية . كما أثار ردود فعل داخلية
وعالمية .

فمعارضو الطاقة النووية ينظرون الى الحادث
باعتباره التصوير الواقعي للمخاطر والكوارث التي
يمكن أن يؤدي اليها توليد الكهرباء بالطاقة النووية ،
في حين يرى البعض ان توليد الكهرباء باستخدام
الذرة ضرورة لبقاء المجتمع الصناعي . والحادث كان
في رأيهم نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة أكثر مما
يرجع الى الاعتماد على الطاقة النووية . عند وصول
كارتر الى جزيرة « ثرتي ماييل » أعلن انه على رغم
الحادث النووي الأكثر خطورة في الولايات المتحدة لا
بد من اللجوء الى الطاقة النووية لسد حاجات أميركا
من الطاقة .

ويذكر هنا أن كارتر منذ انتخابه رئيسا للولايات المتحدة أدان سياسة التسلح النووي في العالم ، ودعا الى فرض حظر على قادة البلوتونيوم ، مصدر الطاقة النووية ، وتوج سياسته هذه عندما منع تصدير الأفران الذرية الأميركية ، على عكس فرنسا وألمانيا اللتين أسرعتا الى الاستفادة من ذلك ببيع مفاعلات ذرية الى جنوبي افريقيا وايران والصين والبرازيل بنوع خاص . وباستثناء فرنسا فان معظم الدول الشرقية .

وأعلن فيلي برانت المستشار الألماني السابق ان الحادث - الكارثة - الذي وقع في جزيرة « ثرتي مايل » يجب ان يكون حافزا لمراجعة كل القرارات المتخذة في سياسة العالم النووية .

تجربة بنسلفانيا كانت رهيبة ومن طراز جديد ، لأن العدو كان أيضا من طراز جديد . . عدولا يسمع ولا يرى ولا طعم له ولا لون . حادث بنسلفانيا كابوس

أرعب الملايين من المواطنين وسلط الأضواء على قضية جديدة هي : « بدائل الطاقة النووية » التي تحمل في طياتها رعب تفجر المدينة .

والمقابر النووية والكيميائية التي تحمل في فضلاتها المدفونة بذور الموت والسرطان والكساح وتشوه الخلقة والبشرة هي مأساة أخرى صامتة قبالة مأساة هيروشيما وناغازاكي المتفجرة من الاسقاطات الذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية .

هم الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الكسب والربح رغم الأموال الطائلة التي تتبرع بها للبحث الذي يؤدي الى مزيد من الاحتكار والسلطة الاقتصادية .

فهي تسيطر سلفا على موارد أشكال الطاقة وتستغلها وتحتكرها . وتدمر الانسان وذريته على الأرض في سبيل الكسب ليس أخلاقيا ولا يتفق مع

روح الحضارة والانسانية . لكن الانساني والاخلاقي ليس من اهتمام الشركات التي توقع الفرد في فخ العنكبوت الذي يهتم بالقانون والحرف .

الغاية هي جمع قوة الرأسمال في أيد محدودة بأدهى الأساليب الشرعية . فالرأسمال هو السلطة العليا ، يتحكم بالانسان عبر الشركات ، ويتحكم بالادارة والمؤسسات الفكرية والتربوية .

ان احلاف الصناعة والسياسة والعسكر حلقة جهنمية لا يمكن كسرها الا بصوت الحقيقة الذي يخترق الآلة ويعيد خلق الانسان .

ومما يشجع سلوك الشركات الاحتكاري هذا هو ان نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وان اختلفا من حيث المظهر فهما جوهران متفقان على السيطرة على العالم والاستيلاء على موارده الحيوية والاقتصادية . فالتغيير لا يمكن أن يحدث عبر الحزبين

الحاكمين الا في القشرة . اما في الجوهر فان المدن
الأميركية رغم وفرة انتاجها وبنيتها الاقتصادية نسبيًا ،
فان الأزمات النفسية والروحية هي في الأوج .

من هنا يفتش المواطن الأميركي عن حلول من
خارج الحضارة الأميركية . يحج الى الهند ويتلمذ على
مدارس « اليوغا » . . ينتمي الى نسخة أميركية
للوجودية الأوروبية ، ويطعمها بالتصوف البوذي
والاسلامي كحركة « الهيبين » ، أو يعبر عن ثورة
وجدانية سلبية كما في حركة « الشعراء المقهورين » أو
الغاضبين الذين يستمرون بنعي الحضارة الغربية كما
فعل تي . اس . اليوت في قصيدة « الأرض الخراب »
المشهورة ، أو يرهن نضاله بالأحزان الحاكمة ويصبح
جزءاً لا يتجزأ من النظام ، أو يدخل في الحركة النقابية
وحلزونات الكسب اليومي بتعداد الساعات وتعداد
السنات الاضافية فيموت بالحياة قبل الموت .

وهناك قول شائع بين الناس رغم التمسك بالقانون والنظام والاحتكام اليهما ، وهو ان هناك حكومة فوق الأرض ، وأخرى تحتها وهي دولة « المافيا » التي تسيطر سيطرة خفية وان لم تكن كاملة على كثير من المؤسسات المهمة ، بينها النوادي الليلية والقمار والسباق والرياضة والسينما . و « المافيا » قادرة على التسلل الى النقابات وغيرها من المنظمات والاشراف على حركة المخدرات وصناعتها التي هي شغل الولايات الشاغل .

ولـ « المافيا » اختصاصات الجريمة في الأساس ، ولكن المخدرات والقمار والرياضة ، وخاصة حفلات الملاكمة والمصارعة ، وما فيها من أموال طائلة ، جعلت « المافيا » تتسلل الى مراكزها والسيطرة عليها واحتكار مكاسبها وفوائدها .

وللمخدرات في حياة الأميركيين وظيفة مهمة ،

فهي تنقلهم على أجنحة « الملاك الأبيض » - وهو اسم لنوع من الحشيش - أو « السيدة جين » - أي الماريغوانا - أو الـ « اس - دي » . الى أجواء ألف ليلة وليلة لينسوا ضغوطهم النفسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية واحباطاتهم السياسية .

ويتم تعاطي الحشيشة والماريغوانا في طقوس « فانتازية » يمارسها المثقفون وغير المثقفين ، الى درجة ان بعض الولايات اجازت تدخين الماريغوانا ، لا الاتجار بها . فالمدخن لا يقع تحت طائلة القانون في حال تدخينها .

إن خطر الحشيشة يدمر الناشئة وخاصة الطلبة . اذ ان محركي تجارة الحشيشة من مافيا الخدر والجريمة ، يربون التلاميذ الصغار منذ المدارس المتوسطة على تعاطي الماريغوانا من عمر 12 سنة ، ويتدرجون بهم الى الحشيشة فالكوكايين فالأفيون . وينتجون زبائن

مدمنين لصناعة الخدر يريدون ان يهربوا من جحيم الحضارة المادية الى فردوس الخشخاش والحشيشة . فنشأت معاهد خاصة لانقاذ الناشئة من خطر الحشيشة الداهم المتلبس أشكالا وألوانا من حبوب ونشوق وغير ذلك .

وتدخين الحشيشة كثيرا ما يتخذ تعبير الرفض للمؤسسة الأميركية بكل تعقيداتها ووجوهها والثورة عليها سلبيا . ان تدمير الجسد كان منذ القديم احدى الوسائل التي يعبر فيها الفرد عن سخط الروح في الحضارات القديمة والحديثة . كما أن الجنس وممارساته المتحللة تأخذ تقريبا نفس المسار ، أي شيء يعبر عن النفس ويفرج عن ضغوطها لصالح الفرد الأميركي كأداة تعبير عن سخطه وعدم رضاه .

ان ارباب المؤسسات الصامت لا الناطق يستدعي هذه الممارسات : ففي كثير من الجامعات ابان الحرب

الفيتنامية الأميركية ، كان الطلاب والطالبات يقيمون حفلات يدعونها بحفلة « البيجاما » يأتون اليها بأرواب النوم والبيجامات وآلات المخدر والشراب الى الحرم الجامعي ، يمارسون « حرياتهم » بأقصى أشكالها ليعبروا عن سخطهم على هذه الحرب التي التهمت زهرة الشباب .

الا أن الفقراء والمسحوقين ينتمون الى حركات تقدم لهم الأمل والعزاء كحركة « جيمس جونز » التي أسسها رجل دين شاب من انديانا وانضم اليها كثير من الزوج والبيض على حد سواء . ان « معبد الشعب » الذي أسسه جيمس جونز هو في الأصل محاولة للخروج من الفراغ الروحي والحضاري ووضع حد للاغتراب والانفصام الفردي والعودة الى روح الجماعة والمحبة الانسانية ، كما انها محاولة لانصاف الفقراء والتعيسين اقتصاديا على قاعدة ايمانية دينية

وممارسات اشتراكية بدائية تجريبية في مجتمع رأسمالي .

لقد اضطر جيمس جونز الى نقل ادارة المعبد من مدينة سان فرانسيسكو بكاليفورنيا الى جزيرة « غويانا » هربا من المراقبة واجراءات القضاء التي أحس فيها قمعا وضغطا ، وطمع لاجراء مزيد من الاصلاحات الاشتراكية في جماعته فأسس جالية على أرض الجزيرة تحيا حياة تعاونية وتخضع للتربية الروحية الصارمة . الا ان جونز نفسه أشرف على أكبر حركة انتحار جماعي في التاريخ احتجاجا على قمع الحريات الفكرية والدينية والاقتصادية والارهاب السياسي والقضائي الذي مارسه عليه وعلى منظمته مؤسسات حكومية متعددة .

وتعدد الفرق الدينية ظاهرة في الولايات المتحدة كجزء من الروح العامة التي تعبر عن توقعها لسد الفراغ الفكري والروحي الذي يعانيه الافراد من جراء

سياسات الاستغلال والاستثمار والاحتكار الذي يفرغ حرياتهم من مضمونها الحقيقي ويبقيهم عاجزين عن اجراء أي تغيير حقيقي في التركيب السياسي والاقتصادي لمجتمعهم .

لذا فان حركة الخروج على المجتمع والثورة على انماط تفكيره الجاهزة وأجهزته ومؤسساته وتأسيس تعاونيات تنظم شتى شؤون الحياة الثقافية والتربوية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية نزعة ظاهرة في اجتماع الاميركيين ونشاطاتهم ورؤياهم الثورية للتغيير .

والآن سنحاول أن نلقي الضوء على جوانب أخرى من موضوع الارهاب الأمبريالي . . فلقد التزمت الولايات المتحدة من خلال تصريحات مسؤوليها ، بالتصدي لكل أنواع الارهاب ، ومحاربته بشتى الاساليب ، وفي أي مكان بالعالم ، واعتبرت ان

الارهاب هو ذلك الصراع الذي تخوضه شعوب العالم ضد النفوذ الاستعماري ، سواء أكان ذلك في الشرق الاوسط ، أو الشرق الاقصى ، أو في أميركا اللاتينية أو في أفريقيا .

ويفترض فيمن يرغب أن يحارب الارهاب أن يكون قبل كل شيء غير ارهابي ، وأن يبدأ بتقويم العالم من داره . فاذا كانت الولايات المتحدة تعتبر نفسها قدوة لدول العالم وشعوبها ، والمدافعة عن حقوق الانسان ، فماذا فعلت لحل مشاكل الشعب الاميركي الذي يرزح تحت ظلم الارهاب الداخلي ولا تقدر الادارة الاميركية على فعل شيء حياله ؟ ان هذا الراقع ان يدل على شيء ، فعلى ان شعبا يضطهد شعوبا أخرى لا يمكن ان يكون حرا . فهل الشعب الاميركي حر ؟ يجيب على ذلك وارنبرغر وزير العدل الاميركي الذي بدأ ناقوس الخطر محذرا من حزام الرعب الذي بدأ يطوق المدن الاميركية ويتساءل :

« ألسنا رهائن ضمن حدود المدن الحضرية التي صنعناها وبنيتها أيدينا ؟ » .

تجيب الارقام على هذا التساؤل وتدعمه . وهذه الارقام صادرة اما عن وزارة العدل ، أو هي احصاءات تقوم بها مؤسسات خاصة ، لكن أحدا في الولايات المتحدة لا يناقشها ولا يرفض أي رقم يرد فيها ، بل ان الشك في كونها مخففة هو السائد .

يقتل في كل 24 دقيقة انسان في الولايات المتحدة ، ويسطو البصوص على بيت كل عشر ثوان ، وتغتصب امرأة كل سبع دقائق .

هذا الامر ليس جديدا هناك . الجديد هو تفشي الاجرام في جميع الولايات ، وفي الارياف ، بعد أن كان مقتصرا على المدن التي يعاني سكانها من الاحباط . أما الحماية التي توفرها الحكومة الاميركية فهي أعجز من أن تقف بوجه التيار الجارف من أعمال

الاجرام والممارسات العنصرية التي أحالت حياة المواطن الى جحيم من الرعب المزمّن .

يقول شرطي أميركي يدعى جونسون : « ان الخوف من الجريمة يزحف نحو مجتمعنا ويصيبنا بنوع من الشلل البطيء ، ولا عجب في ذلك ، فلقد سمحنا لأنفسنا بالعيش كالحیوانات .. اننا نعيش خلف قضبان صنعها لنا اللصوص ، ونستعمل أقفالا كثيرة ومزاليج لاقفال بيوتنا ، كما نستعمل أجهزة للانذار ، ونذهب الى الفراش والى جانبنا مسدس محشو ، ثم نطلب بعض الراحة . هذا أمر سخيف بالفعل » .

وبسبب ذلك الرعب المتفشي ، يتسلح الاميركيون بالمسدسات كما لو أنهم لا يزالون يعيشون في ظروف الحرب الاهلية ، وحول هذا الامر يقول الدكتور جاك رايت من جامعة لويولا في نيو اورلينز : « بات

المواطنون يؤمنون بعجز رجال الشرطة عن توفير الحماية لهم » .

ولذلك السبب يشتري الناس كلاب الحراسة (لعلها تغني عن رجال الشرطة) وراجت صناعة الاقفال الالكترونية وأجراس الانذار ، وازدحت نوادي الكاراتيه بالمشاركين الراغبين بشكل آخر من أشكال الدفاع عن النفس ، وتوجه البعض للتدريب على الرماية استعدادا لأي مواجهة محتملة مع القتلة .

لقد باتت البيوت بما فيها من جدران وأبواب وأقفال لا تحمي ما تحويه من أثاث أو موجودات ثمينة ، ولذلك السبب ، توجد دائما لوائح طويلة لدى البنوك بأسماء الراغبين باستئجار صناديق الأمانات الحديدية . . لكن عليهم الانتظار طويلا قبل الحصول على واحدة منها .

وقد غدت أرصفة الشوارع في العديد من المدن

مرتعا للمجرمين الذين يدخلون الرعب الى نفوس المواطنين حتى في وضوح النهار . والخوف من جرائم الشوارع يغير من أسلوب معيشة المواطن . لكن ما هي الارقام والاحصاءات التي تبرر كل ذلك الخوف ؟ .

ان صحة الاحصاءات المتوفرة كانت دائما موضع شك لعدة أسباب . . فالعديد من الضحايا يتحاشون اللجوء الى رجال الشرطة أو لاجهزة الاعلام ، فلا يبلغون عما تعرضوا له من أعمال عنف . فبينما يتم الابلاغ عن جميع جرائم القتل ، تقريبا ، لا يتم الشيء نفسه حيال قضايا الاغتصاب . وفي بعض الاحيان يحاول رئيس قسم الشرطة التقليل من عدد الحوادث في دائرة عملياته حفاظا على مستوى معين كان قد وصله في حفظ الامن ، بينما يكون رئيس قسم آخر غاضبا من شحة المخصصات أو من قلة مساعديه من رجال الشرطة ، فيلجأ الى اعطاء صورة قائمة عن حالة الامن المتردية لكي يبرر طلب المساعدة .

الاحصاءات الاخيرة تظهر ان الجرائم في ازدياد مضطرد . ففي مدينة نيويورك وحدها ، وخلال فترة الاشهر الستة الاولى من عام 1980 ، زادت الجرائم بشكل جنوني ، وسجلت رقما قياسيا زاد بنسبة 60 بالمئة عن نسبة الجرائم في بقية المناطق ، وانتقلت المدينة الى المركز الثاني بعد أن كانت في المركز الرابع من حيث نسبة الاجرام . أما من حيث حوادث السطو فهي الاولى دون منازع . ففي عام 1980 قتل ما لا يقل عن 1814 مواطنا . واذا بقي ذلك المعدل على حاله ، فإن كل طفل من 61 معرض للقتل على يد المجرمين أو بمسدساتهم .

أما مدينة لوس انجليس فقد سجلت عام 1980 زيادة نسبية في عدد الجرائم : في حوادث القتل 27% والسطو المسلح 20% وسرقة المنازل 16% وحوادث الاغتصاب 10% .

وفي ميامي التي شهدت حوادث صدام واجواء
حرب فعلية بين رجال الشرطة والمباعد الكويين
وحوادث عنصرية ، يقرر رجال الشرطة بعجزهم عن
السيطرة على الوضع حتى بعد زيادة 100 عنصر من
الفرسان الذين أرسلوا للمساعدة من مقاطعة دايد ،
فزادت حوادث القتل بنسبة 60% عام 1980 في حين
زادت نسبة حوادث السطو 80% .

وأضافت مدينتا هيوستون وادالاس أرقاما جديدة
لتزيد من سواد الصورة المعروفة من ماضيها في أعمال
العنف . أما مدينة واشنطن فقد عانت من ارتفاع
نسبته 11% في جرائم القتل وحلت مدينة نيواورلينز
محل مدينة هيوستون من حيث كونها أكثر مدينة تجري
فيها حوادث قتل فمن كل 100.000 مواطن قتل 23
خلال النصف الاول من عام 1980 .

وطبيعي أن حوادث القتل والسلب لا تقتصر على

طبقة أو فئة معينة من المواطنين ، بل تطل الجميع .
ففي الضواحي حيث تعيش الطبقة الوسطى ، تضطر
الزوجة لترك منزلها والذهاب الى العمل الى جانب
الزوج ، الامر الذي يغري اللصوص بسرقة تلك
المنازل نهارا . وأولئك اللصوص من أبناء المنطقة من
صغار الشبان الذين يلجأون الى السرقة لمواجهة ارتفاع
أسعار « الماريخوانا » .

أما المناطق التي كانت تعتبر هادئة كالريف مثلا ،
فزادت فيها الجرائم عام 1980 بنسبة 13% . ولهذا
يخشى العديد من المواطنين من أهالي تلك المناطق
« العودة الى منازلهم ورؤيتها خاوية » على حد تعبير قائد
الشرطة روبيرت هوارد من مقاطعة تونكنز في أعالي
ولاية نيويورك الذي يضيف : « ان السطو على
البيوت بات أمرا نسمع به يوميا » . أما فيفيان فابر ،
وهي مواطنة ذهبت الى الريف لتعيش مع زوجها بعيدا
عن ضوضاء المدينة وطلبا لمزيد من الطمأنينة والعلاقة

الاجتماعية المفقودة ، فهي تقول : « لا نستطيع ترك منزلنا مطلقا ، وأتناوب وزوجي على حراسته . لقد تعرضنا للسرقة أول مرة ، ولم يكتفوا بذلك ، بل انهم داسوا بأقدامهم الموحلة جميع الاسرة ، حتى انهم لم يتركوا الثياب الموضوعة داخل الادراج النظيفة . انني أشعر أن الجميع يراقبوننا ، ولا أستطيع الخروج الى الحديقة دون اقفال البيت بشكل محكم » . وما لبث الزوجان فابر أن تركا منزلها وعرضاه للبيع .

ما مدى نجاح الشرطة الاميركية في اعتقال المجرمين ؟

حتى الان لم تستطع الشرطة اعتقال 27 من أصل كل مئة قاتل ، مازالوا طلقاء . أما الجرائم الاقل شأنا فان نسبة الذين يعتقلون أقل من : 59% في حوادث الاعتداءات الخطرة عام 1979 ، و 48% من حوادث الاغتصاب ، و 15% من حوادث السطو . وحتى لو

تم توقيف المشتبه بهم ، فان فرص معاقبتهم ضئيلة جدا . ففي مقاطعة كولومبيا مثلا ، لم يتمكن القضاء من اصدار عقوبات بحق ثلث عدد المعتقلين كما دلت على ذلك دراسة تمت بمساعدة 2418 شرطيا في سبع مدن ، وتقول الدراسة ان 5% من الموقوفين فقط صدرت بحقهم أحكام بنصف العقوبة المفروضة عادة . وأن 31% لم يصدر بحقهم أي حكم على الاطلاق .

اما بعد القاء القبض على المتهم ، فالمحاكمات لا تجري عادة بشكل سريع . بل ان تحديد موعد لها قد يتأخر الى ما بعد الحادثة نفسها بعدة أشهر ، وأحيانا يقتضي الامر اجراءات تأخذ عدة سنوات . هذا التأخير يخفف كثيرا من العقوبة المفترض اتخاذها بحق المذنب . فلو أن سيدة تعرضت للاغتصاب وحضرت بعد ثمانية أشهر الى المحكمة ، فانها حتما ستبدو بشكل طبيعي غير الشكل الذي كانت عليه عشية

الحادث مثلا . فلا يسمع القاضي صراخا ولا عويلا
ولا يرى ثيابا ممزقة ، وانما سيرى اشخاصا رسميين لا
يتحدثون الا اذا طلب منهم الكلام .

المدعي العام السيد جورج ديومييجيان يتحدث عن
ادوارد ايفيل الذي قتل طالبة في جامعة باكرسفيلد بأن
ضربها حتى الموت برجل طاولة . فمع أن ايفيل أحيط
علما بحقه في رفض الكلام دون وجود محام للدفاع عنه
(حسب قاعدة وقانون فيرندا) الا انه اعترف أمام
المحقق بجريمته وتنازل عن ذلك الحق . لكن محكمة
استئناف كاليفورنيا أسقطت الحكم الصادر بحقه
بحجة أن ايفيل طلب التحدث الى والدته ، لكنهم
منعوه وأنكروا حقه بذلك ابان فترة توقيفه . واعتبرت
المحكمة أنه لو استطاع التحدث اليها لما اعترف
بجريمته .

يضيف المدعي العام ديومييجيان : « ان قانون

ميرندا لا يتضمن حقا من هذا النوع ، أي التحدث الى الام ، بل التحدث الى محام . وهذا النوع من الحوادث والقضايا هو من سخرية القضاء ونظامه . اننا نواجه في كل مرة هذا النوع من البنود التي تطيل أمد المحاكمات . وعلى سبيل المثال ، هناك محاكمة جرت في ساكرامنتو (حول جريمة قتل) ، استمرت أربع سنوات وبسبب طول المدة انسحب الشهود ، الواحد تلو الآخر ، لانهم اضطروا للدلاء بشهاداتهم أكثر من 17 مرة وليس هناك من يقدر أن يوفر كل ذلك الوقت لمثل هذه الامور وليشاهد جميع فصول المحاكمة .

ومن الامور التي تعيق تطبيق القانون نظام الكفالة . اذ يدفع المجرم كفالة ، ويطلق سراحه مما يسمح له بتهديد الشهود احيانا ، أو ارتكاب جرائم أخرى لتوفير قيمة الكفالة التي دفعت له . والمفروض أن يكون نظام الكفالة لحماية البريئين من البقاء

بالسجن على ذمة التحقيق وليس لاطلاق المجرمين من
السجون . وفي هذا المجال ، يتبادل رجال الشرطة
والقضاة اللوم فيما بينهم .

وتتزايد الحاجة الى السجون مع ازدياد الجريمة .
ففي مدينة نيويورك سجون تتسع لحوالي 24 ألف
نزير ، ليس بينها سرير واحد شاغر ، حتى أن بعض
السجون تتحمل فوق طاقتها . أما مدينة فلوريدا التي
« تستضيف » أعلى نسبة من السجناء فهي بحاجة
لمبلغ 13 مليونا من الدولارات لبناء سجن جديد
وتجهيزه وإدارته .

ويعتبر ريتشارد ديلون - وهو مفتش في الشرطة - أن
أحد أهم أسباب تفشي الجريمة يرجع الى عدم توفر
أماكن كافية في السجون لاحتواء المجرمين ، مما يدفع
القضاة للقبول بتسويات لا تتوافق والعرف ، خاصة
في محاكم الاستئناف . أو لإصدار أحكام بقضايا لم

تكتمل شروطها ، أو للقبول بكفالات ضئيلة نسبيا ،
أ: حتمً، لاصدار أحكام مخففة من عقوبة السجن .

وباختصار ، فالنظام المتبع في موضوع الجريمة
والعقاب في الولايات المتحدة ، لا يمكن وصفه بأنه
نظام على الإطلاق ، بمعنى أن جزء لا يعمل من أجل
الكل بتوافق تام وبشكل فعال . وكل فئة من
الفئات ، من قضاة وشرطة ومحامين ومدعين عامين
وقيمين على السجناء ، تلقي اللوم على الأخرى
بسبب فشل ذلك النظام المتردي .

كل عشر ثوان تباع بندقية أو مسدس حربي في
أميركا ، أي ما يوازي زيادة سنوية مقدارها مليونا
قطعة الى القطع الموجودة بين أيدي الشعب ، والتي
يبلغ عددها 55 مليونا . أي أن ربع عدد أفراد الشعب
الاميركي يحمل أو يقتني سلاحا . ولا يوجد أي
التباس أو جدل حول هذه الأرقام .

وبعبارة اخرى ، ان أي شخص يملك 10 دولارات فقط يستطيع الحصول على قطعة سلاح وهذا السلاح المتوفر بين أيدي الاميركيين ، يحيل اتفه الصراعات الى معارك دموية أحيانا . فالنزاعات بين الزوج والزوجة غالبا ما حلت بواسطة المسدس الموجود داخل البيت . وقد دلت الاحصاءات أن نصف عدد المتزوجين القتلى صرعوا بسلاح موجود في المنزل .

عندما فرضت ولاية ماشوسستس اجراء يقضي بعدم حمل السلاح دون ترخيص ، وأمرت بفرض عقوبة على المخالفين تصل الى السجن مدة عام كامل ، انخفضت نسبة الجريمة بنسبة 55% في عام واحد . ولشراء مسدس في أميركا يكفي ملء استمارة فقط ، لكن هذا الامر يختلف من ولاية لاخرى . فحيث يمكن شراء سلاح في بعض الولايات بيسر كبير ، يصعب الحصول عليه في ولاية اخرى .

رغم ذلك ، فأمر كاتعش ارهابا داخلها ، ربما لا تعاني منه أي دولة في العالم . والخوف من الجريمة يزحف على المجتمع ويصيبه بالشلل البطيء ، والاميركيون باتوا يعيشون داخل أسوار سجن كبير اسمه الولايات المتحدة ، على أبواب مدائنها وفي شوارعها يقف القتلة واللصوص والارهابيون الذين يتحدث زعمائهم عن حقوق الانسان .

تقول الصبية السوداء لوريتا روس : « كنت عائدة من عملي في مصنع البيرة القريب من البلدة وكانت تصحبني أختي الصغيرة ديانا (16 سنة) توقف بنا باص المصنع على بعد أمتار من المحطة الرئيسية للبلدة ، ترجلنا منه لتأخذ باصا آخر يوصلنا الى المنزل . كانت الساعة الخامسة مساء وكانت أختي مرهقة وفجأة توقفت الى جانبنا سيارة يقودها رجل أبيض في حوالي الخمسين من عمره سألنا بلطف اذا كان باستطاعته أن يوصلنا الى المنزل ، وافقت أختي

على الفور لانه كما قالت يبدو في عمر والدي . جلست الى جانبه فيما جلست ديانا في المقعد الخلفي وكان المنزل يبعد عن المحطة حوالي 8 أميال ولكن بعد دقائق من انطلاق السيارة بنا كان السائق يأخذ طريقا مختلفا . وعندما سألته عن السبب قال انه يريد أن يتجنب ازدحام السير داخل البلدة . شعرت بقليل من عدم الراحة عندما لاحظت أنه يلقي نظرات طويلة على أختي الملقاة في المقعد الخلفي ، وفجأة قال : ربما كان من الافضل أن نمرح قليلا قبل الوصول الى المنزل . شكرته على الدعوة وتعللت بأن هناك من ينتظرنا ، ولكنه وهدوء مديده الى حزامه وأخرج منه مسدسا صوبه الى رأسي وهو يقول : انني لا أوجه دعوة بل أمرا وسوف ترضخين . . عقد الخوف لساني فيما بدأت أختي تبكي وقرب كوخ منزل في أحد حقول الذرة على مشارف البلدة أوقف السيارة وطلب منا أن نترجل منها .

وبعد أن تروي لوريتا السوداء (27 سنة)
وبالتفصيل كيف أمرها الابيض بخلع ثيابها داخل
الكوخ تقول : كنت قد عقدت العزم على الاستسلام
فالبدة مليئة بقصص الاغتصاب وبعضها قام به رجل
الشرطة من البيض ولم تكن هناك فائدة من الصراخ ،
فلن يصل الى نجدتنا أحد في هذه البقعة الخالية ولكنني
لم أستطع أن أحمل أنين أختي الصغيرة وهو يستلقي
فوقها كالحيوان فانتهزت الفرصة وقفزت لالتقاط
المسدس ولا أعرف تماما ماذا حدث بعد ذلك . كل ما
أذكره أنه كان ملقى أمامي والدماء تتدفق من ثغرة
واسعة في رأسه .

تتابع لوريتا في برنامج تلفزيوني وثائقي عرضته
القناة الخامسة في واشنطن الاسبوع الماضي : لقد قال
المدعي العام في المحكمة انني استدرجت السائق
الابيض مع أختي كي نسلب نقوده وأكد أنه لم تظهر
أي بصمة من بصماته على جسد ديانا وعندما قلت له

أنها استحمت بعد ذلك الشيء الفظيع فقد كانت تنزف قال المدعي العام : كان عليها أن تنزف في مركز الشرطة قبل أن تستحم وقد صدر الحكم بسجني 12 عاما أمضيت منها حتى الان خمس سنوات فقط .

ويعلق أحد القضاة السود ، مضيف البرنامج ، على الحادثة فيقول : في مقاطعة جورجيا - مسقط رأس الرئيس السابق كارتر - لم تستطع المحاكم خلال تاريخها كله ادانة أي انسان أبيض بتهمة اغتصاب فتاة سوداء باستثناء مرة واحدة قبل سنوات حيث استطاع القاضي اثبات التهمة ولكن بعد صدور الحكم احيل ذلك القاضي الى التقاعد بتهمة الشيوعية ومعادة أميركا .

وتضيف السيدة بيس وود رئيسة مركز رعاية المغتصبات في واشنطن : ان حوادث الاغتصاب ارتفعت بنسبة 45% في السنتين الماضيتين في العاصمة

وحدها ومن بين هذه الحوادث ألفي حادثة اغتصاب استهدفت الاطفال من الجنسين .

هذا وجه للمجتمع الاميركي يجعل من رواية « الجذور » لمؤلفها الاسود أليكس هيلي حقيقة معاصرة وليست تاريخية ولا روائية يعيشها المواطن الاميركي الاسود ما بين قطبي الاغتصاب في جورجيا وخنق الاطفال السود في اتلانتا ، اذا كان هناك من يذكر بعد جرائم اتلانتا التي بلغ ضحاياها حتى الان 28 طفلا .

أما مدينة اطلنطا الاميركية التي يشكل الزنوج ستين بالمائة من عدد سكانها فانهم منذ عامين يعيشون أجواء رعب حقيقي بسبب قاتل الاطفال المجهول الذي بلغ عدد ضحاياه 28 طفلا ومازال طليقا ، الامر الذي دفع محمد علي كلاي بطل العالم السابق في الملاكمة أن يخصص نصف مليون دولار لمن يكشف عن شخصية القاتل .

فهل صحيح ان القتلة الفعليين مجهولون كما تدعي
أوساط البوليس في المدينة ، لىحتاج الكشف عنهم الى
مكافأة مالية ضخمة كالتى أعلن عنها كلاي ؟ أم أن
هناك تواطؤا من قبل -السلطات المعنية يحول دون
تشخيص الجناة ، ووضع حد لهذه المجزرة الغريبة
المجهولة القرار التي بلغ ضحاياه حتى الان 28 طفلا ؟
غدت أطلنطا مسرحا لجرائم تفوق التصور . . .
يتحدثون هنا عن شخص غير طبيعي ، مختل عقليا ،
شخص ما جن جنونه ، منحرف ، يتلذذ بقتل
الاطفال (. . .) . هذا ما أشيع وأكد منذ البداية ،
وهو ما رددته الدوائر الرسمية .
ولم تكن هذه الحقيقة . فخلف هذا يقبع شيء ما
شنيع . . مرعب : سبق اصرار ، هدف ، برنامج ،
تخطيط هادف متقن . . وقبل كل شيء
فإن الجاني ليس شخصا واحدا بل مجموعة من
الناس .

شرطة اطلنطا ، وعلى اساس جملة من الدلائل ،
توصلت الى استنتاج رسمي : ان موجة قتل الاطفال
في المدينة هي من عمل « عدد غير محدود » من
المجرمين . وهؤلاء لا يقدمون على فعلتهم
بالمصادفة ، فهم يصطفون ضحاياهم واماكن
جرائمهم . . وباختصار ، ان المدينة تتعرض لهجوم
من « فرقة كوماندوز » من القتلة . . في المدينة ،
تصول وتجول « منظمة » من المجرمين . . .
ماهيتهما ؟ ولماذا ؟ ما هي أهدافها ؟ وبأية مبادئ
تسترشد ؟

ليست هناك حاجة للذهاب بعيدا لتلقي
الاجوبة . فمسلسل قتل الاطفال له قاسمان
مشتركان :

الاول : جميع الضحايا من أطفال الاقلية الملونة في
الولايات المتحدة - الزنوج .

والثاني : انتهاء هؤلاء الى عوائل فقيرة ، من مواطني الغيتو الزنجي .

القصة تبدأ قبل اثنين وعشرين شهرا ، وبالتحديد منذ 28 تموز 1979 . لتذكر جيدا هذا التاريخ . ليس فحسب ، لانه بدأت يومئذ موجة ذبح الاطفال . فحيثيات القضية كلها تشير باصبع الاتهام الى النظرة الساخرة واللامبالية من جانب المسؤولين في اطلنطا للمأساة التي بدأت اذ ذاك في الغيتو الزنجي .

في ذلك اليوم الصيفي المتوهج ، الخائق ، كانت احدى المتسولات تبحث في مذبلة على الطرف الجنوبي من المدينة . فلمست جسما - في البدء ، ظنت أنه حيوان نافق . . وكانت تلك جثة الفريد جيمس ايفانس ، آخر مرة شوهد فيها كانت قبل ثلاثة أيام . كان مخنوقا . . وفي جيب بنطاله عثر على ورقة بنكنوت من فئة الدولار . . وعلى مقربة خمسين مترا وجدت

الشرطة جثة ادوارد هوب سميث ابن الاربعة عشر عاما المفقود منذ خمسة أيام ، كان قد قتل بعبارات نارية .

في الخامس من تشرين الثاني عثر على ميلتون هارفي (14 عاما) مخنوقا . وبعد ثلاثة أيام عثر على جوزيف بيل (9 أعوام) مقتولا بنفس الطريقة .

بمركز المدينة وفي ناطحة السحاب الزجاجية يجلس ، بارتخاء ، موظفون واضعين أقدامهم على الموائد . . . لم يحصل شيء . . الاطفال المقتولون في الغيتو؟ انه لامر عادي (. . .) . هكذا هي الحياة هناك بعيدا على الطرف الجنوبي من اطلنطا ، « لدينا ست الى سبع جرائم قتل أطفال سنويا » ، علق براون مدير شرطة البلدة ، ليس هناك ما يدعو للقلق (. . .) .

ومع اطلالة العام 1980 عثر في البارك على جثة

موثقة لطفلة بسن اثني عشر عاما ، انجيلا لاناير .
قتلت خنقا ، كانت أمها تتردد يوميا على دوائر
البوليس ، تتوسل : افعلوا شيئا . ابنتها هي الضحية
الخامسة في مسلسل الاجرام . طردوا المرأة من مركز
البوليس وعندما بكّت ولم تشأ أن تنصرف ، هددوها
بالتوقيف . ان هذا هو الطفل الخامس فقط ، قال
ضابط الشرطة ، لدينا هموم اخرى ، من ذا الذي
تسول له نفسه قتل أطفال الشحاذين ؟ سأل العريف
باستخفاف ، فهم لا يملكون حتى نقودا . .

وفي اليوم التالي اختفى جيفري ماتيس . وهنا في
مختبرات الشرطة يجري الاطباء الشرعيون فحوصا
لمعرفة ما اذا كان الهيكل العظمي الذي عثر عليه في
غابة فولتون هو خاصته .

في آذار شكلت بعض العوائل الزنجية لجنة لردع
جرائم الاطفال . . ولم تتحرك الدوائر الرسمية ، بل

أصرت على الاستخفاف واللامبالاة . .

وفي الثامن عشر من الشهر نفسه ، وبطعنة سكين قتل أريك ميدل بروكس (15 عاما) وبعد ثلاثة أسابيع فقد كريستوفر ريتشاردسن ذو الـ واحد عشر عاما . أما في حزيران فقد قتل طفلان . الطفلة لاتونيه ويلسن (سبعة أعوام) لم يعثر على هيكلها العظمي الا في تشرين الاول أما هارون ويج (عشر سنوات) فوجدت جثته قرب سكة الحديد خارج حدود المدينة . وفي 7 تموز قتل انتوني كارتر (تسعة أعوام) بطعنة خنجر .

ساد التوتر ، واثارت نائرة الفقراء الزنوج ، وفي الغيتو أعلن الاستنفار ، ودبت الحياة حتى في شرطة اطلنطا . أحد عشر قتيلا ؟ . لقد بلغ السيل الزبى . . . أخيرا ، وبعد عام ونيف من الاخذ والرد والتشكيك اعترفت الدوائر المسؤولة بوجود قاسم مشترك بين كافة الجرائم .

وفقط عندما عثر في ايلول على كليفورد عمانوئيل
جونس (13 سنة) مخنوقا ، أعلن مفتش الشرطة
(براون) « سنعمل أربعا وعشرين ساعة يوميا وسبعة
أيام في الاسبوع للبحث في هذه الحالات » ، اذن ،
تطلب ان يمر اكثر من 13 شهرا ، وأن يقتل 13 طفلا
لتشرع الدوائر المختصة في المدينة بالتحقيق والبحث
الجديين .

وفي خريف العام الماضي فقد ابن العشرة أعوام ،
دارون كلاس وخنق جارلس سטיפان (12 عاما)
وقضى خمسة أطفال نحبهم على اثر انفجار السخان
الغازي بمدرسة للزئوج (13 تشرين الاول) ، يصير
البوليس ، الى الان ، على ان الحادث كان قضاء
وقدرا ، وليس ثمة علاقة بينه وبين جرائم قتل
الاطفال ..

آخر ضحية في العام 1980 كان طفلا عمره 9

سنوات - هارون جاكسون - وفي كانون الثاني من العام الحالي خنقوا ألوبيه غينز (14 سنة) ، وتيري لورنزويو ، وفي نهاية شباط دفن باتريك باليدتزر ، وفي نهر (كاتا هوتشي) عثر على جثة شاب زنجي آخر . .

ولم يمض سوى يومين على انفضاض المؤتمر الصحافي الذي اعلن فيه محمد علي كلاي عن مكافأة النصف مليون لمن يكشف عن أسرار هذه الجرائم ، عثر في الاسبوع الماضي على جثة الضحية رقم 27 في هذا المسلسل الدامي (وليم باريت - 17 عاما) .

والضحية 28 عثر عليها في 24 أيار الماضي ، والمفارقة ان البوليس اتهم مصورا فوتوغرافيا زنجيا بارتكاب الجريمة . الا أن التهمة لم تشمل الضحايا الآخرين .

الظلام يخيم على اطراف مدينة اطلنطا . ارباب

العوائل المنهكون يوصدون الابواب ، العديد منهم يتفحصون سلاحهم ويحشون مسدساتهم ، يهيئون خناجرهم وهراواتهم . يخرجون أحيانا في طلعات بحث واستقصاء منظمة . يعينون الحراسات . ويفتشون الحقائق العامة ، ولا يفوتهم البحث في المزابل والسواقي والازقة القذرة بين البيوت الفقيرة .

وفي السابعة مساء من كل يوم تتطعم محطات الاذاعة والتلفزيون بثها ليعلن المذيعون بنبرة حزينة : « الساعة هي السابعة ، يبدأ الان حظر تجول الاطفال في مناطق مدينة أطلنطا » سيارات البوليس تطلق احيانا اشارتها الضوئية ، ومن مكبرات الصوت فيها تحذر « ممنوع تجول الاطفال . . تأكدوا في ما اذا كان أطفالكم في البيت . . بلغوا البوليس عن أية معلومات مستجدة » .

وأحيانا ، يرى المرء سيارة شرطة وقد صفت

بسرعة البرق قرب رصيف أو مكان منزول لتفتيش أحد المارة ، أو على تقاطع الطرق لتفحص سيارة مشتبه بها . وهكذا تبدو المدينة وكأنها في حالة حرب . الجميع متشنجون وكأن قصفا على المدينة وشيك . ما عاد هناك من شيء يمكن أن تدعوه طبيعيا ، وعلى سترالات التلفون في محطات البوليس يجلس العاملون بانتظار أن يرن جرس التلفون ليعلن أن أحدهم لم يعد الى البيت . .

لماذا يقتلون أطفالنا ؟ لم يعتدون علينا ؟ من ذا الذي يرتاح لقتل الاطفال السود . . . والشرطة ، ما هي فاعلة ؟

ما من مجيب ، لكن الجميع يشعرون ، والكثيرون يرون أنه في اطلنطا يحدث شيء مرعب شيء تعدى الحدود ، حدود ما لم يحصل في الولايات المتحدة حتى الآن ، وبدأت الحرب العنصرية ؟ . هذا ما يتردد في اطلنطا اليوم ، وبصوت عال . . .

ديفرنند جوزيف لورتي ، واحد من أبرز زعماء
الحركة السوداء في الولايات المتحدة ، طرح في مقال
نشرته صحيفة « الاطلنطا كونستيتوشن » سؤالاً : هل
ثمة علاقة بين قتل الاطفال في اطلنطا وبين اعدامات
الاميركيين السود في الاجزاء الاخرى من البلاد ؟
وعدد مدن بوفالو ونيويورك ، انديانا بوليس ، وسالت
ليك سيتي وغيرها . حيث قتل العديد من الزوج .
ومثل بالبعض منهم الى حد ان فصل قلبي اثنين منهم
عن جسديهما . وأشار باصبع الاتهام الى
كو-كلوكس - كلان ، وغيرها من المنظمات
العنصرية والفاشية التي تطلق التهديدات علنا باشغال
الحرب العنصرية .

ديفرنند لورتي تساءل « هل أن اطلنطا يا ترى هي
المكان المقصود من حيث قررت المجموعات الحاقدة
هذه ان تبدأ حربها العنصرية ؟ » . نفس السؤال كره
العديد من الزعماء السود في الصحف والاذاعات

والتلفزيون ، داعين الى التأهب والحيلة ، فهم يرون أن قتل الاطفال الاطلنطيين السود هو بمثابة النار الملامسة لبرميل من البارود .

ولا يستبعد أي شخص في الولايات المتحدة علاقة الصليب المشتعل ، شعار كوكلوكس كلان بمذابح الاطفال في اطلنطا . وهذه الصلبان اليوم تنتشر في الولايات المتحدة بسرعة كما ينتشر الطاعون . مرض معد ، كانت أجنته دوما تعشعش في رحم المجتمع الاميركي ، العنصرية ، الكراهية والحقد ، التعصب الديني ، سياسة « السلسلة » والهرابة والبندقية . . .

بعد عام ونيف من « التحقيقات » ، اكتشفت شرطة اطلنطا ان ما يحدث في هذه المدينة هو قتل جماعي . وخلصت الى نظرية « القاتل المجنون » . . . بيد أن الحقائق المتوفرة وجرائم القتل اللاحقة ، فضحت زيف هذه النظرية .

فلقد لقي الاطفال حتفهم اما خنقا او اختناقاً ،
وبطعنة سكين أو قتلوا ضرباً ، أو باطلاق الرصاص ،
وعثر على جثثهم في مختلف أطراف اطلنطا وليس فقط
في المنطقة الجنوبية الغربية الفقيرة منها . يضاف الى
ذلك ، ان مدير مختبر الاجرام في ولاية جورجيا
الدكتور هيوارد أعلن ان لديه أدلة قاطعة تثبت ان
الجرائم المذكورة تتجمع في قضية واحدة ، وفي نفس
الوقت تفندت تماما ان يكون المجرم شخصا واحدا .

هذا وقد عثرت الشرطة على عينات من القماش ،
الدماء ، وأثار وغيرها من الشواهد الدامغة ، التي
بقيت طي الكتمان حتى الساعة ، تشير الى أن مجموعة
القتلة لا بد وأن تكون كبيرة العدد « خمسة أشخاص »
على الأرجح . . .

وبعد ، هل ان الجهاز البوليسي - المباحثي
الاميركي ذا الشهرة الواسعة عاجز فعلا عن كشف

« غموض » قضية كهذه ، وخلال فترة من الزمن
تقرب العامين ؟

هل يحتاج بلد السي آي أي والأف بي آي ، بلد
« حقوق الانسان » و« المكافح الاول » ضد
« الارهاب » ، زعيم العالم « الحر » ، الى مكافأة
محمد علي كلاي لتهز مشاعر القائمين عليه فيشحنوا
الهمم للقبض على قتلة 27 ضحية معظمهم من
الاطفال ؟ أم أن هناك « نوعا » من التواطؤ بين
السلطات المحلية - البوليسية بالذات وبين العصابات
العنصرية والفاشية ، لا سيما عصابات كوكلوكس
كلان الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة
الاميركية ؟

الوضع في المدينة متوتر والحى الزنجي فيها يقترب
من نقطة الغليان ، يذكر بانتفاضة (غيتو) ميامي قبل
عام ونيف عندما أخلت المحكمة وفاض خمسة من

أفراد الشرطة كانوا قد قتلوا احد الزنوج .

من الضرورة أن تتوصل دوائر الشرطة الى نتيجة . . . محافظ اطلنطا جاكسون وحاكم جورجيا باسبي يريان في موجة تقتيل الاطفال هذه « قطرات » ، ويتساءلان بقلق : أي من هذه القطرات ستكون الاخيرة ؟

البعض تراوده المخاوف من أنه من أجل امتصاص نقمة الرأي العام ستلصق التهمة بشخص « معتوه » تركب برأسه كافة الجرائم . . لكن حل المشكلة لا يكمن في ايجاد مذنب ما بأي ثمن ، بل هو وضع حد للمجزرة .

الحاكم والمحافظ يبعثان بدعوات ملحة الى واشنطن ، الى الرئيس ريغان ، ينشدان المساعدة والمال لسد تكاليف التحقيقات ، ويطلبان متخصصين في التحقيقات الجنائية وتعزيزات لطاخم الشرطة في

المدينة ليتسنى تفرغ المزيد من الرجال للبحث والتنقيب . لكن يبدو أن لديهم هناك في واشنطن هموما أخرى . صحيح أن الـ (مكتب التحقيقات الفدرالي) بعث الى اطلنطا كلبا ممرنا وبضعة وكلاء لكن هذا لم يجد نفعاً ...

رونالد ريغان ، الرجل الاول في البلد الذي تنخره جرائم القتل العنصري لا ينس حول الموضوع بينت شفة . فهو لا يرى حاجة للحديث عن القضية . شأنه شأن سلفه كارتر ابان مذبحه السود في ميامي على يد الحرس الوطني وتتجمد على شفاه الساسة الاميركيين كلمات الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية ، عندما يطلق المحلفون البيض سراح مرتكبي الجرائم العنصرية ، كما الحال في غرينسبور في كارولينا الشمالية ، أو عندما تسدد النار على السود في الشوارع أو حين يرسل الى ماوراء القضبان الملونون الاميركيون المكافحون ضد الاضطهاد والقسر .

لنتذكر فقط قضية « عشرة ويلمنغتون » ومأساة بنيامين جافيس . . . ولكننا سنكون منصفين ، فهم في البيت الابيض على علم بجرائم اطلنطا ذلك أن (بوش) نائب الرئيس بعث باسمه وباسم ريغان « تعزية من الاعماق » الى العوائل المنكوبة في اطلنطا .

كاميلا بيل ، والدة الضحية الرابعة ، تعمل في حركة الدفاع عن حقوق الانسان في اطلنطا ، خاضت صراعا مريرا مع دوائر الشرطة فقط من أجل أن يشرعوا بالاهتمام بحالات اختفاء وقتل الاطفال من الاحياء الفقيرة . لكنها لم تحصد سوى المزيد من الحرقة . . . ساعدت أمهات وعوائل الضحايا في مراجعة الدوائر المعنية ، وقادت وفودا جماعية الى مراكز الشرطة كتبت في الصحف وتحدثت في الاذاعات والتلفزيون ، « ما من أحد يريد الاصغاء لنا ، تقول المسز بيل أهملتها الدوائر الحكومية لانها أيضا من الفقراء ، والانكلي . . . زنجية . . فهؤلاء

لا يساهمون بأموال لصناديق الحملات الانتخابية ولا يمتلكون مصانع ولا مصارف أو صحفا ، أو أيا من الممتلكات المادية التي تكسب الاحترام وتوخي بالاهمية وتجلب النفوذ والجاه في بلد « الحرية » .

تقول المسز بيل « ان اثاره الاهتمام بأطفال الغيتو يتطلب جهودا مضنية » ، وترى أن « أطفالهم (على العكس من أغنياء البيض) هم الشيء الوحيد الذي يمتلكونه في الدنيا » .

لقد عاشت اطلنطا مرة ، في القدم أيضا ، حربا أهلية ، ففي العام 1864 سحق جيش الجنرال شيرمان دفاعات مالكي العبيد الواهنة ، واخترق المدينة واجتاحها مخلصا وراءه أرضا يابا ، في واحدة من أسرع العمليات العسكرية الخاطفة في التاريخ .

ويقينا أن الجنرال شيرمان عمل نهبا في أصقاع جنوب جورجيا لكن مشهد خراب اطلنطا ظل منقوشا

في كتاب « الجنوب ضد الشمال » .

لقد تغيرت أطلنطا كثيرا ، أو يشاع أنه بفضل الجنرال شيرمان لم تعد في المدينة ولا حتى بناية واحدة بعمر مائة عام . . . في المركز انتشرت ناطحات السحاب الزجاجية هرمية واسطوانية الاشكال . يحتلها رأس المال المالي ، وادارات الصناعات الالكتروتكنيكية ، اطلنطا تنمو وتزدهر ، والاميركيون فخورون بمدينتهم الحديثة . وأفقيا باتجاه الغابات حول اطلنطا ، وبدون تخطيط واذون معمارية ، تزحف أحياء الفقراء جنوبا وغربا . أحياء مهملة لا أحد يتحدث عنها ، وهي غير مؤشرة حتى على الخرائط السياحية فهي اذن لا تدرج بين « جماليات » واحدة من أحدث مدن الولايات المتحدة .

في اطلنطا عمل مارتن لوثر كينغ ، الزعيم الشهير

لحركة حقوق ومساواة السود في الولايات المتحدة .
اغتيال في ممفيس ودفن في اطلنطا . وعلى شاهدة قبره
في (ابنيرز بابتبست جيرج يارد) نقشت آخر كلمات
لهذا المناضل العنيد من أجل المساواة بين البشر ، فيها
الكثير من الحرارة والمرارة واليأس وفقدان الأمل ،
لكنها ، في المقام الاول ، تتهم :
« وأخيرا ، أنا حر » .

الْقَضَائِمُ

الارهاب الامبريالي
ضد حركات التحرر الوطني

الارهاب الخارجي ضد حركات التحرر الوطني ،
والارهاب الداخلي وجهان لعملة واحدة هي
الامبريالية الأميركية ، فالارهاب الدولي واعتماد
القوة في السياسة الخارجية يقتربان منطقيا بالارهاب في
حياة الولايات المتحدة الأميركية الداخلية . وتفشي
الاجرام وقمع القوى الديمقراطية .

إن « تجار الموت » - وهي التسمية التي تطلق في
الولايات المتحدة على منتجي الأسلحة النارية
الخفيفة - يسعون لكي لا يتخلفوا عن « أخيهم
الأكبر » ، المجمع الصناعي - العسكري ، حيث
يجري التلاقي بين نهج الولايات المتحدة السياسي
الخارجي العدواني والعنف الداخلي ، وبين الارهاب

الدولي والارهاب باعتباره غمطا للحياة .

من السلفادور بدأت الادارة الأمريكية « حملتها الصليبية » ضد حركة التحرر الوطني وضد التغيرات التي لا توافق أهواءها في العالم الثالث . لقد لجأ البيت الأبيض الى الارهاب الدولي ، وهو الصيغة العصرية لسياسة « فرق تسد » - بوصفه الأداة الرئيسية لتغيير ميزان القوى على الساحة العالمية لصالحه . وتمثل خاصيته المميزة في الاستفزاز الواسع النطاق للأنشطة العدوانية من جانب بعض البلدان ضد بعضها الآخر وفي التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول المستقلة .

ونتيجة لذلك ظهرت مناطق مجاهدة في الهند الصينية وفي الشرق الأوسط وفي القرن الافريقي وفي مناطق أخرى من العالم الثالث .

ويعتبر الأمريكيون أن من الأسر في الوقت الراهن

ازاحة أعدائهم بأيدي جيران هؤلاء الأعداء . ان استفزاز التوتر يعتبر الطور الأول لسياسة الارهاب الدولي . وبعد وصول الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الهدف تشرع على الفور في دخول الطور الثاني وهو سباق التسلح وانشاء القواعد ورؤوس جسور عسكرية لها .

وتلجأ الولايات المتحدة أكثر فأكثر الى تكتيك استخدام الصنائع كأداة للارهاب الدولي . وتدل على ذلك الأطماع التي تستهدف الدول الأخرى الواقعة ضمن « القوس » الممتد من الهند الصينية حتى جنوب افريقيا . وتجدر الاشارة الى أن حكومات دول أخرى تقوم في حالات عديدة بتنفيذ ارادة واشنطن بصورة مكشوفة . فقد جرت عملية الارهاب الدولي هذه - التي لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية -

تحت ذريعة وقحة هي « تلقين درس » للمجارة غير المطيعة . وأسفر هذا العدوان عن ضحايا بشرية هائلة وألحق بفيتنام خسائر مادية فادحة . وتحمل واشنطن مسؤولية مباشرة بلا شك عن هذه العملية الارهابية الكبيرة الابعاد لأن بكين حظيت غداة التدخل في فيتنام - بمباركة واشنطن .

في السنوات الأخيرة تقوم واشنطن بتشكيل وتدريب فلول عصابات نظام بول بوت الدموي وتزويدها بالأسلحة والذخيرة وحثها على القيام باستفزازات مسلحة ضد كمبوديا . وفي هذا النشاط تمكن المغامرون من ايجاد أعوان لهم . اذ يجري حاليا ، وعلى نطاق واسع استخدام أراضي تايلاند كرأس جسر للقيام بغارات مسلحة على كمبوديا . ولا تزال تايلاند - العضو السابق في حلف سياتو المقبور - تظفر بخطوة خاصة لدى واشنطن . اذ تخطط ادارة ريغان لمضاعفة برنامج المساعدة العسكرية لبانكوك

وصولا بقرض التوريدات العسكرية الى 300 مليون دولار .

ويعر القوس الأمريكي للارهاب الدولي بصورة جلية عبر الشرق الأوسط . وهنا تبرز من جديد الشخصيات الصنيعة متمثلة في حكام اسرائيل بالمقام الأول . فقد جعل نظام مناحيم بيغن جنوب لبنان هدفا لغاراته المسلحة المتواصلة التي تودي بحياة الأبرياء من النساء والأطفال . فمند وقت مثلا وفي قرية كفور وحدها حيث يعيش بضع عشرات من السكان قتل 12 شخصا خلال أسبوع واحد ودمرت جميع البيوت تقريبا .

وليس سرا أن جميع الادارات الأميركية تساعد اسرائيل وتتغاضى عن أعمالها وتشجع بالتالي العساكر الصهيونية على القيام بخطوات عدوانية جديدة . ومن هنا نرى أن واشنطن تتحمل مسؤولية مباشرة عن

الارهاب في الشرق الأوسط بنفس القدرة التي تتحمله
تل أبيب .

وتنطوي على مكائد واضحة نية واشنطن المعلنة
بشأن رفع الخطر المفروض منذ خمس سنوات على
تقديم المساعدة الأمريكية الخفية أو العلنية الى تكتلات
المتمردين في أنغولا . اذ ان عصابات « أونيتا »
المسلحة التي يجري تشكيلها في أراضي ناميبيا المجاورة
والتي تتمتع اليوم برعاية واشنطن ومساعداتها أثبتت
أنها من أقسى العناصر القمعية القائمة بالاغارة على
انغولا .

ويتعاضم باستمرار قلق الدول المطلة على المحيط
الهندي وخاصة بعدما علمت أن البنتاغون قد سرع في
نقل الأسلحة النووية الى قاعدة ديبغو غارسيا وبدأ
بتنفيذ خطة خمسية لبناء وتحديث قواعد العسكرية في
المنطقة يخطط لانفاق أكثر من ملياري دولار على
انجازها .

كل هذا يجري مصحوبا بضجة مفتعلة حول « ردع التغلغل الشيوعي » في دول العالم الثالث . بيد أن الحقائق تفضح رياء واستهتار الادارة الأمريكية الجديدة التي تسعى لاسدال ستار من الأكاذيب على مخططاتها الرامية الى التدخل المسلح في مناطق العالم التي ترى الامبريالية الأمريكية انها تشكل تهديدا لمصالحها .

هذه الحقيقة لا تتجلى بوضوح من موسكوفحسب بل وكذلك من عواصم الدول الأخرى بما فيها عواصم الدول النامية . بهذا الصدد ذكرت صحيفة « السفير » اللبنانية أن الحملة التي يجري تأجيجها بصورة مفتعلة لمكافحة ما يسمى « الارهاب الدولي » اغما ترمي الى « تبرير » قيام واشنطن بتنشيط تحضيراتها العسكرية في مختلف مناطق العالم . وتضامن صحيفة « أمة » الإيرانية مع زميلتها العربية مؤكدة أن هذه الحملة الدنيئة ترمي في الحقيقة الى المحافظة

على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للامبريالية
الأميركية .

ويؤكد هذه الفكرة أيضا الكثير من المراقبين في
الدول النامية والاشتراكية مشيرين الى ناحيتين
رئيسيتين أولهما أن عمليات الارهاب الدولي التي
تمارسها واشنطن في البلدان النامية - اضافة الى ما تم
اعلانه من مخططات جديدة لتقديم المساعدات الى
الثورة المضادة في افغانستان وكمبوديا وأنغولا - ليست
سوى انتهاك فظ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم
المتحدة . والثانية أن واشنطن - على حد قول حكومة
أفغانستان - « تحاول تغيير ميزان القوى في العالم
لصالحها وانزال ضربة سياسية الانفراج وتسريع
سباق التسلح وتهديد استقلال وسيادة الدول
النامية » .

وفي الآونة الأخيرة كثيرا ما دار القول عن « قوات

التدخل السريع » التي اقترحت الولايات المتحدة الأميركية تشكيلها ، انطلاقا من الخوف الذاعر على النفط في الخليج ، وامتدادا ، على المصالح الغربية المختلفة ، في ساحات شتى تنفتح في آفاقها ثغرات تنذر بتقويض مرتكزات تلك المصالح . الأمر الذي يخشى معه أن ينهار ذلك البناء الضخم الذي أعلته ، مدماما ، سواعد شعوب العالم الثالث ، عبر قرنين ونيف من الزمن . واذا ما تعاصى ذلك البناء على التقويض ، فانه يخشى ان تسكنه مصالح معادية أخرى ، فيكون الأمر أكثر ايلاما ، وأشد خطرا .

فما هو المكان الذي يحتله تشكيل « قوات التدخل السريع » هذه في منهج الحكم ، في البيت الأبيض ، في ظل ادارة الحزب الجمهوري ، بزعامة الرئيس رونالد ريغان ؟

يوم كانت أخبار الحرب الثورية التي تخوضها جبهة

« فارابونديو ماري للتحرير الوطني » في السلفادور ،
تتصدر الواجهة في وسائل الإعلام كافة ، رشح من
أوساط « البنتاغون » أن هناك ستين مستشارا عسكريا
أميركيا في السلفادور ، بمن فيهم الثلاثة عشر من ذوي
« القبعات الخضراء » الذين فصلوا من منطقة قناة بنما ،
ليتولوا أعمال تدريب القوات العسكرية ، والميليشيات
اليمينية ، للمجلس العسكري الحاكم ، يضاف الى
ذلك الكميات الضخمة من السلاح والذخائر ،
والأعتدة العسكرية .

وقد مثل وزير الخارجية الأمريكي ، الجنرال
الكسندر هيغ ، أمام الكونغرس ، وبحوزته « الأدلة
القاطعة » على تزويد الاتحاد السوفياتي وكوبا ، الثوار
السلفادوريين بالسلاح قائلا لمن يعينهم الأمر ان
الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة
المحاولات الرامية الى فرض نظام شيوعي في أميركا
الوسطى ، وفي الوقت الذي رفض فيه هيغ الاتهامات

الموجهة اليه بجر البلاد الى « فيتنام أخرى » في السلفادور كان أحد معاونيه يقر بان الوجود العسكري الأميركي ، هناك ، قوامه « فريق لتخطيط العمليات من ذوي الاختصاص بمقاومة الارهاب » .

و « مقاومة الارهاب » هو التعبير الذي يلخص الأوليات العسكرية الأميركية ، أثناء الحرب الفيتنامية ، عندما كانت حرب رجال العصابات تجتذب الولايات المتحدة الى مزيد من التدخل ، وبوتيرة متسارعة ، في جنوب شرقي آسيا ، وبانتهاء تلك الحرب ، لم يغب تعبير عسكري عن التداول والاستعمال بمثل السرعة التي غاب فيها تعبير « مقاومة الارهاب » .، فعمدت واشنطن ، آنذاك ، الى انتهاج سياسة خارجية جديدة تعتمد « المفاوضات ، وعدم التدخل » مبدأ ومنطلقا . وبدلا من أن ينصب الجهد على حرب العصابات ، وعلى أشكال الصراعات الأخرى غير النظامية ، فقد أولى البنتاغون عنايته الى

بعث النشاط في أجهزة حلف شمال الأطلسي ، وإلى أولويات أخرى « لما بعد فيتنام » .

أما اليوم ، وقد احلت ادارة ريغان مواجهة الخطر المنبعث من الحروب الثورية في بلدان شتى من العالم الثالث المرتبة الأولى ، فقد استعاد تعبير « مقاومة الارهاب » سابق عهده في التداول والشيوع .

ومن مدلولاته التي تواضع عليها مستشارو الرئيس الأميركي الأسبق ، جون كيندي ، اتخاذ 1/4 الاجراءات العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية لقهر حركات التحرير الوطني في العالم الثالث ولوضع تلك الاجراءات موضع التنفيذ ، فقد أنشأ « البنتاغون » مجموعات من « الفرق الخاصة » . تشكلت من القوات الخاصة بجيش البر (وشاعت تسميتها « بالقبعات الخضراء ») والكوماندوس البحري ، وقوة العمليات الخاصة لسلاح الجو ، وقد

استخدمت هذه الوحدات الخاصة في بضعة عشر بلدا ، ولا سيما في بوليفيا ، وغواتيمالا ، وهندوراس ، واندونيسيا ، وتايلاند ، والفيليبين .

وبعد حرب فيتنام حلت تلك الفرق ، أو جرى تقليص عددها . وما بقي قائما منها أكلت اليه مهام أخرى ، الى أن كانت أزمة الرهائن في السفارة الأميركية في طهران . وبالأخص المحاولة الفاشلة لتخليص هؤلاء ، فكان ان انبعثت رغبة حادة في ايلاء العمليات الخاصة ما تستحق من عناية ورعاية .

بدأ ذلك في الأشهر الأخيرة من ولاية كارتر ، ثم أخذ حجما أكبر غداة دخول رونالد ريغان الى البيت الأبيض . وبعد شهر من ذلك فقط صرح الجنرال هيغ للصحافيين بأن حقوق الانسان ستخلي المرتبة التي كانت تشغلها في أولويات الادارة الأميركية ليحل مكانها « الارهاب الدولي » . وما تقصده الادارة

الأميركية بـ « الارهاب الدولي » هو العصيان المسلح والحروب الثورية للشعوب . أما روجر فونتين ، عضو مجلس الأمن القومي ، فقد صرح ، في وقت لاحق بأن « زيادة المعونات العسكرية لم تكن ناجعة في استئصال الخطر الذي تمثله حروب العصابات على الأنظمة الموالية لنا ، وعلى ذلك ، فإن استخدام القوة العسكرية المباشر سيشكل أحد الخيارات أمام ادارة ريغان التي ينبغي لها أن تضعه في دائرة الاحتمال الممكن .

وبالرغم من أن التعلق بشعار « مكافحة الارهاب » لم يبلغ ، حتى الآن ، ما بلغه في عهد الرئيس الأسبق كيندي ، فإن العديد من المؤشرات يدل على معاودة الأخذ به ، منها :

- أنشأت هيئة الأركان الأميركية المشتركة قيادة مشتركة جديدة للعمليات الخاصة ، مهمتها تنسيق

العمل بين نشاطات مختلف الوحدات الخاصة
للأسلحة الثلاثة . وانشاء مثل هذه القيادة ، التي
أسندت رئاستها الى الجنرال ريتشارد شولتز ، يشير الى
الأهمية المتزايدة لمقاومة الارهاب لدى أعلى المستويات
في « البتاغون »

- أنفقت ادارة ريغان ملايين الدولارات
كمساعدات بالأسلحة والذخائر والأعتدة لمقاومة
الارهاب في السلفادور . وهي ، الآن ، في صدد
تواجد للمستشارين العسكريين ، أكثر تنظيماً
وتنسيقاً ، كما أنها زادت من مساعداتها العسكرية
للهندوراس وغواتيمالا .

- وتلقت بلدان أخرى من بلدان العالم الثالث التي
تتعرض لهجمات الثوار المحليين مساعدات عسكرية
جديدة . وتتضمن الموازنة المالية القادم 1982 زيادة
ملموسة للمساعدات المخصصة لهذه البلدان ، ولا

سيا تايلاند ، واندونيسيا ، والفيليبين.

- كشف البنتاغون عن دورات التدريب لمقاومة « رجال العصابات » . وأقامت البحرية الأميركية قواعد للتدريب في جزيرة غوام . كما أقام جيش البر قاعدة خاصة به في منطقة بنما . كما جرت سلسلة من العمليات الوهمية لمقاومة رجال العصابات في مناطق في جنوب غربي الولايات المتحدة ، وقد أحيطت هذه العمليات - كما يقول المراقبون - بسرية تامة .

- وبتشكيل « قوات التدخل السريع » ، فان الولايات المتحدة باتت مهيأة للتدخل خارج نطاق عمليات قوات حلف شمال الأطلسي ، وبالرغم من أن المهمة الأساسية لهذه القوات هي حماية تزويد الصناعة الغربية بحاجاتها من نفط الشرق الأوسط ، فان عناصر من هذه القوات قد جرى تدريبها واعدادها على عمليات محاربة رجال العصابات في

مناطق أخرى ، غير الخليج ، ولا سيما في أميركا الوسطى ، وفي البحر الكاريبي .

- وأخذاً بعين الاعتبار المخاطر المتزايدة التي تمثلها حرب العصابات في المدن - على غرار حرب العصابات في أيرلندا الشمالية ، وفي طهران - فقد رعى جيش البر الأميركي ندوة عسكرية « سرية » في مختبرات « هاري ديموند » في أيدلفي بولاية ميريلاند بالتعاون مع هيئة « وضع الدفاع عن الولايات المتحدة في حالة الطوارئ » . وقد اشترك في الندوة ضباط اميركيون ، وبريطانيون ، وألمانيون .

وقد رافق هذه الاجراءات بذل جهد سياسي كان من غايته اعادة الاعتبار الى « مقاومة الارهاب » كوسيلة « شرعية » للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية ، فقد كتب أحد المختصين في مقاومة الارهاب يقول : « ستبقى الثورات ،

والحروب الأهلية ، والنزاعات العرقية ، والنزاعات على الحدود ، والحروب بالوكالة ، الشغل اليومي الشاغل للعالم على مدى العقدين القادمين من الزمن » . ويضيف « ان القوات الخاصة هي وحدها المؤهلة لفض تلك النزاعات ، على أن يسير أفرادها على رؤوس أصابع أرجلهم في خط ينبغي لهم ألا يتجاوزوه ، خشية أن تندلع حرب نووية » . وقال آخر « ان القوات الخاصة تيسر لنا وسيلة لا مثيل لها لمواجهة التحديات التخريبية ، وغير النظامية » .

إن هذه المقولات التي يشاطر متبنيها كثيرون من الاستراتيجيين الذين يحيطون برونالد ريغان ، ينحو بها تطور الأحداث الى أن تصبح نظرية رسمية للإدارة الأميركية في المستقبل القريب . وإذا ما تأكد مثل هذا المنحى ، فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تجد نفسها مسوقة الى مغامرات عسكرية ، في أميركا الوسطى ، وفي شمال افريقيا ، وفي شبه الجزيرة العربية ، ومرة

أخرى في جنوب شرقي آسيا .

وتنصب الجهود اليوم لتحديث نظرية « مكافحة الارهاب » وتنقيتها من الشوائب التي أبرزتها الحرب الفيتنامية ، بغية ملاءمتها مع الأوضاع والظروف الخاصة بأزمات الثمانينات . فقد كانت « مكافحة الارهاب » تفترض ، بالنسبة الى الاستراتيجيين في عهد كيندي ، الصراع على جبهتين ، توصلا الى قهر رجال العصابات ، من جهة ، والى تدعيم الأنظمة المترنحة تحت وطأة هجماتهم ، من جهة أخرى .

وانطلق الاستراتيجيون الأميركيون في ذلك من مسلمة قوامها ان الحكومة المعنية ، أيا كانت درجة فسادها ولا ديمقراطيتها ، مدعوة للقيام بالاصلاحات الضرورية واللازمة لكسب الرأي العام الوطني . ذلك أن الولايات المتحدة لا ترى لنفسها دور المستعمر (بكسر الميم) بل دور الحليف . وعلى الحكومة المعنية

أن تتولى هي مكافحة الارهاب والتصدي له ، في المقام الأول ، ويقتصر تدخل الأميركيين على اسداء المشورة الفنية ، وتقديم الاعتدة والسلاح .

لم تثبت هذه المبادئ طويلا على وهج الحرب الفيتنامية . ومع الأيام ، تكشف خطلها ، وانهار منطقها الخادع . فتورطت القوات المسلحة الأميركية أكثر فأكثر . وانحسبت أقدامها في مستنقعات الأرز . وكلما خلصت قدما ، غاصت الأخرى في الطين .

وقساوة التجربة جعلت العديد من الاستراتيجيين الأميركيين ينكفثون الى ايلاء المسائل التقليدية جل اهتمامهم ، كتلك التي تتعلق بالدفاع عن أوروبا . وقد لحظ ذلك البروفسور جون أوسفود من جامعة هوبكنز اذ قال : « ان التطور الهام الذي لحق بالتفكير العسكري في ما يتعلق بأوضاع الأزمة في العالم الثالث

هو ذلك الانطلاق من مرحلة الثقة ، في سنوات الستينات ، الى مرحلة الشكل بمقدرة الولايات المتحدة على التدخل بفعالية في معارك يخوضها في الخندق المقابل رجال العصابات .

ومع ذلك ، فان آخرين من الاستراتيجيين الأميركيين ، يرون ان التجربة الفيتنامية تفرض اعادة النظر في مرتكزات مقولات « مكافحة الارهاب » ، لا طي صفحاتها ، وبالتالي تقصير البساط الذي تمد الولايات المتحدة رجلها عليه . فلقد كان الخطأ هو في أن يحسب القيمين على الحكم في عهد كيندي ، ومن تلاه من الرؤساء ، أن النصر مرهون « بكسب القلوب والعقول » . هؤلاء الاستراتيجيون ، وجلهم يحيط ، الآن ، بريغان ، يرون ان العنصر الحاسم في تقرير النصر هو الوسائل العسكرية ، في النهاية .

ومن وجهة النظر هذه نرى ان الادارة الأميركية

الجديدة تفضل الأخذ بالاجراءات التالية :

- العلاج الوقائي ، فبدلا من انتظار المتمردين يزودون بالسلاح وتنتشر بؤرهم ، وتتزايد أعدادهم .. وعندئذ تتخذ الاجراءات العسكرية المضادة .. بدلا من ذلك ، فان الرأي المعمول به اليوم هو أن تسعى الحكومة المعنية الى تحديد هوية المتمردين ، ومحاصرتهم ، وتوقيفهم ، وان أمكن فإبادتهم قبل أن يستفحل خطرهم وينتظمون في حلقات وخلايا وينبشون هنا وهناك . والأخذ بالعلاج الوقائي يتطلب وضع المواطنين كافة تحت الرقابة الدائمة ، مما يفترض تقوية أجهزة الشرطة ، والمعلومات والتنصت ، ومن هنا نرى الكثير من أنظمة بلدان العالم الثالث يعيش في ظل القوانين العرفية ، وهو التطبيق العملي لنظرية العلاج الوقائي للاستراتيجيين الأميركيين ، والتي تتعلق بالريف مثلما تتعلق بالمدن .

- قوات التدخل السريع . وكان المستشارون العسكريين في ظل ادارة كيندي يرون أن يكون التواجد العسكري الأميركي في منطقة الصراع ، بالحدود التي تحافظ على امكانية الادعاء بأن السلطات المحلية هي التي تملك بيديها مهمة مقاومة الارهاب ، وليس للقوات الأميركية من دور يتعدى النصح والمساعدة .

أما مستشارو ريغان فهم على قناعة بضرورة التدخل الكثيف والسريع للقوات المقاتلة . فاذا كان ينبغي القضاء على أي تمرد مسلح قبل أن يكتسب مواقع له في ساحات الصراع ، وقبل أن يبنى لنفسه نقاط ارتكاز في الأوساط الشعبية ، فليس من طريق نسلكه أضمن ولا أقصر من التدخل المباشر السريع ، والسير في طريق آخر يفضي بنا إلى الحرب الطويلة الأمد ، حيث تصبح الحرب حرب استنزاف ، ويصبح القتال قتالا يائسا لا أمل بالنصر فيه . وهذا ما

حصل في الساحة الفيتنامية . وليس أدل على تطبيق
المبدأ من تسمية القوات العسكرية التي تشكلت وفقا
له ، اذ وصفت بـ « قوات التدخل السريع » .

ولقد سبق لوزير الدفاع الأميركي السابق هارولد
براون أن أكد في العام الماضي أن احتياجات الولايات
المتحدة لا تقتضي منها انشاء وحدات قتالية اضافية ،
وانما تقتضي أن تكون قادرة على نقل الوحدات
المدربة ، والمجهزة بما يلزم ، الى أماكن بعيدة ،
بالسرعة اللازمة ، كي تكون فعالة في اللحظات
الحرجة .

ولو أردنا بشكل عام تقييم العلاقة ما بين
الامبريالية الأميركية وحركات التحرر الوطنية في
الستينات والسبعينات ، لأمكننا التأكيد بمسؤولية ،
أنها قبل كل شيء الولايات المتحدة الأميركية، التي
تعاملت وتتعامل مع الدول النامية ليس فقط بحسب

مبادئ سياسة « من موقع القوة » ، بل انها تميل بالذات وباستمرار نحو مزيد من الارهاب الحقيقي ضد القوى التقدمية .

فقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بالتدخل المباشر في لاوس (1964- 1973) ، جمهورية دومينيكان (1965) ، جنوب فيتنام (1965- 1973) ، وفي كمبوديا عام (1970) . كما وقفت في الوقت نفسه خلف تدخلات قامت بتنفيذها « ايد غريبة » ضد بورما (1950- 1961) . كونغو (1960) ، كوبا (1961) ، تشيلي (1973) وانغولا (1975- 1976) . كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلابات العسكرية في كل من تاهاي (1971) ، جنوب فيتنام (1966) ، البرازيل (1964) ، الفيليبين (1972) ، كوريا الجنوبية (1972) وفي الأرغواي عام (1973) . وقد شاركت عسكريا في الحروب الأهلية والنزاعات السياسية الداخلية ، في جنوب فيتنام (1959- 1965) ،

1973-1975) لاوس (1959- 1961، 1973- 1975)،
كمبوديا (1970- 1975) الأردن (1970) ايران (منذ
عام 1978) ، كونغو (1960- 1964) ، أثيوبيا
(1960) ، انغولا (1961- 1976) ، موازبيق (1964
-1975) وفي ثلاث عشرة دولة في أمريكا اللاتينية . هذا
عدا عن دعمها المستمر للصهيونية الذي يشكل جوهر
العدوان والدافع الأساسي له يقوم الامبرياليون
الأمريكيون بشكل نظامي ببناء القواعد العسكرية ،
بهدف تحقيق اهدافهم الاستعمارية والعدوانية عن
طريق التدخل والارهاب العسكري . ففي عام 1972
امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها
2300 قاعدة برية ، جوية وبحرية . وقد ارتفع عدد
هذه القواعد بعد عام 1977 . اذ تمتلك أمريكا في
الوقت الحاضر خارج حدودها وفي ثلاثين دولة 225
قاعدة كبيرة و 200 قاعدة صغيرة ، يعمل في نطاقهم
نصف مليون جندي أمريكي . كما أشادت الولايات

المتحدة الأمريكية وما زالت تشيد قواعدها الحديثة ،
وبشكل خاص في كل من عمان ومصر والسودان
وكينيا والصومال . ويمكنها في نفس الوقت وبشكل
دائم استخدام الأراضي الاسرائيلية لعملياتها
العسكرية . وقد ركزت في منطقة الخليج العربي من
أربعين الى خمسين سفينة بحرية عسكرية ضخمة ،
تشكل الأسطول البحري الأمريكي الخامس
الجديد .

ان اعلان منطقة الشرق الأوسط والأدنى ، المحيط
الهندي ، وجنوب الأطلسي ، « الطرق الجيبية » ،
ومناطق أخرى في العالم النامي ، والمحيطات العالمية
والمواصلات ، كمجالات « هامة حياتيا » للمصالح
الأميركية بحسب المعطيات ، يترافق معه اشادة
مشاريع مختلفة ، يهدف منها تأمين تحقيق المطالبات ،
المحتواة في تصريحات كبار رجال الدولة في الولايات
المتحدة الأمريكية فعلى سبيل المثال ، مخطط

البروفسور روبرت توكر- يعمل اليوم كواحد من مستشاري الرئيس ريغان - من جامعة هوبنكسون ، الذي ظهر في منتصف السبعينات ، ويحمل الطابع نفسه ، افترض انه في الحرب من أجل المصادر يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع في الحسبان امكانية الاستيلاء على مناطق النفط في الشرق الأوسط والأدنى . ولتأمين ذلك ، وتحقيق مشاريع اخرى مشابهة، فقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1977 ما يدعى ، قوات التدخل السريع ، والتي يتوجب ان يبلغ عدد عناصرها ثلاثمائة ألف جندي ، مجهزين بأحدث الأسلحة والتقنيك العسكري ، ومن المقرر أن تتمركز وحدات التدخل الخاصة هذه ، والتي يؤلف نواتها اليوم عناصر 82 فرقة مظلية و101 فرقة جوية مضادة ، ليس في الشرق الأوسط والأدنى ، بل في افريقيا ، والجنوب الشرقي من آسيا وأمريكا اللاتينية أيضا ، أي في كل مكان ،

تحقق فيه حركات التحرر الوطنية نجاحات واضحة ،
وتضعف موقع الامبريالية الأمريكية . وقد اعترف
بذلك في نهاية المطاف ، قائد طاقم القوى البرية
الأمريكية الجنرال ماير ، عندما صرح ، بأنه يجب أن
تكون عملية تأمين التوريد المستمر للنفط في حالات
« الظروف الصعبة » في منطقة الخليج وفي المجالات
الأخرى ذات العلاقة بالمصالح « الحياتية »
الأمريكية ، واحدة من المهام الرئيسية لوحدات
التدخل السريع .

وفي السعي لتحقيق « جاهزية » حملات التدخل في
مناطق مختلفة مناخيا ، فان عناصر وحدات التدخل
السريع متدربون على القتال في الصحراء ، وفي المناطق
الاستوائية ، والشواطئ الساحلية والجبال ، وفي عام
1980 ، ويهدف « رفع القدرة القتالية » فقط ،
خضعت هذه الوحدات لأربع تدريبات عسكرية
ضخمة ضمن الأراضي الأمريكية ، وواحدة ضمن

الأراضي المصرية . وقد شارك في مناورات « 29 نخلة » ، التي نظمت في صحراء موياف ، التي تتمتع بظروف طبيعية مشابهة لبعض دول الشرق الأوسط ، ثمانون ألف جندي أمريكي . كما رافقت بناء وحدات التدخل السريع في الولايات المتحدة الأمريكية حملة دعائية ، هدفها الإشارة الى أن الولايات المتحدة ليست مستعدة بالشكل المطلوب لحماية « مصالحها الحياتية » ، ولذلك فمن الأهمية بمكان ، تخصيص كمية أكبر من الوسائل المادية من ميزانية الدولة لبناء هذه الوحدات . وقد أعرب عن وجهة النظر هذه قائد القوات الأمريكية السريعة الجنرال فيرن ، والذي يعتبر الجنرال كيلى ، القائد غير المباشر لوحدات التدخل السريع واحدا من رؤوسيه .

وقد قوبلت بالشكل الصريح والعام للاحتجاج الأهداف العدوانية للامبريالية الأمريكية ، والتي تدعى ، وثيقة كارتر ، التي يحتويها البيان المتعلق بحالة

ولايات الرئيس الأمريكي السابق ، والذي قدم الى الكونغرس في 23-2-1980 . ففي الوثيقة التمهيدية للممثل الأعلى للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، أكد ، بأن كل ما يحدث في منطقة الخليج العربي ويتعارض مع أهداف الامبريالية الأمريكية ، « سيتم تقيمه ، على أنه هجوم ضد المصالح الحياتية للولايات المتحدة » . وقد أضاف كارتر مؤكدا ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة « ولكل الوسائل الضرورية بما في ذلك العنف العسكري لصد » مثل هذه النزعات .

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية هنا تثبيت مصالحها العدوانية والعسكرية ، اما بشكل مباشر ، واما عن طريق اسرائيل والصهيونية والأنظمة الرجعية ، والاقطاعية ونصف الاقطاعية في أغلب الأحيان . وما ارتفاع المساعدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، التي يتلقاها الصهيونيون من

أمريكا ، الا شاهدا على طبيعة الدور الذي تلعبه « اسرائيل » في سياسة حكومة ريغان . ففي « اسرائيل » توجد كمية هائلة من الأسلحة والتكنيك العسكري ، الذي يصدر قسم منه الى أشهر الأنظمة رجعية وفاشية وعنصرية - الى جمهورية جنوب افريقيا ، تشيلي ، بوليفيا والى سلسلة من بلدان أمريكا اللاتينية ، ولذلك ، فان اسرائيل تعتبر ، ويعود الفضل في ذلك الى الدعم المنتظم الذي تتلقاه من الامبرياليين الأمريكيين ، المصدر السابع للسلاح على المستوى العالمي . ويقوم الصهاينة وبشكل نظامي باستخدام الأسلحة الأمريكية في الاستعداد للهجوم على بعض الدول العربية - قبل كل شيء للتدخل في لبنان والاعتداء على سوريا ، وبعض الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن حركة التحرر الوطنية للشعب الفلسطيني ما تزال عشرات السنين تهاجم بمساعدة الأسلحة الأمريكية . وقد

أظهرت الغارة الجوية الاسرائيلية على الاحياء الفلسطينية في منتصف تموز يوليو 1981، المزاج الهمجي للصهيونية . لقد صرح جيمي كارتر في نفس الوقت ، بأنه اذا ما دعت الحاجة ، فسيكون من الضروري زج بقية عناصر حلف شمال الأطلسي في العملية ، التي يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بها . ودافع الرئيس الأمريكي السابق عن وجهة نظره هذه بالكلمات التالية : « ان حلف شمال الأطلسي ، الذي شكل في الأساس للدفاع عن أوروبا الغربية ، مرغم في الوقت الحاضر للدفاع عن مصالحه في مناطق أخرى من العالم . . يجب على الدول الأعضاء في الناتو ، وحلفائنا وأصدقائنا أن يكونوا مستعدين لأعمال مشتركة . . ليس فقط في أوروبا ، بل في مناطق أخرى أيضاً .

أما التصورات ، الصادرة عن ادارة كارتر ، فقد أخذتها حكومة رونالد ريغان ، التي تقوم وباستمرار

بزيادة حدتها . فهاجم مستشارا ريغان - ريشارد الن - نائب بريزنسكي وروبرت توكر - يصرحان علنا ، بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تركز وحدات عسكرية في كل من سيناء ، عمان ، كينيا ، والصومال . أما الاهتمام الخاص ، فقد وجه الى الخليج العربي الذي تحدث عنه توكر بأنه « يمثل فراغا قويا . . اذ برهنت خبرة عشر سنوات وبشكل علني ، الحقيقة التي كان يفترض أن تكون منذ البداية بديهية وهي ، لا يوجد أبدا وبشكل موثوق ما يعوض عن قوة الغرب في الخليج » . صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » أوضحت الأهمية الحقيقية لحكم توكر ، عندما كتبت في 12- 1- 1981 تقول : « على ما يبدو أن تصورا يتشكل سواء في داخل أو خارج معسكر ريغان ، مؤكدا ، أن السبيل الوحيد ، لكيفية حماية مصادر الغرب النفطية ، هو تركيز قوات غربية في منطقة الخليج » .

لقد وقف الرئيس رونالد ريغان في مقدمة الحملة الدعائية « ضد الارهاب الدولي » ، حيث صرح في احدى أولى مؤتمراته الصحفية : « بلادنا كبير وقوية ، وتمتلك تحت تصرفها تغييرات كثيرة ومختلفة لحالات الأعمال الارهابية . . ولقد اتجهت شعوب بعض الدول الى النوم وهي مقتنعة ، بأنها قادرة على النوم براحة ، ثم الاستيقاظ ، والولايات المتحدة سوف تشرع بشيء . . أريد التأكيد ، على أن هؤلاء ، الذين . . سيهددون حقوقنا في المستقبل ، لن يخلدوا بهذه الثقة الى النوم براحة » . الرئيس الأمريكي يتحدث بانفعال حول « جاهزية الولايات المتحدة للقتال مع الارهاب الدولي » . لقد أكد الرئيس الأمريكي في شهر آذار من هذا العام ذلك حين قال : « فيما يتعلق بالارهاب كظاهرة دولية ، فاننا سنسخر كل القوى ونبذل النجاح . سنسعى الى تدمير كل مراكز عقول الارهاب الدولي » .

إن الخوف الذي يهيمن على الامبريالية الأمريكية نتيجة تنامي حركة التحرر الوطنية ، قاد الدوائر الأمريكية ، السياسية والعسكرية الى رفع عد عناصر القوى المسلحة الأمريكية المتواجدة في آسيا ، افريقيا ، وأمريكا اللاتينية . ان كل أمريكي رابع ، يرتدي اللباس العسكري الموحد ، يخدم اليوم خارج أراضي الولايات المتحدة الأمريكية . أما نقاط الدعم العسكري فقد بنيت في جزر المحيطين الهندي والهادي ، اللذين أرسلت الى مياههما الغواصات الذرية ، والبواخر حاملات الطائرات ، وأساطيل بحرية أخرى . هذا ، وتمارس القوات البرية وسلاح مشاة البحرية الأمريكية تدريباتها في الدول النامية ، حيث توجد هناك وسائل الدفاع الجوي الأمريكي والأراضي الصالحة لهبوط الطائرات ، التي تحمل على جناحيها شعار القوى الجوية العسكرية الأمريكية . وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذها

لسياستها الامبريالية بشكل واسع الى خدمات الارهابيين الدوليين ، والقتلة المأجورين و « الخبراء » في تنفيذ عمليات التنكيل ، الذي يجري اعدادهم في المدارس الخاصة للبتاغون ووكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي وفي غيرها .

ان لتدريب المكثف لخبراء « الحرب غير المعلنة » التي تشنها واشنطن ، سواء من عداد الأمريكين أو المواطنين الأجانب من البلدان الحليفة يجري بشكل خاص في اكااديمية مكتب التحقيقات الفدرالي واكاديمية البوليس الدولية في واشنطن ، وفي مدرسة وكالة المخابرات المركزية التابعة لأكااديمية حرس الحدود في لوس - فيريسونس (ولاية تكساس) وفي دورات البوليس الدولية الخاصة في جامعة ايلينوس الجنوبية .

وتعد بأعداد كبيرة مختلف أنواع الخبراء بأعمال القتل والتفجيرات ومختلف أشكال العمليات

التخريبية المدرسة المدعوة بـ « اميريكاس » للقوات الخاصة . وتقع هذه المدرسة في منطقة قناة لناما ، حيث يتعلم فن القتل الى جانب الامريكيين قتلة وسفاحون من بعض بلدان امريكا اللاتينية . وخلال السنوات الاخيرة اجتاز دورة الاعداد في هذه المدرسة آلاف من الضباط والعاملين في وكالات المخابرات في تشيلي واورغواي والبلدان الاخرى .

ويعمل تدريب الارهابيين في اطار مختلف البرامج الحكومية . ففي الاعوام الستينات والسبعينات اجتاز كثير منهم التدريبات عن طريق قسم الامن العام التابع للادارة الحكومية للتنمية الدولية . ويملك القسم في ملاكه اكثر من 400 من العاملين الذين مارسوا نشاطهم في أكثر من 45 بلدا . وبعد عدد من الفضائح والكشف عن النشاط الوقح الذي يمارسه قسم الامن العام ومشاركته الواسعة النشطة في أعمال التنكيل بالقوى الديمقراطية في عدد من

البلدان النامية ، حيث تسيطر على السلطة أنظمة قمعية ، اضطرت كونغرس الولايات المتحدة الامريكية الى الغاء هذه المؤسسة وابطالها .

بيد أن قرار الكونغرس لم يمس برنامج اعداد المخربين وافراد الحملات التأديبية . وقد عثر على ذريعة مناسبة لمتابعة هذا العمل تحت ستار ما يدعي بـ « البرنامج الدولي لمكافحة انتشار المخدرات » . وفي اطارها ، وواضح أنه ليس من أجل مكافحة انتشار المخدرات ، زادت الولايات المتحدة الامريكية الى حد كبير من معونتها لاجهزة القمع البوليسية في بلدان امريكا اللاتينية .

ومن الامور ذات الدلالة أن من أصل 300 « مستشار » امريكي يعملون في الخارج ضمن اطار برنامج مكافحة انتشار المخدرات ، ثمة 100 منهم عملاء سابقون لوكالة المخابرات المركزية .

ان الاعداد النشيط للمخربين وللسفاحين
المحترفين يجري في الولايات المتحدة الامريكية بعلم
وتشجيع السلطات الرسمية في المدارس الخاصة
العديدة أيضا . ففي ولاية اريزونا توجد احدى هذه
« المدارس » وهي تمارس نشاطها بصورة علنية تماما
باسم « المعهد الامريكي للسلاح الناري » . ويتعلم
حرفة القتل فيها أيضا طلاب من الدول الأجنبية . وكما
صرح ش . تيلور أحد المشرفين على المدرسة « كثيرا
ما تستلم السلطة في هذا البلد أو ذاك حكومة معادية
للسيوعية . ورجالنا يعلمون أشخاصا من هذه
الحكومة كيفية تنفيذ واجباتهم ووظائفهم ».

وقد نشرت الصحافة الامريكية منذ فترة قصيرة
خبرا حول « مؤسسة تعليمية » مماثلة في ولاية
جورجيا . ان المهام التي تلقى على عاتق خريجها هي
مهام عالمية والحق يقال . ففي أي وقت من الاوقات
يمكن ارسالهم الى أي بلد من بلدان العالم من أجل

القيام بالاعمال الارهابية والتخريبية ، ومن أجل تنظيم أعمال القتل والاعتقالات ، والانقلابات اذا ما استدعى الامر ذلك .

ويتضح اليوم أن الولايات المتحدة الامريكية تحولت عمليا الى مركز عالمي لاعداد الارهابيين والمخربين ورجال التنكيل .

وتقوم المخابرات المركزية بدور أساسي في قضية الارهاب الدولي ، ومن هنا فلم تنشأ المخابرات المركزية الامريكية لتكون أداة نظام وضبط للحياة الاجتماعية في امريكا ، كما أنها لم تنشأ لتدافع عن وجود مشروع وقضية مبدئية لأنها كانت وما تزال المصدر الاساسي للاستفزازات والاعتداءات والاعتقالات على الصعيدين العالمي والمحلي وبكلمة واحدة منفذة لسياسة الارهاب الامبريالية

لقد تحدد دور المخابرات المركزية الامريكية

بتركيب بنية النظام الامريكي ذاته ، كونه يقوم على استثمار جشع لخيرات الشعوب وثرواتها ومن هنا ، يمكن التأكيد على أن دور المخابرات في اتخاذ القرار هو الارادة الحاسمة في الحياة السياسية الامريكية ، ومن هنا ، يمكننا أيضا استنتاج المداليل من الدور الذي تحاول أمريكا من خلال أجهزة مخابراتها المتعددة ، تثبيت دعائم الانظمة الفاشية والعنصرية ، والانظمة التي تعادي مصالح شعوبها ، في سبيل خدمة المصالح الامريكية والرأسمالية .

ان الحياة الامريكية ، السياسية والاقتصادية ترتبط بشكل أو بآخر بالمخططات التي ترسم في ردهات دوائر المخابرات ، وهي في الحقيقة من يوجه السياسة الامريكية في حربها الضروس ضد حركات التحرر ومنها حركة التحرر الوطني العربية .

لقد عانت حركة التحرر القومي العربية ، مثل أي حركة تحرر وطنية وقومية من مؤامرات المخابرات

المركزية الامريكية ، فهي التي كانت وراء أغلب الاحباطات السياسية ، وهي التي كانت وماتزال وراء أنظمة الطغيان والخيانة وهي التي تحاصر المقاومة الفلسطينية ، بأزلامها وعملائها وأحزابها أيضا ، وهي التي كانت وماتزال تشجع الحكام المعادين لشعوبهم في انحدارهم نحو عداء واضح لمصالح بلادهم .

ان الميزانية التي تصرف على نشاط المخابرات الامريكية ، وهي عديدة وكثيرة كما يبين الجدول المنشور وهي التي تصل الى أرقام خيالية ، تدل دلالة قاطعة الى الدور الذي تلعبه هذه الاجهزة في توجيه السياسة الامريكية ، فهي التي تعين عمليا الرؤساء وهي التي تحدد سياستهم والا فاما الاغتيال واما السقوط .

ونظرا لاهمية التجسس والتخريب في أهداف السياسة الامريكية على الصعيدين العالمي والمحلي

فقد ارتأت توسيع شبكتها الاخطبوطية ، بحيث شملت أغلب القطاعات العسكرية والمدنية والجدول التالي يوضح المراكز الرئيسية في دوائر المخابرات الامريكية .

فبالاضافة الى ادارة المخابرات المركزية الامريكية ، هناك (11) ادارة اتحادية تشغل بالتجسس والتخريب والاستفزاز .

وفي الجدول التالي أسماء هذه المنظمات وأسماء قادتها :

مخابرات وزارة الدفاع :

المدير : (يوجين تاي) ، فريق في القوات الجوية .

تقوم بجمع الوثائق ذات الطابع العسكري . لها ملحقيات في أكثر من 90 بلدا .

مؤسسة الأمن القومي :

المدير : (لنكولن فورير) فريق في القوات الجوية .
تقوم بالتنصت على أسرار الدول الاخرى ،
بواسطة الوسائل الالكترونية .
تحفظ (الشيفرات) الخاصة بالولايات
المتحدة الامريكية .

مخابرات القوى الجوية :

يقودها : اللواء (جون ماركس) تجمع معلومات
تفيد أعمال القصف ، وتقوم بمراقبة نشاط
الدول الاخرى في الفضاء والجو .

مخابرات الجيش :

يقودها : اللواء (ادموند . د . تومبسون) تؤمن
معلومات تتعلق بنظام القتال ومعطيات
التسلح ، التي تستخدمها جيوش الدول
المعادية ذات القدرات العالية .

مخابرات العسكرية البحرية :

المدير : الادميرال (سامينيرشابيرو) تقوم بجمع المعلومات عن الاساطيل الاجنبية ، وعن المناطق التي يمكن أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بمعارك في بحورها .

المخابرات القومية :

المدير : نائب وزير القوى الجوية (روبرت هيرمان) .

تختص بالمعلومات ذات السرية العالية والتي تتعلق بتصنيع وتوجيه منظومة أقمار التجسس .

مكتب التحقيق الاتحادي :

المدير : (وليام اوبستير) . تجمع من داخل البلاد معلومات تجسسية عن الدول الاجنبية وتمارس التجسس المضاد .

مكتب التجسس والتحقيق :

المدير : (رونالد سبايرس) من احداثيات مجلس الوزراء .

يقوم بجمع معلومات متنوعة عن الدول الاجنبية وتؤمن ذلك عن طريق السفارات في الدول الاخرى بشكل أساسي .

ادارة الخدمات التجسسية :

يقودها : (ج . فوستر كولينز) من أقسام وزارة المالية . تقدم معلومات وتشتغل بتحليل القضايا الاقتصادية .

قسم وزارة الطاقة :

يقوده : بيتر بور . يتابع تطورات الاحداث في الدول الاجنبية في مجال الطاقة (وبشكل أساسي الذرة) يراقب ويقوم بالتجارب على الاسلحة النووية .

ادارة مكافحة تجارة المخدرات :

يقودها : (بيتر بيسينجير) شبكة مؤسسات خارج الحدود تجمع معلومات عن تجارة المخدرات على النطاق العالمي .
(ومعلومات أخرى تهم واشنطن) .

ان كل ما تسرب عن الاستخبارات الاميركية كان بواسطة الصحفيين الذين تربطهم علاقات صداقة مع الوكالة التي كانت تتستر تحت ستار الامن القومي لانقاذ نفسها من الصحفيين . وقد استخدمت المخابرات الاميركية هذه الذريعة كأداة تهديد لمنع الصحفيين من نشر أخبار معينة وجنب موظفيها اقامة علاقات مع الصحافة بالطرق الرسمية أو الخاصة ، فاقترنت العلاقات على كبار المسؤولين . والجدير بالذكر انه كان في الوكالة مكتب صحفي مهمته قص المقالات المتعلقة بالمؤسسة ورفعها الى الجهات المسؤولة . لقد كانت علاقات الوكالة بالصحافة جيدة في عهد دالس حيث ان الصحفيين لم يكتبوا أية

أخبار في غير مصلحة الوكالة التي كانت تتلقى كثيرا من المعلومات المفيدة من الصحفيين . ومن ثم بدأت الوكالة تدرس امكانية تجنيد عملاء لها من بين رجال الصحافة وأكدت صحيفة « واشنطن شارينيز » انه حتى عام 1973 كان هناك 40 مراسلا متفرغا وصحفيا يتلقون رواتب من وكالة الاستخبارات المركزية . وقد كانت الوكالة المذكورة تدرك أن المجتمعات الاجنبية اكثر انفتاحا امام المراسلين الاميركيين من موظفي السفارات الاميركية . ومن الامثلة على انخراط رجال الصحافة بالمخابرات الاميركية انه قبل عملية غزو الوكالة المسلح لغواتيمالا في عام 1954 استقال مراسل من منصبه في صحيفة «التايمز» ليشترك في عمليات الوكالة شبه العسكرية في تلك البلاد . وكانت مجلة « التايم » منذ أيام « هنري لويس » و « ألن دالس » على علاقات وثيقة مع الوكالة .

قال مدير وكالة المخابرات الاميركية للشؤون

العلمية والتنمية السابق « كارل داكيت » ان وكالة المخابرات المركزية الاميركية كانت منذ عام 1968 ، على علم بأن اسرائيل قد طورت سلاحاً نووياً . ويقول « كارل » انه عندما أخبر مدير وكالة المخابرات ريتشارد هيلمز بالامر طلب منه عدم نشر ذلك . والجدير بالذكر ان الوكالة الاميركية كانت تنفي صحة هذه المعلومات .

وفي عام 1976 اعترفت لجنة الطاقة النووية الاميركية ان 8000 رطل من اليورانيوم قد اختفت من المرافق النووية الاميركية . ومع أن الرسميين الاميركيين قد عزوا ذلك الاختفاء الى تسربات اشعاعية ناتجة عن اهمال ، الا أن وكالة المخابرات المركزية كانت تدرك ان كميات اليورانيوم المفقودة قد هربت بطريقة سرية الى اسرائيل .

وفي عام 1977 ، فبركت الوكالة الاميركية قصة أن الاتحاد السوفياتي سيواجه ، في الثمانينات ، نقصاً

بالنفط مما سيضطر الى استيراد 3.5 ملايين برميل يوميا في عام 1985 وقد أصدرت الوكالة نفسها ، قبل شهر ، تقريرا يفيد أنها لا تتوقع أن يواجه السوفييات أزمة نفط ، وان موسكو ستواصل تصدير النفط في عام 1985 وما بعد ذلك .

تحاول ادارة ريغان اعادة بناء وكالة المخابرات الاميركية وذلك بعد تلطخها بسلسلة من الفضائح والمشاكل . وتتركز هذه الجهود على انفاق أموال طائلة ، وزيادة عدد العاملين واعادة التركيز على العمليات السرية في الخارج .

وقد تعهد كل من مدير المخابرات المركزية وليم كاسي ونائبه الاميرال بوبي انمان بالعمل على تعزيز وكالة المخابرات المركزية ولن يكون الوصول الى هذا الهدف سهل المنال ، اذ أن السنوات العديدة من تخفيض ميزانية وكالات التجسس الاميركية قد أوقعها في نقص بالطاقة البشرية كما ان معنوياتها الان

تهبط الى الحضيض ، وخلال العقد المنصرم انخفض عدد العاملين مهمات تجسسية فيما وراء البحار والمحليين بنسبة 25 بالمئة ، وأصبح عدد اللغويين والخبراء الآخرين ضئيلا .

ويعتبر كاسي مدير وكالة المخابرات ونائبه « اتمان » بطلا الاجراءات الجديدة التي ستجري في الوكالة الاول هو محام مليونير ومؤلف وتربطه مع ريغان صداقة متينة . وأما « اتمان » فهو ضابط استخبارات وقد وصفه أحد الشيوخ بأنه « أكثر الناس في العالم خبرة بالاستخبارات » وقد كان يعمل كرئيس لوكالة الامن القومي السرية خلال ادارة كارتر .

ويطلب « بطلا التغيير » كاسي و « اتمان » من الكونغرس الاميركي تخصيص 10 مليارات دولار أي زيادة على ميزانيات وكالات التجسس قدرها 7

بالمئة - لدعم وكالات التجسس بجميع فروعها وأقسامها وتجدر الإشارة الى أن ربع الميزانية السرية تذهب الى أجهزة الاستخبارات الميدانية التي تستخدمها القوات المسلحة الاميركية ، ويصرف الباقي على تعقب الحوادث في جميع أنحاء العالم التي تؤثر على الامن القومي أو المصالح الحيوية للولايات المتحدة . وان معظم المليارات العشرة سيضيق على أقمار التجسس الاميركية وعلى جمع المعلومات التقنية ، ويبقى مبلغ ضئيل لوكالة المخابرات المركزية . ومع ان كل اهتمام المسؤولين يتركز على زيادة ميزانية أجهزة الاستخبارات الا أن الجهود الان منصبة على رفع الروح المعنوية . وفي هذا الصدد ، يقول مدير وكالة المخابرات الاميركية : « ان الوكالة تعاني من الشك بالذات » .

بدأت معنويات اجهزة المخابرات بالتردي في منتصف السبعينات ، وقد ازدادها الوضع سوءا في

ظل ادارة « ستانفيلد تيرنير » مدير الوكالة في عهد الرئيس السابق كارتر . وتفيد الاحصائيات أن 2800 ضابط من وكالة المخابرات قد استقالوا . ويقول بعض المراقبين ان « كاسي » الذي كان من كبار رجال الاستخبارات خلال الحرب العالمية الثانية ، قد بدأ خطواته لرفع معنويات الوكالة . وفي هذا المجال ، يقول موظف سابق في الوكالة : « لقد بدأت عملية رفع المعنويات ، وان « كاسي » هو كفوء للقيام بذلك » .

لقد أحدث « كاسي » في اوائل ايار صدمة للروح المعنوية للوكالة وذلك عندما عين أحد الاشخاص غير العاملين في ميدان الاستخبارات وهو التاجر المعروف « ماكس هيغل » وفي مركز المسؤولية عن كل أعمال التجسس والعمليات السرية ، ويقول أحد المخابرات « ان هذه مؤامرة » وذلك لان ماكس هو رجل أعمال وليس رجل مخابرات ويقول أحد

رجالالات المخابرات : « ان الاستخبارات هي اقل عمل يقوم به الانسان » .

ان كاسي الذي كان يعمل في مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية قد ركز خلال الاشهر الاولى من وجوده في منصبه الجديد اهتمامه على العمليات السرية ، وهو يحاول التركيز الان على رفع نوعية التحليل حيث أن عددا من المراقبين يعتبر ان جهاز المخابرات الاميركية يواجه عجزا خطيرا في هذا الميدان ، ويعالج كاسي هذه المشكلة بموضوعية وهو يقول : مع أننا نهتم بالمعرفة المسبقة ، الا اننا لا ندعي اننا على اتصال مع الله » .

ان لدى وكالة المخابرات الاميركية الان 1700 محلل . وعلى الرغم من جودة هؤلاء الا ان هناك نقصا في معرفتهم في بعض ميادين التجسس . ومن المشاكل الخطيرة التي يرتكبها المحللون الاميريكيون

عدم القدرة على الحكم على نتائج التطورات السياسية التي تضر بالمصالح الأميركية . ويعترف « كاسي » بهذه المشكلة فيقول : « ان على الاستخبارات التنبؤ بما سيحدث في أي بلد قبل ان يعرف زعماء ذلك البلد » .

فخلال الثورة الايرانية ، كان لدى وكالة المخابرات الاميركية محلل واحد رفع المستوى في الشؤون الايرانية وهو لم يتمكن من زيارة طهران كما انه ضلل بالتقارير غير الصحيحة التي كانت تصله متضمنة ما يجري في هذا البلد الاسلامي .

ولا يستبعد خبراء الاستخبارات ان تواجه الوكالة نكسة اخرى وذلك لحاجتها الى الخبراء المتخصصين ببعض بلدان العالم . وهذا يعني ان هؤلاء الخبراء لن يتمكنوا من معالجة الامور اذا ما نشبت ازمة في أي بلد من بلدان العالم . ومن المشاكل الاخرى التي

تعاني منها وكالة المخابرات النقص باللغويين المؤهلين ، وفي هذا الصدد ، يقول احد كبار المسؤولين في ادارة ريغان : « لا يمكن ان تكون محلا من الطراز الرفيع مالم تكن تتكلم بطلاقة لغة البلد الذي يدور حوله موضوع التحليل . وتزداد المشكلة سوءا ، ويقول أحد كبار المسؤولين في أجهزة الاستخبارات الاميركية : « اننا نعاني من نقص بأولئك الذين يتكلمون اللغات الاجنبية الهامة . وان معظم ترجماتنا تهتم خارج دوائرنا » .

ويأمل « كاسي » و « انمان » اجراء تحسينات في جهاز التحليل وذلك باستخدام خبراء اعضاء من الجامعات ومراكز البحوث .

يقول كبار رسمي الاستخبارات الاميركية ، لا يمكن الاستعانة بالجامعيين لان العلاقات بين الوكالة والاكاديميين هي سيئة ومتوترة منذ الحرب الفيتنامية .

وبالاضافة الى تحسين عمليات التحليل ، فان
« كاسي » ينوي التخلص من « البيروقراطية التي
سيطرت على وكالة المخابرات الاميركية » .

وهو يقول : « ان الرئيس ليس بحاجة الى فكرة
جيدة أو نبي ، وانما الامة هي التي في أمس الحاجة
الى أفضل المحللين » .

وسيركز « كاسي » و « انمان » جهودهما على بعض
المناطق من العالم التي كانت مهملة في الفترة الاخيرة
مثل الكاريبي وأميركا اللاتينية وأفريقيا وبصورة
اخرى مناطق انتشار النفوذ السوفييتي وسيولي هذان
الرجلان اهتمامهما الى مشاكل الارهاب ومقاومة
التجسس .

وسيركز « كاسي » اهتمامه على زيادة العمليات
السرية في الخارج وخاصة تلك العمليات التي تؤثر
على الامم الاخرى والتي لا تهدف الى ايجاد أسرار

الحكومات الاجنبية فقط .

وتجدر الاشارة الى أن « كاسي » هو من المؤمنين بالعمل السري . فهو يريد بذل جهود كبيرة لتحقيق ذلك . واستنادا الى تقارير سرية رفعت الى ريغان فان معدل العمليات السرية السنوية التي تقوم بها وكالة المخابرات يتراوح بين 20 و 30 عملية ، بينما في الخمسينات والستينات كان المعدل السنوي 300 عملية ، ويعتقد تيودور شاكلي ، وهو أحد كبار المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات ، ان قدرة الوكالة للقيام بالعمليات السرية « قد انخفض الى درجة كبيرة » . وفي كتاب جديد له ، يلح هذا العميل السابق على وجوب عودة الولايات المتحدة الى النشاطات السرية التي تقلصت في الاونة الاخيرة الى درجة كبيرة . ويعتقد شاكلي ان الامر يحتاج الى مالا يقل عن ثلاث سنوات وذلك « لتدريب كادر جديد » ولكن معظم المراقبين يؤكدون أن وكالة

المخابرات الاميركية لن يسمح لها بالعودة لممارسة نشاطاتها السرية كما يحلو لها كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية ، في ذلك الوقت كانت المخابرات الاميركية تدعم الحكومات الصديقة وتطيح بأنظمة الحكم المعادية وتشن الحروب السرية ، ولا شك في ان فشل وكالة المخابرات الاميركية في بعض اعمالها السرية مثل المؤامرة لقتل الرئيس الكوبي فيديل كاسترو وبعض زعماء اجانب آخرين قد أثر تأثيرا سلبيا على حرية العمل .

واستنادا الى القوانين الجديدة ، فان مقترحات الاعمال السرية يجب ان تناقش في مجلس تنفيذي وبعدها تتم موافقة البيت الابيض عليها .

ان التوقعات كما وصفها احد كبار رجال الاستخبارات الاميركية هي اجراء تحسينات متواضعة في أجهزة المخابرات الأميركية . وعلى

الرغم من كل القيود الموضوعة أمام نشاطات وكالة المخابرات الا ان العديد من النقاد يخشون أن تستأنف الوكالة أعمالها التجسسية غير المشروعة . مثل التجسس على الاميركيين كما حدث خلال الحرب الفيتنامية . وقد بذلت وكالة المخابرات كل جهودها لتبديد هذه المخاوف وذلك بعدما أخذ الرئيس ريغان على عاتقه موضوع توجيه العمليات الداخلية . ويقول أحد كبار وكالة المخابرات الاميركية : « ان الشعب الاميركي يريد استخبارات جيدة للتجسس في الخارج ، بينما هو لا يريد ان تتم عمليات التجسس عليه » .

ومع ذلك فان الامر يحتاج الى وقت طويل حتى تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على جهاز جيد للاستخبارات . وفي هذا المجال يقول أحد كبار موظفي وكالة المخابرات الاميركية : « لا أعتقد أن تغيرا سريعا ومثيرا سيتم . اذ ان هذا العمل يتطلب

الصبر . وان الوكالة بحاجة الى مدة تتراوح ما بين 7 — 10 سنوات لاعادة بنائها » .

ان أقمار التجسس ذات التقنية العالية ، وليس العملاء السريون ، هي التي تزود الولايات المتحدة بالمعلومات الخطيرة والسرية عن بقية العالم . وبامكان بعض هذه الاقمار المعقدة ومن علو 100 ميل تحديد أي جسم مهما صغر حجمه . « ولو كان قنبلة يدوية صغيرة في يد جندي سوفياتي » .

وهناك الان ما يزيد عن 40 قمرا عسكريا يجوب في الفضاء ، وان العديد من هذه الاقمار ذو مهمات استخبارية . والجدير بالذكر ان عدد الاقمار التي تقوم بالتجسس يبقى سرا كما ان كيفية عمل تلك الاقمار هي سرية أيضا .

وكل ما يعرفه الاستراتيجيون الان هو ان العديد من اقمار التجسس الاميركية تدور حول مدار

القطب الشمالي والجنوبي ، وان هذا الممر يسمح لها بالمرور في كل جزء من العالم خلال ساعات قليلة .

وان اقرب الأقمار الى الأرض هي أقمار الاستطلاع التي بإمكانها التحليق على ارتفاع 1000 ميل فوق الاتحاد السوفياتي أو أي مكان آخر له أهميته بالنسبة للولايات المتحدة ، حيث تزود الولايات المتحدة بالصور المفصلة . وان هذا النوع من الاقمار سيتحمل العبء الثقيل في أية اتفاقية مستقبلية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع السوفيات .

ان نصف الاقمار الصناعية التي تستخدم كاذار مبكر لاطلاق الصواريخ الباليستية يحلق على ارتفاع 23500 ميل . وهناك أقمار صناعية تراقب وتتجسس على اشارات الراديو والرادار وترسل الى الولايات المتحدة كل شيء يتعلق بتحرك الوحدات العسكرية الاجنبية وبالاتصالات الخاصة للقادة

الاجانب .

وتفيد التقارير ان الولايات المتحدة لن تطلق خلال هذه السنوات اقمار تجسس كما كان الحال قبل 15 أو 20 سنة . ومن بين أسباب ذلك التكاليف الباهظة التي تنفقها على الاقمار الصناعية ، بالإضافة الى ان الاقمار الجديدة أكثر فاعلية من الاقمار السابقة . وقد تم مؤخرا تطوير جيل جديد من الاقمار الصناعية سيصبح عاملا خلال النصف الاخير من هذا العقد . وان بعض هذه الاقمار سيرتفع الى 70000 ميل . وسيكون بإمكان الجيل الجديد من الاقمار الصناعية العمل بحرية وتعقب أية باخرة في البحر ومراقبة تحرك كل الطيران . بالإضافة الى هذا ، فبإمكان الاقمار الصناعية الاميركية الجديدة ان تنذر بصورة مبكرة بأي هجوم نووي « معاد » ويأمل الاميركيون ان يتمكنوا من تخفيض نفقات التجسس عبر الفضاء الذي لا يزال

حتى الان يستهلك الجزء الاكبر من ميزانية الاستخبارات .

على أن أبشع مثال للارهاب الاميركي يتمثل في السلفادور ، هذا البلد الذي قال ريغان انه يسعى لكي يجعل منه عبوة لمن يتحدى السيطرة الاميركية ، ولهذا اخترنا أن نلقي الضوء على ما يجري هناك

كمثال على تدخل الامبريالية الاميركية ضد حركات التحرر الوطني .

فبعد حوالي عامين من الحرب الاهلية غير المعلنة رسميا والتي تسببت في 15 ألف قتيل عدا الجرحى تم تسليم دفعة الحكم الى طغمة جديدة وانهاء أعمال الحكومة السابقة التي قادت السلفادور ذات المؤسسات الدستورية الهزيلة والتي وصلت الى هذا الحد نتيجة للانقلاب العسكري الذي حدث في تشرين الاول 1979 .

لقد تم التوصل الى صيغة الحكم الجديد بعد اسبوع من المفاوضات بين الديمقراطيين المسيحيين وقادة الجيش . فقد تم التخلص من العقيد ادولفو ماغانو الذي قاد حركة الضباط التقدميين الذين قاموا بالانقلاب العسكري في تشرين الاول 1979 ضد حكومة الجنرال هومبيرتو روميرو بهدف خلق قيادة جماعية تقدمية . ولكن تطلعات ماغانو انتهت بسبب تأثير بقية أعضاء مجلس الرئاسة ويسبب الجو السائد بين العسكريين الذين يطالبون بالرد العنيف .

ان العودة الى هذا النظام الرئاسي المهزوز يراد به عملية تمويه من جانب العسكريين أمام الولايات المتحدة الاميركية التي ضاقت ذرعا بعجز الجيش عن حسم الامور في السلفادور .

قبل الحديث عن أسباب واحتمالات التدخل الاميركي في السلفادور لا بد من القاء نظرة على

التدخلات الاميركية في أميركا اللاتينية ففي عام 1954 سمح نظام سوموزا البائد في نيكاراغوا لوكالة المخابرات المركزية الاميركية باستخدام أرض نيكاراغوا لغزو غواتيمالا حيث استطاعت اسقاط حكومة اربنيز الديمقراطية فيها . وفي عام 1961 قامت الولايات المتحدة - من خلال وكالة المخابرات المركزية الاميركية - في عام 1965 . من قمع الانتفاضة الشعبية في الدومينيكان . بعد ذلك عمدت واشنطن الى انتهاج سياسة التدخل غير المباشر . وتمكنت بهذه الطريقة من الاطاحة بحكومة توريز في بوليفيا ، ومن تنظيم انقلاب ناجح في اوروغواي ، واسقاط حكومة سلفادور اليندي عام 1974 في تشيلي . هذا بالطبع اضافة الى سجل الولايات المتحدة الحافل بالقيام بانقلابات عسكرية في جميع دول أميركا اللاتينية ودعم وتشجيع قيام أنظمة عسكرية ذات ميول فاشية .

ومنذ وصول الرئيس رونالد ريغان الى البيت الابيض في العشرين من كانون الثاني الماضي وهو لا يكف عن الحديث عن ضرورة ابقاء النظام العسكري والمحافظة عليه . وقد أعلن ريغان غير مرة عن عزمه تقديم « المساعدات الاقتصادية والعسكرية » .

ويصر الرئيس الاميركي على أنه « يسعى لمساعدة تلك القوى التي تنادي بحقوق الانسان في السلفادور وتقاوم غارات « الارهابيين الشيوعيين » . ورغم المخاوف من « اساءة فهم » السياسة الاميركية فقد رسمت واشنطن خطأ في السلفادور لوضع حد لما تعتبره مطامع الاتحاد السوفياتي . فقد قالت السيدة كيركباتريك ، مندوبة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، في حديث أجرته معها مجلة « نيوزويك » الاميركية في اميركا الوسطى هي « أهم موقع لاميركا في العالم اليوم » . وذكرت بأن السوفيات « اذا

استطاعوا الحصول على موطىء قدم على الشواطىء
فانهم سيجعلون من البلاد كلها قاعدة عسكرية
لهم . وزعمت بأن سبب « الفوضى » في السلفادور
ليس انعدام العدالة الاجتماعية وانما تدفق الاسلحة
على البلاد من الخارج - كذا .

وفي شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون
الخارجية (مجلة ، تايم الاميركية 7 شباط 1981)
قال الجنرال الكسندر هيغ ، وزير الخارجية
الاميركية ، ان غلطة أميركا في فيتنام هي أنها حاولت
كسب قلوب وعقول الجمهور هناك . أما في
السلفادور فكان تفكيرها عسكريا وتسعى فقط
لمساعدة الحكومة في الحصول على نصر عسكري .

في العام الماضي بلغت قيمة المساعدات التي
قدمتها واشنطن الى السلفادور حوالي 67.5 مليون
دولار ، وذلك لتمكين الحكومة من شراء عربات

نقل وأسلحة خفيفة وأجهزة رادار ومعدات مراقبة .

ويعتقد العديد من الرسميين الاميركيين ان هذه المساعدة لا تكفي ويطالبون بمضاعفة المبلغ اذا أرادت واشنطن تمكين الحكومة العسكرية من الصمود أمام هجمات الثوار .

وفي تقرير لمراسلها في السلفادور تقول مجلة « درشبيجل » الالمانية الغربية « ان العقيد جوزيه نابليون دورتيه ، رئيس الحكومة أعرب عن اهتمامه بالمساعدة الاميركية ، غير أنه أبلغ الحكومة الاميركية - انه على رغم ان حكومته ترغب في الحصول على المزيد من الاسلحة من الولايات المتحدة الا انها في حاجة ماسة الى مساعدات اقتصادية ، تحول دون انهيار الحكم الحالي الوشيك الوقوع » . وتنسب المجلة الى « مصادر اميركية مسؤولة » قولها ان واشنطن استجابت مؤخراً لهذه

الدعوة وهي تخطط الان لزيادة معونتها الاقتصادية الى السلفادور من 67.5 مليون دولار الى 167 مليون دولار يخصص قسم كبير منها لشراء الاسلحة .

في عام 1979 - كما ذكرنا في مقدمة هذا التقرير - استولت مجموعة من الضباط على السلطة بعدما أطاحوا بحكومة الجنرال هومبيرتو روميرو . وشكل هؤلاء مجلس قيادة يتألف من ثلاثة من المدنيين واثنين من كبار الضباط . لكن هذا المجلس لم يستطع البقاء في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر حيث تغير أعضاؤه وانضم اليه العقيد جوزيه نابليون دورتيه ، الرئيس الحالي ، بعد أن مارست الولايات المتحدة ضغوطا على المجلس لتعيين دورتيه رئيسا للمجلس ورئيسا للجمهورية ويجمع أصدقاء دورتيه على انه لا يعدو كونه صورة فقط .

ولتبرير تدخلها في السلفادور زعمت الولايات

المتحدة ان البلاد « أصبحت ضحية عدوان غير مباشر من قبل القوى الشيوعية عن طريق كوبا » . وأعلن ناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن ان الكتلة السوفياتية تمد الثوار بالاسلحة عبر كوبا . وأشار الى أن نيكاراغوا هي مصدر السلاح للثوار الذين يأتيهم من أثيوبيا وأنغولا .

ونشطت الدبلوماسية الاميركية لتأمين دعم اوروبا الغربية وطالبتها بضرورة وقفها مع مشروعها الجديد لمواجهة التطورات في السلفادور .

ففي السابع عشر من شباط - فبراير 1981 غادر واشنطن ثلاثة وفود رسمية الى أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية في محاولة للحصول على تأييد حلفاء الولايات المتحدة لسياستها تجاه السلفادور . وفي اليوم التالي أعلن غاستون تورن رئيس مجلس

وزراء دول السوق الأوروبية المشتركة في ذلك الوقت ان دول السوق « ستريث في تنفيذ برامج المساعدة المقررة للسلفادور والبالغة 1.5 مليون دولار والمقررة لضحايا الحرب الأهلية » .

وفي اليوم نفسه أعلن متحدث باسم منظمة حلف شمال الاطلسي ان اجتماع الحلف قد خصص فقط للموقف في السلفادور . وفي ختام زيارته الرسمية لواشنطن أعلن فرانسوا بونسيه ، وزير خارجية فرنسا ، ان حكومته ستدرس التقارير الاميركية حول تزويد الكتلة السوفياتية للشوار بالاسلحة .

اما في اميركا اللاتينية ، فقد عمدت الادارة الاميركية على الحصول على تأييد حلفائها في هذه القارة . ففي الرابع من آذار التقى الكسندر هيغ 7 وزراء خارجية من دول القارة (بيرو ، واكوادور ، وفنزويلا ، وكولومبيا وبنما والدومينيكان وهندوراس)

وتركزت مباحثاته معهم حول الوضع في السلفادور ،
ومن جهة أخرى اجتمع الجنرال فرتون والتون ،
مبعوث الرئيس الاميركي الخاص مع ديكتاتور تشيلي
الجنرال بينوشيت وعدد من أعضاء حكومته .
وتركزت المباحثات على السلفادور (صحيفة
« الغارديان » اللندنية 7 آذار 1981) .

وترى صحيفة « فرانكفورتر الجمانية تسايتونغ »
الالمانية الغربية انه على رغم كل محاولات الادارة
الاميركية حجب الانظار عن « الانظار الحقيقية »
للتدخل الاميركي الا أن معرفة الاسباب ليست
بالامر المستحيل .

1 - ان الحكومة العسكرية في السلفادور معرضة
للسقوط نتيجة للضربات العنيفة التي يسدها
الثوار . ويتعرض المجلس العسكري الحاكم
لانتقادات حلفائه اليمينيين بسبب التغييرات

الضئيلة والمتأخرة التي قام بها . وفي الثامن من نيسان الماضي أعلن رئيس المجلس العسكري الحاكم ان البلاد « تمر بأسوأ موجة عنف عرفتھا حتى الآن » وان الحكومة مهددة من قبل المتطرفين اليمينيين واليساريين معا .

وتشير نشرة « ستراتيجيك ويك » الاميركية القرية من دوائر البنتاغون ان مشاكل الحكومة العسكرية تتلخص في حاجتها الى القوة الجوية ونقص زوارق الدورية لحراسة الشواطئ ونقص معدات الاتصال وعدم القدرة على تنسيق العمليات ضد الشوار وعدم خبرة جنرالات الجيش في تخطيط العمليات العسكرية .

2 - ومن جهة أخرى فان القوات المسلحة للثورة باتت مؤهلة وقادرة على اسقاط الطغمة العسكرية . فوفقا للمصادر الاميركية (صحيفة

« واشنطن بوست » ومجلة « يو . اس نيوز اند وورلد ريبورت ») فان عدد الثوار يقدر بخمسة آلاف رجل مسلح ونحو 30 ألفا من الثوار كقوات احتياط . وقد لاحظت مجلة « درشبيجل » الألمانية ان الثوار يسيطرون على مناطق واسعة في الارياف . تعتبر قاعدة الارتكاز الرئيسية في هجماتهم ضد قوات الحكومة العسكرية .

3 - اقتناع الحكومة الاميركية بأن التسوية السلمية للصراع بين الانظمة الموالية لواشنطن وحركات التحرر الوطني في القارة ، قد سقطت الى الابد .
ومما يؤكد هذه القناعة الاجراءات التي اتخذتها الادارة الاميركية تجاه الدول المعنية . ففي نطاق اعادة النظر الشاملة في سياستها قطعت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية عن نيكاراغوا وهددت كوبا بفرض حصار اقتصادي وعسكري شامل . وقامت باعادة العلاقات العسكرية

والاقتصادية مع تشيلي التي قطعتها ادارة الرئيس كارتر . كما تبذل قصارى جهدها لتحسين العلاقات مع المكسيك والبرازيل والارجنتين .

4 - العمل على ابعاد الاتحاد السوفياتي عن دائرة النفوذ الاميركي في اميركا اللاتينية . ففي مقابلة اجرتها معه مجلة « يو . اس . نيوزاند وورلد ريبورت » الاميركية الواسعة النفوذ أعلن ريغان ان « الحوار الاميركي - السوفياتي يتوقف على دور الاتحاد السوفياتي في السلفادور وعلى سلوكه بشكل عام في مختلف أنحاء العالم » .

5 - ادراك الادارة الاميركية الجديدة لمدى تأثير التنظيمات الجماهيرية المسلحة في السلفادور على مجمل العملية الثورية في اميركا اللاتينية . فمن جهة تشهد كل من غواتيمالا وهندوراس نشاطا متزايدا للقوات المسلحة المعارضة في تينك

الدولتين ويتضح ذلك في النهوض الواسع لشعوب القارة للدفاع عن كوبا ونيكاراغوا ودعم كافة القوى الثورية في دول القارة وكذلك في استماتة واشنطن في عدم اتاحة أية فرصة لخلق نيكاراغوا أخرى .

وقد ذكرت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » الاميركية ان الولايات المتحدة سوف تعتمد طريقة « الرد العاجل » على كل اضطراب أو تدخل خارجي في الدول التابعة لها . وترى الصحيفة ان طريقة « الرد العاجل » التي ستنتهجها ادارة ريغان لا تشمل الا على الناحية واحدة فقط ألا وهي الناحية العسكرية .

وقد نسبت الصحافة الاميركية الى مسؤولين اميركيين تصريحات يفهم منها ان الادارة - الاميركية تنوي ارسال قوات مسلحة الى السلفادور . وتقول

صحيفة « واشنطن بوست » ان العديد من أعضاء الكونغرس لا يشعرون بوجود ضمانات أكيدة (بعدم التدخل) ويتذكر العديد منهم تورط اميركا في فيتنام وهناك أوجه شبه كبيرة بين الحالتين . ففي البلدين ضغطت الولايات المتحدة لتحقيق « اصلاح زراعي » في محاولة لكسب ود الفلاحين والحيلولة دون التحاقهم بصفوف الثوار . واستخدمت واشنطن البرنامج لتبرير دعمها لحكومة لا تحظى بأية شعبية . وفي كلا الحالتين ادعت الولايات المتحدة في « الكتاب الابيض » الذي أصدرته وجود « تدخل شيوعي » قبل ارسال خبرائها وقواتها المسلحة .

ولاحظت صحيفة « ضنوية تسيرتسه تسايونغ » السويسرية الصادرة في زوريخ أن هنالك اختلافات مهمة أيضا . فقد أشارت ريغان - كما جاء في الصحيفة - الى ان السلفادور أقرب الى اميركا من فيتنام ، وهي أصغر مساحة ، والثوار فيها أضعف

بكثير من ثوار جبهة التحرير الوطنية ، ولا يوجد خبراء سوفيات مما يجعل السلفادور سهلة الادارة بالنسبة الى اميركا .

وقد بدأت الصحف الاميركية تحذر من أخطار هذه السياسة . فقد أشارت صحيفة « واشنطن بوست » الى أن أميركا وقعت في فخ فيتنام عندما ارسلت في بادىء الامر معونة اقتصادية ثم مساعدة عسكرية ثم مستشارين لتقديم العون العسكري ، ثم مستشارين اشتركوا في العمليات وأخيرا قوات تقاتل بنفسها . وطالبت مجلة « نيوزويك » الادارة الاميركية بأن تستخلص العبر والدروس من تجربة فيتنام . وقد ذكرت المجلة الجنرال هيغ « أحد القادة العسكريين السابقين في فيتنام » بتصريح زعم فيه بأنه كان بإمكان اميركا أن تربح الحرب عسكريا لو ضربت بسرعة أكبر وبشكل أكثر حسما . وترى المجلة بأن هذا بالضبط هو الدرس الذي يجب عدم

الآخذ به . ويقول الجنرال دافيد جونسون المدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة جورج تاون في دراسة نشرتها له مجلة « فورين بوليسي » (السياسة الخارجية) « ان لهفة أميركا لتحقيق نصر عسكري هي انعكاس لسياسة خرقاء قصيرة النظر ، وهي محاولة مكتوب لها الفشل مقدما » .

وفي الوقت الذي يقوم فيه الثوار بمهاجمة المراكز الحساسة في البلاد ، ويموت ، الآلاف بسبب انتشار كافة أنواع الأمراض ، ويصل الوضع الاقتصادي الى شفير الهاوية تقوم الطغمة العسكرية الحاكمة بتسليح « فرق الموت » للمحافظة على امتيازاتها . في هذا الجو المضطرب فان الجميع يطلقون النار على الجميع على حد تعبير صحيفة الـ « الغارديان » اللندنية . أما مجلس الرئاسة ، فهو عاجز عن تطبيق القانون . ولذلك فان الطغمة العسكرية ترد على

الحوادث بأساليب قمعية ترخص أمامها الحياة البشرية . وتشير صحيفة « سود دويتشه تسايتونج » الألمانية الغربية (28 آذار 1981) الى أنه تم تجاوز مجلس الرئاسة من قبل الكولونيالات الذين هم الحلفاء الحقيقيون « لفرق الموت » . والذين يكافئون القتلة بحمايتهم . كما أنهم يمارسون وحشيتهم كقتلة ضد كل مشكوك في أمره علاوة على تعذيبهم وقتلهم للاطفال .

ومن المناظر المألوفة - كما تقول الصحيفة في تقرير لمراسلها في السلفادور - تلك الرؤوس المقطعة بالحرايب والاجسام المحروقة والمشوهة بحامض الكبريتيك والاطراف المقطعة . وتنسب الصحيفة الى أحد أعضاء المجاس العسكري قوله « كلما ازداد ارتكاب الجرائم تم نشر الرعب بين الناس وأصبح بالامكان اخضاعهم » .

وفي محاولة للقضاء على الثورة يقوم الجيش بقصف القرى مما تسبب في تشريد 65 ألف شخص أصبحوا هائمين على وجوههم في الارياف . وقد قامت الكنيسة بايواء بضعة آلاف منهم في أديرتها . وهي عاجزة عن القيام بأكثر من ذلك ، بل هي ، بدورها ، ملاحقة . وقد دفعت ثمننا باهظا نظير مساعدتها للفلاحين بأن تم اغتيال رئيس أساقفة البلاد اوسكار روميرو وثمانية رهبان آخرين في شهر آذار الماضي .

ان الفلاحين المشردين لا يستطيعون طلب اللجوء السياسي . انهم لاجئون في وطنهم . ويستطيع الاقل فقرا الحصول على تصاريح مزيفة للهجرة (يباع التصريح بألف دولار في السوق السوداء) ويقومون بعبور حدود الولايات المتحدة من الطرق السرية التي يتسلل منها المكسيكيون الذين لا يحملون وثائق سفر رسمية .

ان فظاعة المأساة تبدو في الوثيقة التي نشرتها بعثة
تقصي الحقائق التابعة للجنة حقوق الانسان
(صحيفة «سود دويتشه تساينونغ» 28 آذار
1981) ، تقول الوثيقة :

«ان الاعلان عن حالات اختفاء الاشخاص يصل
الى 50 حالة يوميا ، ويتم القاء القبض على الضحايا
من قبل العسكريين والمدنيين المسلحين على حد سواء
وذلك من دون ابراز أمر اعتقال ولا حتى ذكر
الاسباب ، ثم تختفي هذه الضحايا الى الابد .
ويظهر أمام المحاكم نسبة 2% من هؤلاء فقط ، ولا
تدلي الشرطة بأية معلومات عنهم ، كما أن الفئة
الحاكمة تنكر أية مسؤولية لها ، بل انها تكتفي
بارسال برقيات التعزية لعائلاتهم بعد العثور على
جثثهم على قارعة الطريق أو في حقول البن . ولكن
أحد أعضاء البعثة يقول : ان لدينا الادلة القاطعة
على مشاركة الحكومة في هذه المجازر . لقد تعرف

الناس على بعض رجال الشرطة الذين قاموا باختطاف ماريا ماجدلينا ، العضو في منظمة حقوق الانسان أمام جمهرة من الناس ، وأمام طفلها الذي لا يزال يتذكر جيدا الوجوه ، ثم تم العثور على جثتها بعد بضعة أيام على الشاطئ . وقد أثبت التشريح بأنه قد تم تعذيبها واغتصابها قبل قتلها ، ثم اختفى مديرها الاداري رامون الفاروس ببرز ولم يقوموا بتعذيبه بل اكتفوا بتفجير مخيمه بطلقة نارية : انها شفقة غير عادية من قبل هؤلاء الجزائريين الذين عودونا مهر عارهم بالتمثيل بالجثث » .

وهناك حالات قتل النساء الحوامل بصليبات نارية في أرحامهن وتقديم الأطفال طعاما للنمل بعد أن يتم تكبيلهم أمام أعين أمهاتهن المحكوم عليهن بالموت السريع ولكن بطريقة أقل ايلاما . كما يتم أخذ الجرحى ، الناجين من المجازر ، من المستشفيات وفك الضمادات عن جروحهم وعرضهم للناس في

الهواء الطلق ، وكذلك قتل الأطباء الذين لا ذنب لهم
الا اسعاف أولئك الجرحى . ويقول عضو البعثة
أيضا : « لقد ضربوا مقرنا بالقنابل مرتين . وتركوا لنا
ثلاث جثث محروقة ، على سلم المقر ، كما تقوم
العصابات اليمينية بتهديدنا بالموت في كل يوم ، ومن
العبت التقدم بشكوى الى مراكز الشرطة لأنهم
سيمارسون الاضطهاد ضدنا » . وكما يقول الأسقف
الجديد الذي خلف روميرو . « انها ليست حربا بين
اليمن واليسار بل حرب الحكومة ضد غالبية
الشعب » .

ومن مفارقات القدر ، كما يقول رجال الكنيسة ،
ان تضطهد الكنيسة في ظل نظام ديمقراطي مسيحي ،
ويرد مسؤولو الحزب الديمقراطي بالقول : « لو لم نكن
بالحكم لكانت المجازر أكثر » . لقد دخل الحزب
الديمقراطي المسيحي الى الحكم بعضوين بناء على
طلب من كارتر . أما أزمات الحكومة المتلاحقة فقد

بدأت منذ عام 1979 حين استقال الأعضاء الاشتراكيون الديمقراطيون من الحكومة بسبب تسلط العسكريين والذين غالبا ما يتدخلون لحماية مصالح الطبقة البورجوازية الصناعية بحجة مقاومة الشيوعية . ان غويليرمو انجو ، أحد مسؤولي الحكم يقود اليوم حركة معارضة ثورية. وعلى رغم محاولات الانفتاح المتكررة بقيت البلاد في حالة فقر مدقع يخيم عليها الظلم الاجتماعي (نسبة الأميين تصل الى أكثر من 70%) الذي تمارسه عائلة تتحكم بمصير الشعب : انها الطبقة التي تملك 85% من مجموع الأراضي والتي فرت الى ولاية ميامي الأمريكية حال شعورها ببيادر الخطر آخذة معها 2500 مليون دولار ، ولكن الولايات المتحدة لن تسمح بفشل التجربة ، ففي حين كان الثوار يحققون الانتصار تلو الانتصار ، وكانت الحالة تبشر بنيكاراغوا جديدة ، قال البنتاغون : « اذا زرعت الماركسية اللينينية ، في

السلفادور فاننا سنفقد السيطرة على كل جمهوريات
أميركا الوسطى حتى المكسيك » .

لقد عجلت مشاركة الديمقراطيين المسيحيين
باستصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي عهد تطبيقه
الى روى بروس تيرمان أحد أساتذة جامعة واشنطن ،
والذي كان قد حاول تطبيق قانون اصلاح زراعي في
فيتنام عام 1961 ، ولكنهم لم يتعلموا من التاريخ في
السلفادور على الرغم من ان الحكومة قامت كذلك
بتأميم جزئي للتجارة الخارجية وكذلك بتأميم
البنوك . لقد جاءت كلها اجراءات متأخرة ، فقد
دخلت (حرب الغوار) الى قلب البلاد ولم تفلح هذه
المسكنات في القضاء عليها .

ان الحكومة منقسمة على نفسها اليوم ، فالجناح
العسكري المتشدد والذي يقوده العقيد غوتيرز يميل
الى الحل على طريقة ديكتاتور تشيلي بينوشيت . وهناك

ثلاثة صقور يعملون في الظل : غارشا وزير الداخلية ، كازانوف قائد الحرس الوطني ، والجنرال المتقاعد دابويسون المنظر لمنظمة (النظام التي تعتبر من أخطر العصابات المسلحة اليمينية وتضم حوالي 80 ألف شخص في صفوفها) .

ومن ناحية أخرى فإن العقيد ماجانو ، عضو مجلس الرئاسة ، يجذب الحوار مع الجناح المعتدل من الثوار ، فقام الجنرال دابويسون باتهامة بالشيوعية وجرت محاولتان لإغتياله في الأسابيع الأخيرة . ان الأقلية في القوات المسلحة هي التي تدعمه ولكنه أقام تحالفا مع الأسقف رفيرادوموس الذي سيسهل له عملية الاتفاق مع القوى اليسارية داخل السجون . اما الجناح المعتدل في مجلس الرئاسة فقد نجح في استصدار وعد بإجراء انتخابات دستورية وعفو عام عن المساجين السياسيين عام 1982 .

ويعلق قادة الجبهة الديمقراطية الثورية على ذلك قائلين : « أنه لأمر عجيب فبحلول ذلك التاريخ ، سنكون قد تسلمنا نحن السلطة في البلاد » . ان هذه الجبهة تجمع الآن كل المنظمات اليسارية المعارضة بعدما استطاعت التغلب على بعض الخلافات التي كانت بين تلك المنظمات . ولديها قوة مسلحة قوامها 15 ألف رجل ، كما أنها تتمتع بتأييد علني من حوالي 100 ألف نصير ، وتتمتع بدعم الدولية الاشتراكية وتأييد الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان والنمساويين ، وكذلك كل من كوبا ونيكاراغوا والمكسيك . ويقول قادتها : « ان الانتصار النهائي هو مسألة وقت ولولا تدخل الأميركيان لسقطت الحكومة بثوان معدودة » .

وفي أي حال ، فان النظام مهتز من الناحية الاقتصادية حيث أن مبلغ السبعين مليون دولار الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية قد تبخر . لقد ذهب الرئيس كارتر الى أبعد من ذلك ، فقد قرر التدخل

عسكريا هناك ، ولم يوقفه الا تقرير سري مقدم من كل من مجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية . فقد أكد التقرير على أن أي تدخل عسكري سيحدث ردة فعل في دول أميركا اللاتينية كردة الفعل التي حدثت تجاه التدخل السوفياتي في افغانستان . ان الولايات المتحدة مستمرة في تدريب الضباط السلفادوريين في ثكنات باناما ، ويقوم المستشارون العسكريون الأميركيون بتقديم المساعدة للجيش ، في حين تقدم كل من الأرجنتين والأوروغواي مساعدات فنية في مجال مقاومة حرب الغوار .

كما أن تقرير مجلس الأمن القومي ينصح كارتر بالاعتراف بالجبهة الديمقراطية الثورية حيث يمكن اعتباره الخطوة الأولى على طريق التحضير لحل مثل ما حدث في زمبابوي .

ولكن كيف سيتصرف ريغان حيال هذه المسألة ؟ انه

لمن الضعف ان يقوم بتمهيد الطريق امام دكتاتورية جديدة ، كما أن اضعاف حرب الغوار لن يخدم في شيء . والأمر الأكثر احتمالا هو أن يقوم بدعم الحكومة على أساس توسيعها بحيث تشمل قوى أكثر ديمقراطية ولكنه وقت ضائع كما يقول قادة الجبهة . « ان البلاد ستصل الى درجة الانهيار الاقتصادي قريبا اننا نقود اليوم حرب استنزاف بانتظار ان تنضج الثمار » .

وفي الأرياف ، هرب الفلاحون من قمع الجيش والتجأوا الى حقول البن . « ان شعور التمرد يسود حتى أولئك الذين لا يريدون للشيوعية أن تنتصر » ، وكما يقول أحد الثوار : « اننا ندخل الى ضمائير الفلاحين لأننا لا نكلمهم عن ماركس ، لكننا نلمس حاجاتهم اليومية » .

وتروى بطولات الأشخاص الذين يقودون حرب

الغوار وكأنهم يفعلون الأساطير مثل سلفادور كايثانوكارييو، مؤسس الحزب الشيوعي السلفادوري ، المختفي منذ عدة أعوام ، والطبيب البانامي ، هوجوسبادا فورا الذي ساهم في انتصار جبهة السانديين في نيكاراغوا ، ولا يغيب البحث عن بطولات النساء (حيث أن 45% من أعضاء الجبهة من النساء) ويضرب المثل بالمناضلة غوادا لوبا التي استطاعت الهرب من السجن واللجوء الى الجزائر على رغم أن البعض يقسم بأنه قد رآها في الجبال .

يقول الجنرال فلوريس ان الثوار يجدون أرضا خصبة بين الفلاحين مستغلين بذلك طبيعتهم الفطرية . انهم يتجولون في المدن مدججين بالسلاح . ويسبب حالة الذعر حول الأغنياء بيوتهم الى قلاع حصينة . كما أن القادة العسكريين قاموا بتجنيد عدد كبير من الحراس الخاصين لحمايتهم . وهناك شعور عام في سان سلفادور العاصمة بأنه ليس

هناك من هو مؤهل لتوفير الأمان ، لقد تم محاصرة العقيد / جوتو ساعة في منزله الذي حوله الى ترسانة أسلحة ولكن ذلك لم يفد في شيء حيث تم القاء قنبلة حارقة داخل المنزل مما تسبب في حرقه وبقية أفراد عائلته . كما يربط القناصة فوق أسطح السفارات التي لا زالت مفتوحة ، وهذا لم يمنع القيام بعمليات التفجير حتى في تلك الأكثر تحصينا مثل السفارة الأميركية حيث يعتبر السفير الأميركي الموجه الرئيسي للنظام .

وماذا عن الحالة في مدينة سان سلفادور العاصمة . ان آثار الحرب الأهلية تشاهد في كل زاوية منها فجميع الحوانيت مقفلة وللدخول الى المحلات الكبيرة لا بد من افراغ محتويات حقائب اليد ، والمكاتب والطرق محطمة من جراء التفجيرات ويقول أحد التجار : « لقد تم لغم كل 100 متر » .

ان الموت لا يلفت انتباه أحد في بلد متعايش مع
الرعب . أما في الليل فان المدينة مهجورة خالية من
الحافلات وسيارات الأجرة ودور السينما مقفلة
والمطاعم مقفلة ، ولا تمر ليلة من دون عملية تفجير
ولا يفتح سوى تلك المطاعم القليلة التي تدفع الاتاة
للمجموعات المسلحة وكذلك محلات الدعارة التي
يملكها العقلاء . . وينزل الثوار الى قلب المدينة في
منتصف الليل ويقومون بمهاجمة مراكز الهاتف والمراكز
العسكرية وفي ليالي سان سلفادور المرعبة لا يسمع
سوى صوت صفارات سيارات الاسعاف والطلقات
النارية وصرخات الموت والفرع .

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة الـ « غارديان »
اللندنية أكد أحد قادة الثوار أن هدفهم المرحلي هو
تخيطيم الجيش وضرب الاقتصاد وذلك بقطع امدادات
المياه ونسف الطرق ومحطات توليد الكهرباء . ويجمع
قادة الجبهة الديمقراطية الثورية أن تدمير الاقتصاد هو

أقصر الطرق للاطاحة بالحكومة .

ويعترف الخبراء العسكريون الأميركيون ان تدمير مواقع الثوار أمر مستحيل . ويزعم بعضهم ان الحكومة العسكرية بحاجة الى ثماني سنوات للقضاء على الثوار . غير أن هذا المنطق يخالف للواقع ذلك أن نشاط الثوار - وباعتراف الصحافة الأميركية - أخذ في التصاعد ويحظى بدعم قطاعات واسعة من الشعب .

ان المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للطغمة العسكرية الحاكمة قد تجر واشنطن الى التورط الكامل في الحرب على غرار ما حدث في فيتنام . أما عن شكل هذا التدخل ، فالمرجح أن يكون كما قال مانويل فرانكو في مقابلة أجرتها معه مجلة « درشبيجل » الألمانية الغربية : « ان امام الامبريالية حلا واحدا فقط وهو ادخال قواتها البحرية بشكل واسع في بلادنا وتحويلها الى فيتنام جديدة » . وهذا ما

أكدته صحيفة « واشنطن بوست » الأميركية الوثيقة الصلة بأوساط البنتاغون عندما قالت « ان هدف البنتاغون هو انزال مشاة البحرية كدليل على أنهم يستطيعون تحقيق النصر في حرب العصابات » .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : هل تتحول السلفادور الى فيتنام جديدة في أميركا اللاتينية ؟ ذلك ما ستجيب عليه التطورات في الأسابيع القليلة المقبلة .

انخاتمة

وجه أميركا الارهابي القبيح

الأميركيون يحاولون أن يفرضوا على شعبنا العربي
« نمط الحياة الأميركية » ، وشعبنا يرفض هذا النمط
من الحياة ، يرفض وجه أميركا القبيح ، هذا الوجه
الذي أشارت اليه إحدى الاحصائيات المذهلة
الصادرة عن جمعية رعاية الكهول في نيويورك والذي
يقول : ان 95 بالمائة من الكهول رجالا ونساء لا
يخرجون من منازلهم بعد غروب الشمس خوفا على
حياتهم وهذه الاحصائية دفعت شبكة (أبي سي) الى
اعداد برنامج حول هذه الاقامة الجبرية التي يتعرض
لها الكهول فاذا الحقائق تتدفق بحزن فوق تلك الشفاه
اليابسة : ان المراهقين يستغلون ضعف أجسادنا
ليعتدوا علينا ويسلبون ما نحمله من نقود فاذا لم يجدوا

النقود لا يوفرون ثيابنا وأحياناً لا يتجاوز عمر هؤلاء المراهقين 12 سنة .

ومن الاقتراحات التي اقترحها المختصون الحقيقيون وقادة البوليس في المدينة لحماية الكهول من الأطفال مضاعفة مدة سجن المراهق ورميه في السجن « وليس في اصلاحية هي اقرب ما تكون الى الفندق » على حد تعبير قائد الشرطة في نيويورك بينما تقترح احدى السيدات المسنات « أن يفرض منع التجول على المراهقين بعد الساعة ليلاً كي يتمكن من الخروج » .

هذه الصور الأميركية ربما كان ما يعني المواطن العربي منها هو انها بدأت تنتقل الى مجتمعه وجريمة اغتصاب الطفلة ليلى في رأس الخيمة في دولة الامارات العربية المتحدة قبل شهر هي اشارة مبكرة الى الملامح الأميركية التي بدأت تظهر في المجتمع العربي وما يجعل الكارثة أكثر سوادا هو هذه العلاقة الحميمة بين أميركا

وبين بعض الدول العربية فالطلاب يبعثون الى أميركا والضباط يوفدون الى كليات عسكرية والخبراء من صناعة النفط وحتى الاشراف على الأمن لا بد أن يستورد من أميركا أو احدى ملحقاتها الغربيات اما السياسة الاقتصادية فلا بد أن تكون أيضا على الطريقة الأميركية ، وتعتمد المبادرة المبادرة الفردية الحرة تحت شعار « دعه يعمل دعه يمر » . ثم يأتي الفيلم الأميركي ليدخل الى كل مدينة والى كل بيت فاذا سوبرمان الذي يعلن في بداية كل حلقة أنه يقاتل دفاعا عن « الطريقة الأميركية في العيش » هو بطل الطفل العربي وبطل المستقبل العربي ، وهذه الطريقة الأميركية ، لا تدخل في باب الأفكار المستوردة ولا العقائد المستوردة لدى المسؤولين عن رعاية مصالح الشعوب القاصرة الا أن مهمتهم تنحصر في مكافحة الشيوعية والاحاد بطريقة بات معها اغتصاب الأطفال وقتل المواطنين السود والمذابح ما بين المراهقين والكهول في المجتمع الواحد

هي احدى شعائر الايمان التي تربطهم بالأصدقاء
الأميركان ولا فائدة بعد من التصريح عن ضرورة دولة
تراعي التراث والعادات والتقاليد للبلد وأهله فأميركا
باتت في الداخل كطريقة حياة وليس كقواعد عسكرية
وتسهيلات فحسب .

المطلوب . . فضح وجه أميركا الارهابي القبيح
وبناء مجتمعنا العربي مجتمع الحرية والاشتراكية
والوحدة .

المراجع

- * النفير المتنبس - ماكسويل . د. تايلور . هاربروردي - نيويورك 1960 .
- * وكالة المخابرات الأمريكية . فيكتور مارشيني وجون ماركس 1981 .
- * حرب بلا نهاية مايكل ت كلير . التخطيط الأمريكي لحروب فيتنامية مقبلة . نيويورك 1972 .
- * أميركا في زمن الاختبار . جيمس . ر. شليسنفر 1976 .
- * الوضع العسكري الأمريكي في العام المالي 1982 واشنطن 1981 .
- * بين عصرين - أمريكا والعصر التكنولوجي . زيبغنيو بريجنسكي
- * البحر المتوسط . اميل لودفيغ - ترجمة غادة زعير 1980 .
- * التقرير السياسي للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 1981 .

- * اسرائيل الى أين - ناحوم غولدمان - منشورات فلسطين المحتلة
1980 .
- * يوميات وكالة المخابرات الأميركية - فيليب آغي 1980 .

محتويات الكتاب

تقديم	5
المقدمة	13
الفصل الأول	
- من شعار « حقوق الانسان » إلى	
« مكافحة الارهاب »	25
الفصل الثاني :	
- الارهاب الامبريالي ضد الجماهيرية	113
الفصل الثالث :	
الولايات المتحدة منيع الارهاب الدولي	207
الفصل الرابع :	
- الارهاب الامبريالي ضد حركات	
التحرر الوطني	335
الخاتمة :	

435 - وجه أميركا الارهابي القبيح

44! المراجع

هذه الكتاب

ملء بالحقائق الدامغة عن الصفة
الارهابية والاستعمارية للإدارة الأمريكية بغض
النظر عن اسم الرئيس الذي يأتي على رأس تلك
الإدارة ، إن أمريكا هي التي تمد إسرائيل بالسلاح
وتشجعها على التوسع والعدوان ، وهي التي
توزع قواعدها العسكرية على امتداد العالم
تحقيقاً لمبادئ الإرهاب والعدوان في السياسة
الأمريكية .

العدد

600 - 600 حراج المجلد

300 - 300 حراج المجلد

